جامعة يحـي فـــارس بالمديـــــة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية

وعلوم التسيير

قسم:علوم التسيير

الموضوع:

دور نظم المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات على مستوى مؤسسة اقتصادية

-دراسة حالة لشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز - بالمدية-

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير
تخصص: إدارة مالية

إعداد الطالبتين:
- رباح نور الهدى
- بن حسني إلهام

تحت إشراف الأستاذة:
- د/ موزاوي عائشة

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	الصفة
بناصر جبارة	رئيسا
موزاوي عائشة	مشرفا مقررا
داود خيرة	ممتحنا

السنة الجامعية : *2019/2020*


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمَّد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد ..

فإني أشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لي إنجاز هذا العمل بفضله، فله الحمد أولاً وأخيراً.

ثم أشكر أولئك الأخيار الذين مدوا لي يدَ المساعدة، خلال هذه الفترة

وفي مقدمتهم أستاذتي المشرفة الأستاذة الدكتورة

موزاوي عائشة .

التي لم تدَّخر جهداً في مساعدتنا، كما هي عادتها مع كل طلبة العلم،

كان تحثنا على البحث، وترغِّبنا فيه، وتقوّي عزيمتنا عليه

فلها من الله الأجر ومنا كل تقدير حفظها الله ومتّعها بالصحة والعافية ونفع بعلومه.

كما أشكر القائمين على جامعة يحيى فارس بالمدية

ووفقهم لكل خير لما يبذلانه من اهتمام

بطلاب كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بصفة عامة

وطلاب جامعة يحيى فارس بصفة خاصة.

إهداء

إلى من أُفضِّلها على نفسي، ولِمَ لا؛ فلقد ضحَّت من أجلي ولم تدَّخر جُهدًا في سبيل إسعادي على الدَّوام (أُمِّي الحبيبة).

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يُسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه صاحب الوجه الطيب، والأفعال الحسنة فلم يبخل عليَّ طيلة حياته (والدي العزيز).

كما أهدي هذا العمل إلى إخوتي الأعزاء روميسة ، إكرام ، أحمد والى برعومين لقمان وجنى .

إلى من كان خير سند لي في إنجاز هذا العمل خالي عبد القادر ، خالتي سعاد ، وابناؤها ، نرجس .

والى أعز أصدقائي التي جمعتني بهم ذكريات سمية ، يوسف .

إلى التي شاركتني عناء إعداد هذه المذكرة صديقتي الغالية الهام .

والى جدتي اطال الله في عمرها .

الى كل من حملته ذاكرتي ولم تحمله مذكرتي الى هؤلاء لأهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

نورالهدى

الإهداء

الى أول من تلفظ لساني باسمها فنبض قلبي الى التي أعطتني الأمل

الذي أعيش له الى التي وهبت حياتها لي وأمرت أن تكمل رسالتها في

الحيلة فأنارت لنا السبيل وكانت لنا المثل الأعلى الى التي لو أهديتها حياتي لن تكفي

في حقها أمي ثم أمي الحبيبة حفظها الله لنا .

الى الذي لامثيل له كان أو سيكون من سيعيش في أعماقي وكان وراء كل خطوة خطوتها

في طريق العلم الى من علمني مبادئ الحياة أبي عزيز حفظه الله .

الى بلسم روحي وحياتي ، إلى من هم أنس عمري ومخزن ذكرياتي ومصدر سعادتي

إخوتي محمد ، خالد ، فضيلة ، غالية ،

ورزيقة ، فتيحة ، وربيحة .

الى اعز صديقاتي التي جمعتني بها ذكريات سمية .

الى التي شركتني عناء إعداد هذه المذكرة صديقتي غالية نورالهدى .

إلى كل من حملته ذاكرتي ولم تحمله مذكرتي الى هؤلاء أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

إلهام

ملخص

يعد موضوع نظم المعلومات من أهم المواضيع التي ازداد اهتمام الباحثين بها ،كونه موضوع يتماشى مع متطلبات العصر الحديث، حيث أصبح ازدياد الحاجة إلى جمع البيانات والمعلومات ومعالجتها واستخدامها بفعالية يعتبر المطلب الأساسي لنجاح المنظمات بمختلف أشكالها في عصرنا الحالي الذي يتميز بالتغيرات البيئية المستمرة والمعقدة، والذي أصبح إلزاما على المؤسسات أن تستخدم نظم المعلومات للاستفادة منها في اتخاذ القرارات المرتبطة بوظائف الإدارة.

ومن خلال ما سبق سنحاول في هذه الدراسة تقييم مدى استخدام نظام المعلومات في المؤسسات ومعرفة دوره في اتخاذ القرار وقد توصلنا إلى أن نظم المعلومات المعمول بها في شركة الجزائرية لتوزيع كهرباء وغاز بالمدية له أهمية كبيرة في التوصل إلى القرارات الصائبة حيث هي التي تزود متخذ القرار بالمؤشرات الصحيحة والدقيقة وبأقل تكلفة لمواصلة العمل بشكل جيد و الوصول إلى الأهداف المسطرة.

الكلمات المفتاحية :نظام المعلومات المحاسبي، المعلومات المحاسبية،اتخاذ القرار، قرار الاستثمار، قرار التمويل.

Abstract

Many researchers has interested the subject of information system because it consistent with the requirement of the modern era where the need for data and information collection, processing and use them effectively came to basic requirement for the success of organization in various forms in the present era which is characterized by ongoing environ mental and complex changes , and become obligation on enterprises that use information systems for use in decision making on functions of administration.

Through the above we will try in this study to evaluate the extent of use of enterprise information system and its role in decision making has been reached that the information systems used in have a great significance to reach the right decisions as they provide the decision maker with the continue ha work well and reach the desired goals

Key words: Data system - accounting information - decision making - investment decision -financing decision .

فهرس المحتويات

شكر وتقدير	
إهداء	
ملخص	
فهرس المحتويات	I
قائمة الأشكال والجداول	IV
المقدمة	أ-هـ
الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي	
تمهيد:	02
المبحث الأول: ماهية نظام المعلومات	03
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول النظام	03
المطلب الثاني: مفهوم وعناصر نظام المعلومات	06
المطلب الثالث: وظائف نظام المعلومات وأهدافه	07
المطلب الرابع: خصائص نظام المعلومات	11
المبحث الثاني: عموميات حول نظام المعلومات المحاسبية.	14
المطلب الأول: تعريف وخصائص نظام المعلومات المحاسبية.	14
المطلب الثاني: مكونات نظام المعلومات المحاسبي.	16
المطلب الثالث: وظائف نظام المعلومات المحاسبية.	17
المطلب الرابع: أهداف وأهمية نظام المعلومات المحاسبي.	20
المبحث الثالث: أساسيات نظام المعلومات المحاسبي	23
المطلب الأول: مقومات نظام المعلومات المحاسبي	23
المطلب الثاني: مدخلات ومخرجات نظام المعلومات المحاسبي	25
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على نظام المعلومات المحاسبية	29
المطلب الرابع: تطوير نظام المعلومات المحاسبي .	31
خلاصة:	40
الفصل الثاني: عملية اتخاذ القار على مستوى المؤسسة الاقتصادية	
تمهيد	42

المبحث الأول: عموميات حول اتخاذ القرارات	43
المطلب الأول: مفهوم اتخاذ القرار و أهميته	43
المطلب الثاني: مراحل اتخاذ القرار	45
المطلب الثالث: أساليب اتخاذ القرار	48
المطلب الرابع: خصائص عملية اتخاذ القرار.	51
المبحث الثاني: القرارات المالية	53
المطلب الأول: القرارات المالية الاستثمارية.	53
المطلب الثاني: أنواع ومقومات القرارات الاستثمارية	54
المطلب الثالث: مفهوم القرارات التمويلية	57
المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في القرارات التمويل	57
المبحث الثالث: أهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية	59
المطلب الأول: مدى صلاحية المعلومات المحاسبية كأساس لترشيد القرارات	59
المطلب الثاني: أهمية المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار	61
المطلب الثالث: المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرار التمويل	64
المطلب الرابع: دور نظام المعلومات المحاسبي باتخاذ القرارات	72
خلاصة	76
الفصل الثالث: دراسة حالة الشركة الجزائرية لتوزيع لكهرباء والغاز بالدية	
تمهيد:	78
المبحث الأول: عرض عام للشركة محل الدراسة و الإطار المنهجي.	79
المطلب الأول : لمحة تاريخية للشركة الوطنية للكهرباء والغاز (مجمع سونلغاز).	79
المطلب الثاني: ماهية الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز الوسط (فرع مجمع سونلغاز).	82
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمديرية المدية لتوزيع الكهرباء و الغاز (مديرية تابعة لـ SDC).	83
المبحث الثاني : استخدامات مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات	88
المطلب الأول: دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة محل الدراسة.	88

المطلب الثاني: تقيم نظام المعلومات المحاسبي للشركة محل الدراسة	93
خلاصة	95
خاتمة عامة	97
قائمة مراجع	101
ملاحق	109

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	حدود النظام	05
2-1	وظائف نظام المعلومات المحاسبي	21
3-1	مراحل تطور نظام المعلومات المحاسبي	33
4-1	خطوات مرحلة تخطيط نظام المعلومات المحاسبي	34
5-1	طرق تحليل نظام المعلومات المحاسبي	36
6-1	مرحلة تصميم نظام المعلومات المحاسبي	37
7-1	تشغيل نظام المعلومات المحاسبي	38
8-1	تشغيل نظام المعلومات المحاسبي المطور بالتوازي مع النظام القديم	39
1-2	مراحل اتخاذ القرار	48
1-3	هيكل تنظيمي لشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء و الغاز بالمدية	85
2-3	هيكل التنظيمي لقسم المالية و المحاسبة	86

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	الأهداف التفصيلية لنظام المعلومات المحاسبية	22
1-3	تطور الخزينة ورقم الأعمال والتدفق النقدي	88
2-3	النسب المالية	89

المقدمة

يشهد العالم اليوم مجموعة من التحولات والتغيرات والتحديات، حيث ظهر الانفجار الديمغرافي والثورة الرقمية، إذ أن هذه التحولات التي حدث في مختلف العوامل البيئية والنمو والتطور الذي شهدته المؤسسات الاقتصادية وتعاقب المشكلات التي تواجهها أدى إلى زيادة الحاجة إلى المعلومات، حيث أصبحت جزءا لا يتجزأ من نسيج الإدارة وموردا أساسيا، إذ أن التطور في المجال الأعمال والزيادة الهائلة في كمية المعلومات التي تحتاجها المؤسسة أدى إلى ضرورة خلق نظم متكاملة لهذه المعلومات تستخدم فيها أساليب جديدة وحديثة تمكنها من استخدامها لحل مشاكلها المختلفة لأن المعلومات السليمة يؤدي إلى قرارات سليمة.

إن نظام المعلومات المحاسبي يعتبر من أهم أنظمة المعلومات في أية مؤسسة اقتصادية ، فقد تطور في السنوات الأخيرة خاصة بعد التطور السريع الذي حدث في مجال الحاسبات الآلية، ولقد اثر هذا التطور في إعداد وتأهيل المحاسب، فأصبح المطلوب أن يكون المحاسب أكثر فعالية من خلال المساهمة في تصميم نظام المعلومات المحاسبي، وتقديم معلومات تساعد على اتخاذ القرارات.

وهنا يتجلى اتخاذ القرار في عملية التفكير لاختيار البديل الأمثل من بين البدائل المتوفرة، لكي يتماشى مع وضعية المؤسسة، وأيضا الأهداف التي تصبو إليها، إضافة إلى ذلك يجب أن تتوفر في متخذ القرار مهارات وقدرات معينة يمكن اكتسابها عن طريق الخبرة والتكوين.

كما تعتبر وظيفة اتخاذ القرارات محور العمل الإداري، ونجاح أي مؤسسة يتوقف على قدرة وكفاءة القيادة الإدارية على اتخاذ القرارات الرشيدة، والتي لا يمكن اتخاذها إلا بتوفر المعلومات المحاسبية الملائمة وجود نظم المعلومات المحاسبية كان استجابة لحاجة الإدارة العلمية الحديثة لنوعية معينة من المعلومات المحاسبية اللازمة لغرض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات ومساهمتها بدور كبير في حل المشكلات الإدارية التي يمكن أن تواجهها إدارة المؤسسة.

لمعرفة دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات سنقوم بدراسة ميدانية في مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز للتعرف على أهم النظم المعلومات المحاسبية، ومدى تطبيقها في المؤسسة.

إشكالية الدراسة:

استنادا على ما تقدم يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات بشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بالمدية ؟

وللإجابة على الإشكالية والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بنظم المعلومات المحاسبي ؟

- كيف يؤثر نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية ؟

- كيف يمكن أن يدعم نظام المعلومات المحاسبي عملية اتخاذ القرارات المالية في شركة توزيع الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بالمدية؟

الفرضيات:

من خلال الإشكالية التي تم طرحها، وما اندرجِ ضمنها من أسئلة فرعية، التي أدت بنا إلى طرح مجموعة من الفرضيات،كانت إجابتها كما يلي :

- يعد نظام المعلومات المحاسبي من أهم النظم الفرعية المكونة لنظام المعلومات الإداري.

-يعتبر نظام المعلومات المحاسبي ركيزة أساسية وذات أهمية في عملية اتخاذ القرار .

- يدعم نظام المعلومات المحاسبي عملية اتخاذ القرارات المالية في شركة توزيع الكهرباء والغاز بالمدية من خلال ضرورة تصميم نظام متكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية .

أهمية الدراسة

تظهر أهمية هذه الدراسة في إبراز الجوانب الإيجابية للاستغلال الفعال للتكنولوجيات الحديثة على مستوى المنظمات، وذلك لحث مجتمع الأعمال والمجتمع ككل على تقبل التغيرات التي تفرضها التكنولوجيا وتجنب مقاومتها بحجة آثارها السلبية، التي ترجع بالأساس إلى عدم استيعاب الأهداف الحقيقية لهذه التكنولوجيا. كما

تظهر أيضا في الاطلاع على آخر ما توصلت إليه الأبحاث في الجوانب النظرية ومحاولة معرفة أسباب عدم وصول هذه التكنولوجيات إلى الميدان، خصوصا في الدول النامية، أو عدم نجاح ما وصل منها في تحقيق نفس النتائج المتواصل إليها نظريا. بالإضافة إلى خصوبة الموضوع وتجدده المستمر بسبب ارتباطه بالتكنولوجيا، خصوصا على الجوانب التطبيقية نظرا لندرة تطبيق نظم معلومات متطورة في البيئة الجزائرية عموما .

أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية وما تحتويه من أسئلة فرعية، واختبار مدى صحة الفرضيات، فمن الناحية النظرية دفع إلى التعريف بنظام المعلومات المحاسبي، وبيان أسسه، بالإضافة إلى ماهية القرارات المالية وأهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذها.

أما الجانب التطبيقي فنهدف إلى التوصل إلى أي مدى يمكن لمؤسسة سونلغاز المدية أن تعتمد في عملية اتخاذ القرار المالي على نظام المعلومات المحاسبي.

المنهج المتبع:

لدراسة هذا الموضوع والإحاطة بمختلف جوانبه قمنا بإتباع المنهج الوصفي التحليلي، الذي يتناسب مع استعراض ووصف نظام المعلومات المحاسبي بالإضافة إلى التعرف على أسسه في المؤسسة الاقتصادية، وقد ساعدنا في ذلك مجموعه من الكتب والمراجع والوثائق التي تخدم الموضوع، كما اعتمدنا في الجانب التطبيقي على دراسة حالة للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بالمدية التي ساعدتنا على إتمام الدراسة وذلك بالاعتماد على مختلف وثائق الشركة .

أسباب اختيار الموضوع :

- الرغبة في التعمق أكثر في هذا الموضوع لأنه يخدم مجال التخصص.

- ضرورة استخدام نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

- تسليط الضوء على مدى أهمية وفوائد نظام المعلومات المحاسبي، لتسهيل عملية اتخاذ القرارات المالية بالنسبة للمسير الجزائري.

صعوبات الدراسة: رغم الجهود المبذولة في إعداد هذه الدراسة غير أنه واجهتنا بعض الصعوبات:

- قلة المراجع الجديدة في موضوع الدراسة.

- صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بدراسة الحالة.

- صعوبة التواصل مع المؤسسة المستقبلة وذلك نظرا للإجراءات المتخذة من طرف الدولة بسبب الوباء.

الدارسات السابقة:

لقد كان موضوع نظام المعلومات المحاسبي واتخاذ القرارات محط اهتمام الكثير من الباحثين والدراسات حيث تم تناوله من عدة زوايا مختلفة، ومن بين هذه الدراسات ما يلي:

1- الطيب الوافي: دور وأهمية نظام المعلومات في اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مجمع اسمنت الشرق الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، عباس فرحات سطيف، الجزائر.2012

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وبيان دور نظام المعلومات في اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية والمساهمة في مجمع اسمنت الشرق الجزائري بسطيف الجزائر.

2- أحمد عبد الهادي البشير: بعنوان "دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية"، مذكرة ماجستير، 2006.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وبيان دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في شركات المساهمة العامة في فلسطين.

3- عادل عشي: الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم – دراسة حالة- مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة، (2000-2002)مذكرة ماجستير ، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، قسم علوم التسيير كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001-2002.

حدود الدراسة الزمنية والمكانية :

لقد قمنا باختيار شركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء و الغاز بالمدية (بوحدة العملية) كونها مؤسسة رائدة في استخدام تكنولوجيا المعلومات وتعتمد بشكل أساسي على استخدام أجهزة الإعلام الآلي والمعدات الرقمية الحديثة .

هيكل الدراسة:

للإجابة عن التساؤلات المطروحة ولاختبار صحة الفرضيات المطروحة وتحقيق أهداف هذه الدراسة ارتئينا أن يكون تقسيم هذا الموضوع إلى ثلاث فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي

يحتوي هذا الفصل على ثلاث مباحث يتحدث الأول على ماهية نظام المعلومات والثاني عموميات حول نظام المعلومات المحاسبي والثالث أساسيات نظام المعلومات المحاسبي.

الفصل الثاني: عملية اتخاذ القرار على مؤسسة اقتصادية

يحتوي هذا الفصل على ثلاث مباحث الأول يتحدث على عموميات حول اتخاذ القرارات وثاني على القرارات المالية وثالث أهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية.

الفصل الثالث: دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات على مستوى مؤسسة اقتصادية حالة شركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء وغاز بالمدية.

يحتوي هذا الفصل على مبحثين يتحدث الأول حول عرض عام للشركة محل الدراسة والإطار المنهجي و ثاني استخدام مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات.



الفصل الأول

الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي

تمهيد:

لقد أصبح لنظام المعلومات المحاسبية دور فعال في المؤسسة، وذلك لاعتبارها مورد أو مصدر للمعلومات ومن أهم عناصر نظام المعلومات داخل المؤسسة، وله دور كبير في تحسين أدائها من خلال مساهمته في عملية اتخاذ القرار، فهو يمثل مكانة هامة في المؤسسات الاقتصادية باعتباره وسيلة فعالة من خلال المعلومات التي يوفرها، وتمثل المؤسسة البيئة الداخلية التي يعمل فيها هذا النظام مع وجود رقابة داخلية لضمان إنجاز الأهداف المرسومة، وقد أدى ظهور المؤسسات الكبيرة إلى زيادة الاهتمام بها، من قبل إدارتها، مع العلم أن لنظام المعلومات المحاسبي أهمية كبيرة في تحسين وتسهيل العمل لضمان التنظيم الإداري والمحاسبي، ومن هذا المنطلق سوف نتطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية نظام المعلومات

المبحث الثاني: عموميات حول نظام المعلومات المحاسبي

المبحث الثالث: أساسيات نظام المعلومات المحاسبية

المبحث الأول: ماهية نظام المعلومات

إن نظام المعلومات في المؤسسة هو مفتاح أساسي من مفاتيح لنجاح أو فشل الأنشطة التي تمارسها هذه المؤسسات ، قبل التطرق إلى نظام المعلومات لنحاول في هذا المبحث تقديم عرض لمختصر حول كل من النظام وتصنيفاته الأساسية، وبعدها ننتقل إلى مفهوم نظام المعلومات وذكر أهم عناصره ثم أنواعه و في أخير نذكر أهم خصائصه وعناصره.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول النظام

أولا: تعريف النظام: من المعروف بأن النظام يتكون من عدة عناصر مرتبطة ذلك لتأدية وظيفة معينة أو عدة وظائف، وبعض النظر إن كان ذلك محسوبا أم لا ، فدوما تحكمه سياسات وإجراءات يتم إتباعها بشكل روتيني كما تتم مراقبة تلك الإجراءات من قبل المسؤول عن النظام للتأكد من عدم وجود أي اختراقات للسياسات الموضوعة.[1]

– وعرف النظام على أنه مجموعة من العناصر والأجزاء المتحدة وظيفيا ومرتبطة مع بعضها البعض لتحقيق هدف معين، ويوجد النظام في إطار بيئة توفر الموارد وتتلقى منه النتائج ويتصف هذا النظام بالحركة المستمرة والمرونة. [2]

– كما يمكن تعريف النظام على أنه مجموعة من الأجزاء المتفاعلة والتي تؤدي إلى تحقيق أهدافها. [3]

ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص تعريف شامل على أنه " هو مجموعه مرتبطة ومتجانسة من الموارد والعناصر الأفراد، التجهيزات، الآلات، الأموال، السجلات التي تتفاعل مع بعضها البعض داخل إطار معين وتعمل كوحدة واحدة نحو تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف في ظل القيود أو الظروف البيئة المحيطة.

[1] مهدي مأمون الحسين، نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، مكتب المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان – الأردن ، طبعة الأولى 2013-1434 ص 187.

[2] حسن القاضي ومأمون حمدان ، نظرية المحاسبة، دار الثقافة لنشر والتوزيع، الأردن ، 2007، ص129.

[3] إبراهيم الجز راوي وعامر الجنابي ، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية ، دار البازوري للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009 ، ص 19 .

ثانيا: تصنيفات النظام:

يعد تصنيف النظام أمر ضروري وهاما لقيام بتحليل ودراسة النظم، ولقد تعددت المعايير والأسس المستخدمة في تصنيف النظام على أساس نشأته إلى نظم طبيعية ونظم صناعية ،وتصنيف على أساس علاقتها بالبيئة المحيطة بها إلى نظم مفتوحة ونظم مغلقة، كما يمكن تصنيفها على أساس هيكلها الأساسي إلى نظم بسيطة ونظم معقدة[1].

1- النظم الطبيعية والنظم الاصطناعية: تعرف النظم الطبيعية بأنها تلك النظم التي أوجدها الخالق عز وجل وبالتالي لم يتدخل الإنسان في نشأتها أو تحديد القوانين التي عمل أجزائها مثل ذلك الإنسان، النبات... إلخ

أما النظم الاصطناعية فهي تلك النظم التي قام الإنسان يصنعها لخدمته وتعد النظم الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية مثالا لنظم الاصطناعية .

2- النظم المفتوحة والنظم المغلقة: النظم المفتوحة هو الذي يتفاعل مع بيئته بحيث يؤثر فيها ويتأثر بها، وتعتبر النظم البيولوجية والمنظمات ونظم المعلومات من أمثلة النظم المفتوحة، أما النظم المغلقة فهي عبارة عن نظم لا تتأثر فيها، فالنظم المغلقة توفر مدخلات ذاتيا كما لأنه تستخدم مخرجاتها فالتنظيمات البيروقراطية تعتبر نظام مغلق[2] .

3- النظم البسيطة والنظم المعقدة: تتوقف درجة بساطة أو تعقيد النظام على عدد النظم الفرعية التي يتضمنها وعلى درجة تنوع وتعدد العلاقات والمعاملات بين هذه النظم الفرعية، فكلما كثر عدد النظم الفرعية ازدادت العلاقات والمعاملات بين هذه النظم كلما ازدادت درجة تعقيد النظام الأساسي ككل. [3]

[1] محمد شوقي بشادي، دراسات في النظم المحاسبة و الإلكتروني، دار النهضة العربية ، 1980 ، ص 30.

[2] أحمد فوزي ملوخية ، نظم المعلومات الإدارية ، مؤسسة حواس الدولية لنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، مصر ، 2005 ، ص 30.

[3] أوملاك بين عيسي ، بالمجاهد زبير ، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرار، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس تخصص مالية ، جامعة مدية، 2007-2008،ص05

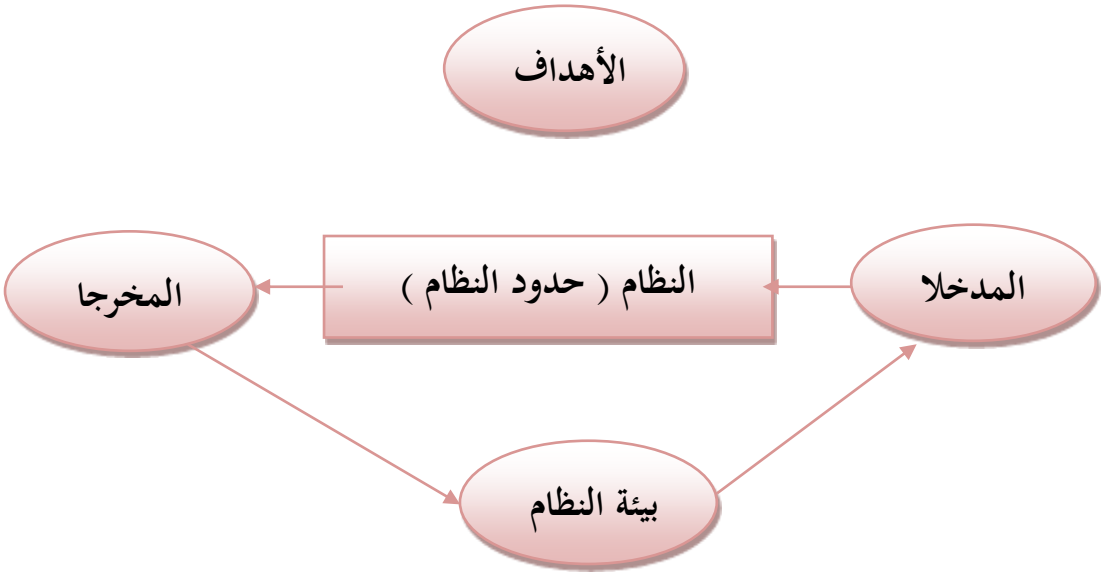
ثالثا: بيئة وحدود النظام: ينطوي مفهوم البيئة على كل ما هو خارج حدود النظام المعين وهناك خاصيتان تميزان البيئة هما:

الأولى: أن البيئة تشمل كل ما يقع خارج نطاق تحكم النظام، ينظر لعناصر البيئة على أنها معطيات عند دراسة مشاكل كل نظام معين.

الثانية: أن البيئة يجب أن تشغل كل العناصر التي تحدد ولو جزئيا طريقة أداء النظام، ويشتغل مفهوم البيئة على الخصائص المتعلقة بالعلاقات التبادلية بين النظام وبيئته نظر لأن البيئة تؤثر على أداء النظام، كما أن النظام يقوم بدوره بالتأقلم مع مؤثرات البيئية .

أما حدود النظام في الخطوط المحددة لنظام وتفصيله عن البيئة التي يعمل فيها [1]، ومعظم النظام تحصل على مدخلاتها من البيئة المحيطة بها وتقدم مخرجتها لها، ومن ثم تتفاعل أ جزائها مع العناصر الأخرى خارج حدود النظام [2]

الشكل رقم(1-1): حدود النظام



المصدر: السيد عبد المقصود دبيان وناصر نور الدين عبد اللطيف، نظم المعلومات المحاسبية والتكنولوجية المعلومات، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 15- 16.

[1] عبد الرحمن صباح ، نظم المعلومات الإدارية ، دار زهراء للنشر والتوزيع ، طبعة الأولى ، عمان ، 1998 ، ص 153-154.

[2] أحمد حسين علي حسين ، نظم المعلومات المحاسبية ، الأكاديمية العربية للعلوم و التكنولوجية ، الإسكندرية ، 1996 ، ص 13.

المطلب الثاني: مفهوم وعناصر نظام المعلومات

أولا: تعريف نظام المعلومات

– يعتبر نظام المعلومات بأنها مجموعة من العناصر المرتبطة المؤلفة من الأفراد والآلات التي تعالج البيانات، وتحوياها إلى معلومات تخدم أغراض إدارة التشغيل، التخطيط والرقابة، والجهات المختلفة حيث تعد نظم المعلومات المصدر الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لعمليات اتخاذ القرار الإداري الرشيد، وتساهم المعلومات بذلك في زيادة قدرة الإدارة على رسم الخطط والسياسات الصحيحة وإيجاد التنسيق المتكامل بين العوامل البيئية الداخلية والخارجية واحتياجات المنظمة ومواردها [1]

– نظم المعلومات عبارة عن مجموعة من العناصر المرتبطة فيما بينها لإنتاج المعلومات وذلك بمعالجتها وتخزينها من أجل استخدامها في الرقابة واتخاذ القرارات في المنظمة. [2]

– يمكن أن يعرف كذلك: هو ذلك النظام الذي يتضمن مجموعة متجانسة ومترابطة من الأعمال والعناصر والموارد تقوم بتجميع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات بغرض إنتاج وتوصيل المعلومات مفيدة للمستخدمين القرارات من خلال شبكة من القنوات وخطوط الاتصال. [3]

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج التعريف التالي:

هو مجموعة من العناصر البشرية والمادية والبرمجية تعمل معا على تجميع البيانات وتصنيفها، وفرزها ومعالجتها ثم تحويلها إلى معلومات تساعد الإدارة في إنجاز أعمالها واتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب وبالتكلفة والكمية المناسبة.

[1] مهدي مأمون الحسين ، نظم المعلومات المحاسبية و الإدارية ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، عمان – الأردن ، طبعة الأولى ،2013-2014،ص.187.

[2] Kenneth.GJone PP « les systèmes d'information de gestion » Organisation et réseaux stratégique, 6éme éditions, paris, 2001, p17

[3] إبراهيم الجزراوي ، عامر الجنابي ، أساسيات نظم المعلومات ، دار البازوري للنشر و التوزيع ، عمان ، 2009 ، ص 19.

ثانيا: أنواع نظم المعلومات

ينقسم نظم المعلومات إلى ثلاثة أنواع هي:[1]

1-نظم المعلومات المحسوبة: وهي النظم التي تعتمد على الأجهزة الإلكترونية في عمليات إدخال وإخراج و معالجة بياناته ، وتتم باستخدام المعالجة الإلكترونية ويتميز الحساب بقدرة هائلة لمعالج البيانات على معالجة البيانات على معالجة كمية ضخمة من البيانات بسرعة ودقة عاليتين.

2-نظم المعلومات اليدوية: وهي النظم التي تجري جميع عمليات من إدخال و إخراج بشكل يدوي، دون استخدام أي أداة تكنولوجية وتستخدم هذه النظم الأدوات التقليدية في تشغيل بياناتها مثل الورق والأقلام وبعض الأدوات العادية مثل: الآلة حاسبة.

3-نظم المعلومات المتكاملة: وهو تطبيق مجموعة كبيرة من النظم بنفس الوقت داخل المنظمة واحدة أو عدة منظمات، لتجنب تكرار استخدام المعلومات عدة مرات في كل نظام ن وذلك بهدف زيادة الفعالية وخفض التكاليف.

المطلب الثالث: وظائف نظام المعلومات وأهدافه

أولا: وظائف نظام المعلومات

لأي نظام معلومات مجموعة من المهام يمكن حصرها بصورة عامة في أربع مهام هي:

-تجميع البيانات

-معالجة البيانات

-الرقابة على البيانات

-توليد المعلومات إنشائها

ومن الممكن النظر إلى كل واحدة من هذه المهام الأربع على أنها نظام فرعي يعمل داخل نظام المعلومات المحاسبي ويتكون كل نظام فرعي من مجموعة من العناصر التي تتفاعل طبقا لمجموعة معينة من القواعد

[1] إيمان فاضل السامرائي ، هيثم محمد الزغبي ، مرجع سبق ذكره ، ص 34.

النظرية والإجراءات والخطوات التنفيذية من أجل تحقيق الأهداف الخاصة بهذه النظم الفرعية وتتوقف كفاءة أداء نظام المعلومات الكلي على كفاءة أداء النظم الفرعية لمهام [1].

1-تجميع البيانات

تبدأ وظيفة تجميع المعلومات بتحديد ماهية البيانات التي تعتبر المدخلات الأساسية لنظام، ثم تجميع هذه البيانات من مصادر مختلفة وإدخالها وإعدادها للتشغيل من خلال مجموعة من الأنشطة [2].

كما تتكون مهمة تجميع البيانات من مجموعة من الإجراءات والخطوات ، مثل التعرف على البيانات الاقتصادية، هي إنتاج السلعة ما فيجب التعرف على هذه السلعة ووحدة قياسها وكيفية تنفيذ هذا القياس بالعدد أو الوزن أو بالكيل أو بقياس الأطوال والمسافات ثم تسجيل هذه القياسات في نماذج المستندات التي سبق تصميمها لهذا الغرض [3].

2-معالجة البيانات

يقصد بعملية المعالجة الإجراءات أو الخطوات الواجب تنفيذها لتحويل المدخلات ممثلة في البيانات الخام إلى منتج نهائي هو المعلومات وفيما يلي بعض هذه الإجراءات [4]:

-تقسيم البيانات المجمعة إلى أقسام محددة مقدما مثل: خاصة بالمعيبات أو بالمشتريات أو الإنتاج أو بشؤون العاملين

-نسخ أو نقل البيانات أو تفريغها في مستندات أخر أو وسائط تخزين أخرى مثل تفريغ بطاقات ساعات العمل التي أدها كل عامل في كشوف الرواتب والأجور للعمال ككل أو تفريغ فواتير المبيعات في يومية المبيعات أو الكشوف البيع الخاصة بكل رجل بيع.

-تبويب البيانات ذات الطبيعة الواحدة بعضها مع بعض مثل، تجميع بيانات كميات المخزون من الأصناف المتشابهة والموجودة في مخازن مختلفة للحصول على إجمالي الكمية المتاحة من كل صنف من أصناف البضاعة الموجودة في المخازن في تاريخ معين أو منطقة معينة.

---

[1] نضال محمود الرمحي ، زياد الحليم الذيبة ، نظم المعلومات المحاسبية ن دار المسير للنشر وتوزيع و الطابعة ، عمان ،2011،ص20.

[2] محمد الفيومي، أحمد حسين علي حسين، تصميم وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 1998، ص18

[3] نضال محمود الرمحي ، زياد عبد الحليم الذيبة ، نظم المعلومات المحاسبة ، مرجع سبق ذكره ، ص 20.

[4] نضال الرمحي ، زياد عبد الحليم الذيبة ، نفس المرجع ، ص 21-22.

-تبويب البيانات أو تنظمها طبق لمعايير معينة مثل: تبويب البيانات حسب الأصناف المباعة البيانات أو حسب المناطق الجغرافية لكل صنف.

-دمج البيانات بعضها مع البعض مثل: دمج قوائم الأصناف المباعة مع القوائم أسعار هذه الأصناف من أجل حساب قيمة الأصناف المباعة أي قيمة المبيعات، تنفيذ العمليات الحسابية المختلفة مثل الجمع والطرح والضرب والقسمة.

-العمليات المنطقية مثل: استخراج البيانات الأكبر من أو أقل من أو تساوي قيم معينة أو تلك التي تحقق شروط معينة وإجراء المقارنات المطلوبة.

-تلخيص البيانات مثل: الحصول على رقم إجمالي المبيعات خلال اليوم بوصفه ملخصا لجميع عمليات البيع خلال اليوم أو إضافة إجمالي مبيعات اليوم على مجموع مبيعات الأيام السابقة للحصول على الرصيد التراكمي للمبيعات خلال فترة زمنية معينة، إجراء التحليلات اللازمة مثل: تحليل اتجاه المبيعات ككل أو حسب الأصناف المباعة.

3-الرقابة على البيانات

تتكون وظيفة رقابة وأمن البيانات من نظم المعلومات أساسا من جزأين هما:[1]

أ-التغذية العكسية: ويصد بها المعلومات المرسلة عكسيا من مستخدمي النظام إلى القائمين على النظام تطبيقا على أنشطة المدخلات، التشغيل والمخرجات لنظام تشغيل البيانات.

ب-الرقابة: وتشمل على تقيم معلومات التغذية العكسية ما إذا كان النظام يعمل وفقا لإجراءات التشغيل المحدد مقدما ويخرج المعلومات الجيدة بالخصائص المطلوبة، فإن لم تتوفر هذه الخصائص فلابد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية وعمل بعض التعديلات والأنشطة التشغيل حتى يمكن إنتاج المعلومات بالجودة المرغوبة فيها.

4-إنتاج المعلومات:

تتمثل مهمة إنتاج المعلومات على تلك الخطوات والإجراءات اللازمة إتباعها لمعالجة البيانات واستنتاج المعلومات منها والتقارير عنها وتوصيل هذه التقارير [2].

[1] محمد الفيومي، أحمد حسين علي حسين، تصميم نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[2] نضال محمود الرمحي، وزياد عبد الحليم الذيبة، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص 22.

ثانيا: أهداف نظام المعلومات

تهدف نظم المعلومات أساسا إلى ضمان تدفق البيانات والمعلومات وتبادلها بين مراكز الأنشطة المختلفة بالمنظمة وجمع البيانات بطريقة متكاملة وتشغيلها بالطرق المناسبة وتخزينها ومتابعة جميع التعديلات والتغيرات التي تحدث على البيانات والمعلومات المخزنة وتحديثها واسترجاعها في الوقت المناسب وتحقيق الأمن الكامل للمعلومات، ولنظام المعلومات ثلاثة أهداف أساسية يمكن حصرها كما يلي[1] :

أ–القرار: يسمح نظام المعلومات باتخاذ القرار في ظروف سليمة نسبيا في ظل النتائج والعواقب المتوقعة.

ب–المراقبة: نظام المعلومات هو ذاكرة المؤسسة، فهو يعالج المعلومات المتعلقة بماضيها وإعطاء تسلسل تاريخي لحالتها ووضعيتها ومراقبة تطورها.

ج–التنسيق: معالجة المعلومات هو ذاكرة المؤسسة لتنسيق نشاطاتها وأنظمتها الفرعية كما سبق هناك أهداف يعمل نظام المعلومات على تحقيق ويمكن تجزئة هذه الأهداف التالية[2]:

– مساعدة المديرين في مهام التخطيط والرقابة وهذه المعلومات تنجز عندما تصل إلى معلومات كاملة ودقيقة وفي وقت المناسب.

– إعطاء معلومات وتقارير بتكلفة أقل مع المحافظة على دقة للمعلومات.

– تقديم سلسة من الطرائق البديلة لإنجاز العمل بشكل يبين تأثيرات ونتائج القرارات المختلفة قبل أن تطبق عمليا.

– خفض كلفة المعلومات والتقارير مع المحافظة على دقة العلمية للمعلومات.

– تزويد الإدارة العليا بالمعلومات تحتاج: إدارة العليا في جميع أعمالها إلى المزيد من المعلومات ولاسيما أننا نعيش في عالم تعقدت علاقاته وتشبعت تخصصاته حيث يلاحظ مثلا أن سرعة حصر المخزون بالمنشأة يساعد في تحديد خطها الإنتاجي في مستقبل قريب.

–تحديد المسؤولية تساعد نظم المعلومات في تحديد أدوات الأفراد و الأقسام بالمنشأة وبالتالي تحديد مسؤولية هؤلاء

– تخفيض عدد المشاكل لعل الهدف الحقيقي من التفكير في نظام جديد هو التخلص من المشاكل الموجودة في ظل النظام الحالي.

[1] جمعون أحمد ، مناعي منير ، أهمية نظام المعلومات التسويقي في اتخاذ القرارات التسويقية ، مرجع سبق ذكره ص 46.

[2] سونيا محمد البكري ، نظام المعلومات الإدارية ، دار النشر الجامعية الجديدة ، القاهرة ، مصر ،2002، ص 33.

المطلب الرابع: عناصر وخصائص نظام المعلومات

أولا: عناصر نظام المعلومات

يقصد بالعناصر المكونة لنظام المعلومات الأجزاء المادية للنظام والتي تتضمن قيام النظام بوظائفه وتتضمن هذه الأجزاء كل من الأجهزة، وسائل التخزين، البرامج قاعدة البيانات، إجراءات التشغيل والأفراد وسوف نشرح موجز لكل من هذه الأجزاء.

أ–الأجهزة: يمكن أن تتضمن أجهزة نظام المعلومات المعين كل من الهاتف وآلات الكتابة والآلات الحاسبة والالكترونية بأجهزتها المختلفة والمكملة لها مثل وحدة التشغيل المركزية وأجهزة المدخلات والمخرجات، ووسائل الاتصال و وسائل إعداد البيانات.[1]

ب– وسائل حفظ وتخزين البيانات: وهي تتكون أساسا من الملفات والمستندات المكتوبة وآلات التصوير في نظم اليدوية ويضاف إلى ذلك الأشرطة والأسطوانات الممغنطة.[2]

ج– البرامج: وهي من الأجزاء المادية لنظم المعلومات المبنية على أساس الحسابات الالكترونية فقط.[3]

د– قاعدة البيانات: وهي الوعاء الذي يحتوي على البيانات الأساسية، المخزنة على وسائل التخزين المختلفة، والتي لابد من توفرها حتى يمكن القيام بعملية التشغيل، فالبيانات هي المادة الخام الأساسية التي سيقوم الحاسب بتنفيذ تعليمات البرنامج التطبيقي عليها حرفيا للحصول على المعلومات.[4]

هـ– إجراءات التشغيل: اليدوية وآلية المتعلقة بجمع تشغيل وخزن البيانات حول أنشطة المنظمة. [5]

---

[1] أحمد حسين علي حسين ، نظم المعلومات المحاسبية ، مكتبة الإشعاع ، الإسكندرية ، 1997، ص 13.

[2] أحمد حسين علي حسين ، نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية ، 2002–2003،ص 23.

[3] جمعون أحمد ، مناعي منير ، أهمية نظم المعلومات التسويقي في اتخاذ القرارات التسويقية ، مرجع سبق ذكره ، ص 37

[4] أحمد حسين علي حسين ، نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري و النظم التطبيقية ، مرجع سبق ذكره ، ص 24.

[5] حجاج محمد الهاشمي ، مسعودي حسام ، واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، ملتقى الوطني حول آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ن جامعة الوادي ، يوم 6-2013/05/5،ص 7.

ح- العنصر البشري: هم مجموعة الأشخاص الذين يتلقون، يعالجون وينشرون المعلومات، وهو أهم جزء من الأجزاء المادية لنظام العنصر البشري في نظام المعلومات حيث أنه هو الذي يجعل نظام المعلومات المعين قابل للتشغيل، ويتضمن العنصر البشري في نظام المعلومات القائم على استخدام الحاسبات الالكترونية ومحللي ومصممي النظام و واصفي البرامج اللذين يشتركون في عملية تحليل وتصميم وتنفيذ وتطوير نظام المعلومات.[1]

ثانيا: خصائص نظم المعلومات

تتميز نظم المعلومات بعدد من الخصائص التي تعبر عن أهميتها في ميدان استخدامها و على النحو التالي:[2]

1- هدف نظام المعلومات : إن لكل نظام هدفا عاما و أهدافا فرعية لكل عنصر من عناصره إذ يتم تحقيق الهدف العام عن طريق مشاركة جميع العناصر معا، كما أكد عطية بأن لكل نظام هدفا يسعى إلى تحقيقه ويؤثر في هيكله وسياساته، وإجراءات التنفيذ والوسائل التي تستخدم في تسير عملياته، ففي أية شركة يسعى نظام المعلومات إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة:

- تقديم معلومات الأغراض اتخاذ القرارات.

- تقديم المعلومات التي تساعد في اجراء العمليات اليومية.

- تقديم المعلومات اللازمة عن مدى تحقيق الإدارة لمسؤولياتها.

2- التدقيق و الرقابة: وهي مجموعة من الإجراءات والقواعد تهدف إلى التحقق من أن تشغيل النظام يتم وفق ما هو مخطط عند تصميمه وأن النظام يحتوي على كافة الإجراءات التي تضمن صحة المدخلات وعمليات المعالجة والمخرجات.

والرقابة ثلاث أنواع:

2-1/الرقابة المانعة: هي إجراءات وسياسات تهدف إلى حماية الموارد من سوء الاستخدام وتعرف بالرقابة قبل الأداء .

[1] حسين أحمد حسين علي ، نظم المعلومات المحاسبية ،مرجع سبق ذكره ، ص 24.

[2] طلال محمد علي الجحاوي ، فؤاد عبد المحسن الجبوري ، نظم المعلومات المحاسبية و فعاليتها في ظل الدور الاستراتيجي لمنظمات الأعمال ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ، الطبعة العربية 2014، ص 21-23.

2-2/ الرقابة بالتغذية المرتدة: تتمثل في مقارنة العقلي بمخطط لتحديد الانحرافات ومعالجتها وتعرف بالرقابة بعد الأداء.

3-2/ الرقابة بالتغذية الممتدة: تتمثل في التنبؤ بالانحرافات المحتمل حدوثها حتى يمكن إجراء التعديلات اللازمة لتفاديها.

3- حدود النظام: هي خطوط اجتهادية لتحديد محتويات النظام وفصلها عن البيئة الخارجية، كما يبين كل من الجزراوي و الجنابي حدود النظام بأنها تحديد ما يجب أن يدخل في النظام وما يجب أن يستبعد منه وتحديد عناصر البيانات الملائمة في أشكال تدفق البيانات.

4- الشمولية والنظامية: تعني النظام كله يمكن أن يحقق الهدف بينما لا تستطيع مكوناته كل على حدة أن تحقق الهدف أو انفصلت عن بعضها البعض، إذ يحدث تضارب أهداف النظم الفرعية عندما لا ينسجم قرار أو حدث معين لنظام فرعي مع بقية الأنظمة الفرعية أو مع النظام المتكامل، ويتم تحقيق انسجام الأهداف عندما يحقق كل نظام فرعي أهدافه مع الإسهام في تحقيق الهدف العام للشركة، فنظم المعلومات الفرعية تعمل شكل وحدة متكاملة وتنسيق شامل وفعالية كبيرة من خلال كل نظام يقوم بتعديل مساراته و أسلوب أدائه ليتماشى مع المتطلبات التي تمليها ظروف النظام الأخرى بالمنظمة .

5- مستويات النظام: كل نظام يقع ضمن مكونات نظام اكبر منه هو بيئة النظام ويدعى هذا بالنظام الفرعي و يفصل كل نظام عن بيئته بواسطة حدود النظام.[1]

[1] طلال محمد الجحاوي ، فؤاد عبد المحسن الجبوري ، نفس المرجع ، ص 24.

المبحث الثاني: عموميات حول نظام المعلومات المحاسبية.

كلما كانت كمية المعلومات المجمعة كافية ومناسبة ساهم ذلك في تيسير عمل الإدارة، وأي تقصير أثناء عملية الجمع سيؤدي إلى عرقلة عملها وإحداث خلل في نظام المعلومات المحاسبي ،ومن خلال هذا المبحث سنعرف ماهية نظام المعلومات المحاسبي .

المطلب الأول: تعريف وخصائص نظام المعلومات المحاسبية.

أولا: تعريف نظام المعلومات المحاسبية.

يدور نظام المعلومات المحاسبي حول عمليات تجميع البيانات من مصادرها المتفرقة لتكوين عناصر مدخلاته ويقوم بتشغيل وتحليل وتوثيق وتخزين هذه البيانات، وما يترتب على تحليلها من المعلومات ثم يولد منها ما يتلاءم معلومات مع احتياجات الإدارة لأغراض اتخاذ القرارات في صورة مخرجات هادفة.

يعرف نظام المعلومات المحاسبيةAIS بأنه: أحد النظم الفرعية في الوحدة الاقتصادية، يتكون من عدة نظم فرعية تعمل مع بعضها البعض بصورة مترابطة والمتناسقة و متبادلة، بهدف توفير المعلومات التاريخية والخالية والمستقبلية، المالية والغير مالية، لجميع الجهات التي يهمها أمر الوحدة الاقتصادية، وبما يخدم تحقيق أهدافها.[1]

كما يعرف أيضا على أنه"مجموعة من المكونات تتمثل في الوسائل الآلية والأوراق والمستندات والسجلات والتقارير والأفراد والإجراءات، التي تتكامل مع بعضها البعض لتحقيق هدف والمتمثل في معالجة البيانات المحاسبية عن طريق التسجيل والتبويب والتلخيص لتحويلها إلى معلومات محاسبية."[2]

كما يعرف على أنه "نظام يجمع ويسجل ويخزن ويعالج البيانات لإنتاج المعلومات لمتخذي القرار."[3]

وكتعريف شامل يمكن القول أن نظام المعلومات المحاسبي " هو ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في المؤسسة في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر خارج

[1] عطا الله أحمد الحسبان، نظم المعلومات المحاسبية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان-الأردن، طبعة العربية ،2013،ص50.

[2] محمد يوسف حفناوي ، نظام المعلومات المحاسبية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، السعودية ،2002، ص25.

[3] عصام الدين محمد متولي ، نظم المعلومات المحاسبية ، جامعة العلوم التكنولوجيا – صنعاء-اليمن، الطبعة الثانية ،2015،ص29.

وداخل المؤسسة ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات و تحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل المؤسسة.

ثانيا: خصائص نظام المعلومات المحاسبي.

ينبغي أن تتوافر في النظام المحاسبي مجموعة من الخصائص الرئيسية بترجمة أن يتصف بأنه نظام جيد أهمها: [1]

- ❖ أن تكون أهداف النظام محددة بقدر الإمكان حتى يمكن تصميمه بالطريقة مناسبة لتحقيقها.
- ❖ أن يكون متلائما ويتسم بالمرونة الكافية التي تمكنه من التأقلم مع ما يطرأ من تغيرات في الأهداف وما يحيط بالنظام من ظروف.
- ❖ أن يكون النظام مستقرا حتى يتمكن من الحفاظ على تناسق العلاقة بين قيم متغيراته.
- ❖ أن يكون بالنظام علاقات خلفية كافية تربط أركانه الأساسية والبيئية التي تحيط بكل منها بشكل يسمح للنظام بالتواصل إلى حالة الاستقرار المنشودة.

وبالإضافة إلى هذه الخصائص توجد هناك خصائص ذات جودة عالية لنظام المعلومات المحاسبي:

1- القابلية للفهم: يفترض أن لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية، وأن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، ومهما يكن فإنه يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب أن تتضمنها البيانات المالية اعتمادا على أنه من الصعب جدا فهمها من قبل بعض المستخدمين، مادامت هذه المعلومات ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية.[2]

2- الملائمة: وهي القدرة تلك المعلومات على التأثير في القرار المتخذة من جانب مستخدميها وذلك بصدد تنبؤات عن نتائج الأحداث الماضية أو الحاضر أو المستقبلية أو تأكيد أو تصحيح قرارات وتوقعات سابقة ولكي تكون المعلومة ملائمة يجب أن تتوفر فيها خصائص مهمة منها التوقيت الملائم كما يجب أن تعطي المعلومة لمتخذ القرار القدرة على التنبؤ بالمستقبل.[3]

.

[1] هشام أحمد عطية ، مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ص35.

[2] إيهاب خالد عشماوي ، إعداد القوائم المالية في إطار معايير المحاسبة والمفاهيم ، جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية ، العدد 23سبتمبر 2004، ص29.

[3] عبد الرزاق محمد قاسم ، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى 1998، ص 151.

3- الموثوقية: وتعني التأكد من أن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة، وأنها تتمثل بصدق ما تزعم تمثيله.[1]

المطلب الثاني: مكونات نظام المعلومات المحاسبي.

لا يمكن لنظام المعلومات المحاسبي تحقيق الغرض المراد منه لولا مكوناته التي تتلاءم مع أهداف النظام ككل ،يمكن اختصار مكونات نظام المعلومات المحاسبية في العناصر التالية:

أولا: وحدة تجميع البيانات مدخلات:

وهي نقطة بداية عمل النظام في الاحتياجات الأساسية اللازمة لعمل النظام، وقد تأخذ شكل أرقام مجردة أو أشكال، ورسوم تعبر عن حالة أو حالات معينة، وقد تكون بصيغة وبصفة كالأوامر الإدارية مثلا، ومن الممكن أن تكون مدخلات نظام معين بمثابة مخرجات نظام آخر.

وفي النظام المعلوماتي المحاسبي تمثل المدخلات مجموعة البيانات التي يتم الحصول عليها من الأدلة الموضوعية المؤيدة للأحداث المالية المستندات، البيانات التقديرية التي يتم إعدادها عن طريق عناصر النظام الأخرى والبيانات الكمية والاقتصادية.

ثانيا: وحدة المعالجة البيانات:

وتمثل الوسيلة المادية التي من خلالها تحويل البيانات الأولية بحيث تكون قابلة للاستخدام، وقد تتم من خلال الحاسب أو من خلال تسجيل بالدفاتر المحاسبية.[2]

ثالثا: وحدة تخزين و توصيل المعلومات المخرجات:

وهي حاصل تفاعل العمليات التشغيلية التي تجري على البيانات المدخلات وفقا للهدف المرسوم للنظام، وفي النظام المعلوماتي المحاسبي تشمل المخرجات مجموعة التقارير والقوائم المالية، والمعلومات المختلفة الناتجة عن تفاعلات العمليات التشغيلية للمدخلات في إطار المتغيرات البيئية والذاتية للجهات التي يمكن استخدامها تستفيد منها.

[1] صبحي محمود ، نظام المعلومات المحاسبية ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ،2008، ص39.

[2] عبد المقصود دبيان، كمال الدين مصطفى الدهراوي، ناصر نور الدين عبد اللطيف، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة ،2005 ، ص 74.

وتخص هذه الوحدة بتخزين البيانات في حالة عدم استعمالها مباشرة، والحفاظ عليها للاستخدام في المستقبل أو الإدخال بعض العمليات عليها قبل إرسالها إلى مستخدمي القرار. [1]

رابعا: التغذية العكسية:

هي عملية الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لتقديم عناصر النظام السابقة تجميع البيانات، العملية التشغيلية، تخزين، وتوصيل المعلومات وتأكد من دقتها وإمكانيتها في تحقيق أهدافها.

وفي النظام المحاسبي تتم التغذية العكسية من خلال عملية الرقابة على العناصر السابقة بهدف تقييمها وتوجيهها التوجيه الصحيح، وصولا إلى تحقيق الأهداف التي يرمي النظام المعلوماتي المحاسبي تحقيقها خدمة للوحدة الاقتصادية ككل .[2]

المطلب الثالث: وظائف نظام المعلومات المحاسبية.

إن نظام المعلومات المحاسبي الفعال ينفذ وظائفه الأساسية من خلال المراحل الثلاثة المدخلات، المعالجة، المخرجات وتوضح تلك الوظائف من خلال تجميع بيانات العمليات بوساطة الوثائق الأصلية، المحافظة على البيانات وصيانتها، توليد معلومات، تامين رقابة فعالة على الأصول والبيانات.

أولا: تجميع بيانات العمليات بوساطة الوثائق الأصلية :

تشمل هذه المرحلة والتي يطلق عليها عملية إدخال البيانات الحصول على البيانات لنظام العمليات وتسجيل هذه البيانات في مستندات ووثائق ملائمة، التحقق من صحة البيانات وتسجيلها على مستندات، التأكد من شمولية البيانات وكمالها، يقوم النظام المحاسبي باستلام المستندات الأساسية الناجمة عن نظام العمليات مثل: فاتورة أمر البيع، ووثيقة الشحن .....الخ، وعند مجموعة من الإجراءات يتم التأكد من صحة هذه البيانات والمستندات.[3]

[1] كمال الدين الدهراوي ، نظام المعلومات المحاسبية ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 1988، ص49-50.

[2] قاسم ابراهيم الحبيثي وزياد يحي السقا ، نظم المعلومات المحاسبية ، وحدة تتتتت للطباعة والنشر ، الموصل ، العراق ، 2003، ص34.

[3] عبد الرزاق محمد قاسم ، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى/الإصدار الثاني ، 2006، ص46.

ثانيا: المحافظة على البيانات وصيانتها:

هذه الوظيفة تنجز خلال مرحلة المعالجة وتتضمن الخطوات التالية:

- تصنيف البيانات المجمعة في فئات رئيسية .
- نسخ البيانات في مستند أو وسيلة أخرى.
- فرز أو ترتيب عناصر البيانات حسب صفة واحدة أو أكثر.
- جمع المعلومات ذات الطبيعة الواحدة.
- توحيد أو ضم اثنان أو أكثر من الحزم المجموعات من البيانات.
- احتساب أو تنفيذ عمليات الجمع، الطرح،الضرب، القسمة.
- تلخيص أو إجمال عناصر البيانات الكاملة .
- مقارنة واختبار المفردات ضمن الدفعات أو الملفات المستقبلية.[1]

ثالثا: توليد معلومات:

الوظيفة الثالثة لنظام المعلومات المحاسبي هي توفير المعلومات المفيدة للإدارة لاتخاذ القرارات وللمستفيدين الخارجيين، ففي الأنظمة اليدوية يتم تأمين تلك المعلومات على شكل تقارير تصنف في فئتين رئيسيتين: القوائم المالية، التقارير الإدارية.[2]

1- القوائم المالية:

يتضمن إعداد القوائم المالية سلسلة من العمليات ، تبدأ بإعداد ميزان المراجعة، حيث يتم تصنيف أرصدة الحسابات في الأستاذ العام، وحالما يتم إعداد ميزان المراجعة وتدقيقه، يتم وضع قيود التسوية اللازمة ومن ثم يتم إعداد ميزان المراجعة آخر وهو ميزان المراجعة المعدل، لأنه يعكس آثار كل قيود التسوية ويتم اختيار ميزان المراجعة المعدل من اجل إثبات مساواة المبالغ الدائنة مع المدينة واثبات دقة قيود التسوية ، ويمكن الاستفادة من ميزان المراجعة المعدل في إعداد قائمة الدخل، وثم يتم إعداد الميزانية الختامية، وأخيرا قائمة التدفقات النقدية باستخدام المعلومات من قائمة الدخل والميزانية الختامية.

[1] حسام عبد الله أبو خضرة وحسين سمير عشيش ، نظم المعلومات المحاسبية ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص18.

[2] عبد الرزاق محمد باسم ، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية ، مرجع سابق ،ص49-50.

2-التقارير الإدارية:

يجب أن يكون نظام المعلومات المحاسبي قادرا على تزويد الإداريين بالمعلومات التشغيلية التفصيلية حول أداء الشركة، مثلا: تقارير حول المخزون ، التحصيلات النقدية .....الخ .

تتضمن معظم الوثائق الأصلية كلا من البيانات المالية والتشغيلية حول عمليات الشركة، ويكمن أساس تصميم نظام المعلومات المحاسبي في إمكانية تخزين نوعي المبيعات بطريقة تبسط التكامل في التقارير، وقد فشل معظم أنظمة المعلومات المحاسبية التقليدية في هذا المجال، لان هذه النظم كانت مصممة وبشكل مسبق لتأمين إعداد القوائم المالية أكثر من حاجات اتخاذ القرار للإدارة الداخلية.

رابعا: تأمين رقابة فعالة على الأصول و البيانات:

الوظيفة الرابعة لنظام المعلومات المحاسبي هي توفير رقابة داخلية كافية لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي:

- تأكيد الوثوق بالمعلومات المنتجة من خلال النظام .

- تأكيد القيام بنشاطات العمل بشكل كفؤ ودقيق، لكي تكون هذه الأعمال متطابقة مع السياسات الإدارية

- حماية أصول المنشاة وبياناتها.

تستخدم المنظمات مجموعة من الإجراءات لتحقيق رقابة داخلية فعالة على العمليات ضمن المنظمة، وذلك بغية تحقيق الأهداف السابقة ومن أهم هذه الإجراءات :

- التحديد المسبق للصلاحيات والمسؤوليات عن تنفيذ الأعمال والأنشطة.
- الفصل بين الوظائف والمهام ذات العلاقة ببعضها.
- تأمين التوثيق الكافي و الملائم لكل الفعاليات والأنشطة.
- حفظ الأصول والسجلات بطريقة جيدة ومأمونة.
- التقويم المستقل للأداء في مختلف الوحدات التنظيمية داخل المنظمة .[1]

تلخيص وظائف نظام المعلومات المحاسبي في وظيفتين أساسيتين هما :

[1] عبد الرزاق محمد قاسم ، نفس المرجع ، ص51.

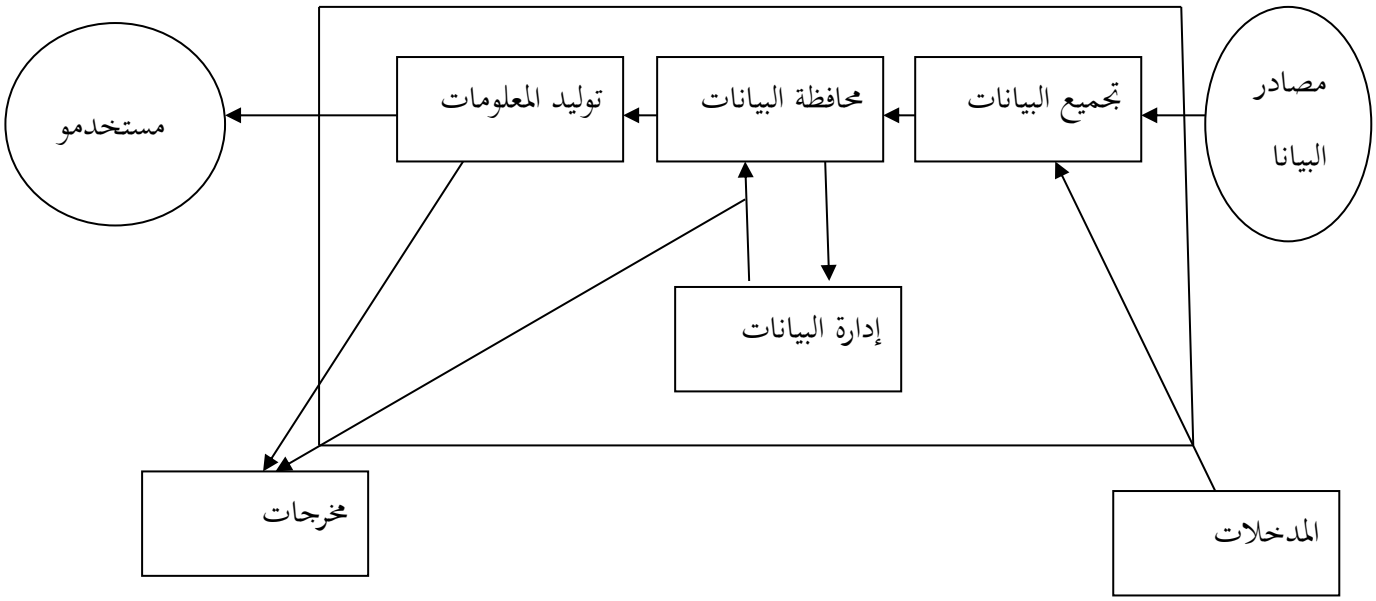
1- الوظيفة التوثيقية :

هي وظيفة تقليدية لهذا النظام، حيث ينحصر في تسجيل وتبويب كل الأحداث الاقتصادية ومعالجة البيانات الناتجة عنها للحصول على المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات.

2- الوظيفة الإعلامية :

يلعب نظام المعلومات المحاسبي دورا إعلاميا على مستوى المؤسسة وفي المحيط الخارجي، وهذا بسبب تطور وظيفة المحاسبة التي أصبحت تستعمل في عمليات الرقابة، التخطيط، التنبؤ، تقييم الأداء، وتقديم المعلومات المساعدة في اتخاذ القرارات.[1]

الشكل رقم(1-2): وظائف نظام المعلومات المحاسبية



المصدر : حسام عبد الله أبو خضرة ، مرجع سابق الذكر ، ص19.

المطلب الرابع: أهداف وأهمية نظام المعلومات المحاسبي.

أولا: أهداف نظام المعلومات المحاسبي.

يهدف هذا النظام إلى توفير المعلومات المحاسبية اللازمة التي تساعد في تلبية احتياجات المستخدمين سواء الداخليين أو الخارجيين، والتي تمثل مخرجات النظام في صورة تقارير محاسبية بحيث تكون هذه التقارير

[1] عبد الرزاق محمد قاسم ، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية ، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، 1998، ص152-154.

ذات أهمية كبيرة في اتخاذ القرارات ويوفر الكثير من المدخلات للنظم الفردية المعتمدة على الحاسب لذا يجب أن تقدم التقارير في الوقت المناسب .[1]

ويهدف نظام المعلومات المحاسبية بصفة عامة إلى تحقيق أربع أهداف رئيسية هي:[2]

- ✓ توفير المعلومات عن أوجه نشاط الوحدة ونتائج أعمالها و المركز المالي خلال فترة معينة وتفيد هذه المعلومات كل من أصحاب رأس المال والإدارة والإطراف الخارجية مثل : المستثمرين، المقرضين وجهات الرقابة المختلفة.
- ✓ توفير المعلومات اللازمة للإدارة للقيام بوظائف التخطيط، الرقابة، تقييم الأداء واتخاذ القرارات.
- ✓ حماية أموال الوحدة والرقابة عليها، فحص طريق إتباع الإجراءات والتعليمات التي تحكم تسجيل بيانات الوحدة .
- ✓ المحافظة على المعلومات المدونة بشكل ثابت و مفهوم لدى مختلف العاملين بحقل المحاسبة.

الجدول رقم (1-1): الأهداف التفصيلية لنظام المعلومات المحاسبية .

1) تشغيل البيانات :
تسجيل المعلومات طبقا للمستندات الملائمة. تسجيل العمليات في أوقات دورية محددة. إرفاق المستندات التبريرية الملائمة لتسهيل عملية المراجعة.
توصيل المعلومات:
توصيل المعلومات للأطراف المهتمة بها. توصيل المعلومات في الوقت المناسب.
3تحقيق الثقة بالبيانات:
التحقيق من كل العمليات في فترات دورية. تحقيق المحاسبة من الأصول عند نقاط والحيازة لها. فصل مهمتي مسك الدفاتر وحيازة الأصول .

المصدر: كمال الدين الدهراوي ، نظام المعلومات المحاسبية ، مرجع سبق ذكره ، ص31.

[1] هشام أحمد عطية ، نظم المعلومات المحاسبية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2000، ص34-35

[2] السيد عبد المقصود دبيان، تصميم النظام المحاسبي ، مؤسسة الشباب للنشر والتوزيع ، الإسكندرية، 1987، ص11-12.

ثانيا: أهمية نظام المعلومات المحاسبي.

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي ذات أهمية بالغة في استمرارية المنظمات فهو نظام يعود بالفائدة ليس فقط على من هم بداخل المنظمة وانما حتى على بعض عناصر البيئة الخارجية للمنظمة ويمكن توضيح هذه الأهمية في النقاط التالية:[1]

- نظام المعلومات المحاسبية يحقق كفاءة وفعالية أفضل خاصة في ظل تعقد بيئة النظام وزيادة المنافسة بين المنظمات.
- دراسة هذا النظام و الاهتمام به يؤكد على أن المحاسبة هي نظام معلومات حيوي .
- اكتساب المعلومات والمعالجة المحاسبية أكثر أهمية فدراسة النظام تجعل الدارسين والمهتمين أكثر تفهما لعملهم ونتائجه ويحققون أهدافهم بكل كفاءة وفعالية.
- تعد النتائج دراسة نظم المعلومات المحاسبية من الأدوات والوسائل الفعالة لاتخاذ القرارات الإدارية في المنظمة.
- إن التطور السريع في بيئة المنظمة و المنظمة بعد ذاتها يتطلب معرفة إضافية لدور النظام وأهميته كفاءته وفعاليته وتأثيره على سلوك الداخلي والخارجي والبيئة المحيطة ومنها نظام المعلومات المحاسبية.

[1] السيد عبد المقصود دبيان، أساسيات نظام المعلومات المحاسبية، مؤسسة شباب للنشر والتوزيع، الإسكندرية ،2005، ص60.

المبحث الثالث: أساسيات نظام المعلومات المحاسبي

يشتمل نظام المعلومات المحاسبي على مجموعة من الأساسيات والتي تضم مجموعة من المبادئ والمقومات الموضوعة مسبقا من الجهات المختصة، رغبة في الحصول على مخرجات ذات فائدة تعمل على تحقيق أهدافه .

المطلب الأول: مقومات نظام المعلومات المحاسبي:

تمثل مقومات أي نظام مجموعة الأسس التي يقوم عليها عمل النظام بصورة مترابطة ومكملة لبعضها البعض بحيث لا يمكن الاستغناء عن أحدها إذا ما أريد لذلك النظام تحقيق أهدافه بفاعلية [1]، وهناك مجموعة من المقومات التي تتواجد في النظام المحاسبي قد تختلف في تفاصيلها من وحدة اقتصادية إلى أخرى تبعا لعدة عوامل من أهمها، حجم الوحدة الاقتصادية، طبيعة النشاط، الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتشغيل النظام، طبيعة النظام من حيث كونه يدويا أو آليا أو إلكترونيا، إلا أن توفير هذه المقومات هو أمر ضروري يستلزمه العمل المحاسبي وتشمل هذه المقومات كلا من :

- مجموعة مستندية.
- مجموعة دفترية.
- دليل الحسابات.
- مجموعة التقارير والقوائم المالية.

أولا: المجموعة المستندية:

تمثل المستندات أولى مقومات النظام المحاسبي في أي وحدة اقتصادية والأساس المهم في عمل النظام من حيث الآتي:

- توفر المستندات الدليل الموضوعي الذي يحتوي على البيانات التي تمثل الخطوة الأولى في عمل النظام.
- تمثل المستندات أحد الوسائل المهمة ضمن وسائل الرقابة والتدقيق على كافة الأحداث الاقتصادية التي تقوم بها الوحدة
- تمثل المستندات سجلا تاريخيا للوحدة الاقتصادية نظرا لما تحتويه من بيانات مؤرخة للأحداث الاقتصادية خلال الفترة أو الفترات الزمنية المالية السابقة.

ثانيا: المجموعة الدفترية:

[1] قاسم إبراهيم الحبيطي، زياد يحي السقا، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، الموصل، 2003 ، ص 19-21 .

تتمثل المجموعة الدفترية بكافة الدفاتر والسجلات التي يتم مسكها في الوحدة الاقتصادية، فهي تمثل الوعاء الذي يتم فيه تفريغ كافة البيانات المستخرجة من كافة الأدلة الموضوعية المؤيدة للأحداث الاقتصادية التي قامت بها الوحدة الاقتصادية وبالتالي معالجتها من خلال عمليات التسجيل والتبويب والتلخيص والتحليل بتطبيق مجموعة من الإجراءات والفروض والمبادئ والسياسات المحاسبية اللازمة وصولا لتهيئة عرضها في مجموعة التقارير والقوائم المالية التي يتطلب إعدادها من قبل النظام المحاسبي في الوحدة الاقتصادية المعنية.

ثالثا: دليل الحسابات

يمثل دليل الحسابات أداة مهمة في توجيه العمل المحاسبي من خلال تحديد الحسابات التي يمكن أن تتأثر بها العمليات التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية، و كذلك فهو أداة مساعدة يمكن أن تساهم في تسهيل العمل المحاسبي من خلال التصنيفات والتبويبات والترقيمات التي يمكن أن تعطي للحسابات المختلفة إضافة لما يمكن أن يتضمنه الدليل من توضيح لبعض المفاهيم و المصطلحات المحاسبية .

رابعا: مجموعة التقارير والقوائم المالية

تمثل مجموعة التقارير والقوائم المالية ناتج العمل المحاسبي في أي وحدة اقتصادية وخلاصة لكل ما قامت به من عمليات ضمن نشاطاتها الجارية وغير الجارية، وهي تقدم إلى كافة الجهات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالوحدة الاقتصادية والتي يمكن أن تعتمد عليها في اتخاذ القرارات المتعددة ، سواء كانت تلك الجهات من داخل الوحدة الاقتصادية أو من خارجها . وقد جرى العرف على تصنيف مجموعة التقارير والقوائم المالية كما يلي:

أ–مجموعة التقارير المالية

التي تحتوي عليها البيانات المحاسبية المعدة أساسا للاستخدام من قبل الجهات الداخلية، وهي غالبا ما تتعلق بالنشاط الداخلي الذي تقوم به الوحدة الاقتصادية، وغالبا ما يهتم نظام المحاسبة الإدارية بهذه المجوعة

ب– مجموعة القوائم المالية

التي تحتوي على البيانات المحاسبية المعدة أساسا للاستخدام من قبل الجهات الخارجية، وهي تتعلق بالنشاط العام وتتضمن مجوعة القوائم المالية الأساسية التي يجب إعدادها في أي فترة مالية كل من: قائمة الدخل،قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية، إضافة لذلك يمكن إعداد مجموعة من الكشوفات

التوضيحية التي تشمل كافة الكشوفات التي يتم من خلالها تفسير وتحليل بعض البيانات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية بصورة تفصيلية بما يمكن أن يخدم مستخدميها في فهم كيفية التوصل إلى تلك البيانات مثل: كيفية تقييم المخزون السلعي...إلخ، و كذلك توضيح بعض السياسات الإدارية و المالية خلال إعداد الكشوفات الإضافية مثل : كشف التغيرات في المركز المالي مصادر واستخدامات المالية ...الخ. ويمكن القول أن هذه المقومات تشكل فيما بينها سلسلة، كل حلقة فيها متممة للأخرى للحصول على قوائم المالية بغرض خدمة الجهات التي تستخدمها

المطلب الثاني: مدخلات ومخرجات نظام المعلومات المحاسبي

أولا: مدخلات نظام المعلومات المحاسبي

يتطلب نظام المعلومات المحاسبي تدفق البيانات الناتجة عن مختلف التدفقات الاقتصادية سواء التي تتم داخل المؤسسة أو خارجها، حيث يتم إثباتها انطلاقا من الوثائق والمستندات القانونية

1-مصادر مدخلات نظام المعلومات المحاسبي:

يمكن التمييز بين أربعة مصادر لهذه المدخلات من داخل وخارج المؤسسة، وهي : [1]

- البيانات العادية الناتجة من العمليات التي تتم بين المؤسسة والأطراف الخارجية عمليات البيع والشراء، والمدفوعات والمقبوضات النقدية.

- البيانات الخاصة غير العادية ناتجة من مصادر خارجية كالهيئات التجارية والجهات الرسمية التعليمات الجديدة، تغيرات في الأسعار...الخ .

- البيانات العادية ناتجة عن العمليات الداخلية داخل المؤسسة التي تتم بين الأقسام الداخلية ومراكز المسؤولية بيانات التكاليف في المراحل الإنتاجية، حركة المخزون، الأجور والمرتبات...الخ

- البيانات الخاصة غير العادية ناتجة من القرارات الإدارية الداخلية وضع سياسات جديدة، تغير المعاير المستخدمة في الأداء أو أهداف جديدة مطلوب تحقيقها ....

[1] أحمد حسين علي حسين ، نظم المعلومات المحاسبية ، دار الجامعة للنشر ، الإسكندرية ، 2004، ص 50.

2-**المجموعة المستندية:** يتم توثيق الأحداث الاقتصادية الناتجة من لمختلف عمليات المؤسسة في الوثائق والمستندات القانونية، حيث تتم عملية التسجيل المحاسبي انطلاقا من هذه الوثائق التي تعتبر المادة الخام التي تقوم بتزويد النظام المحاسبي بالبيانات التي تدخل في عملية المعالجة.

2-1-أنواع الوثائق و المستندات القانونية:

تتعدد وفقا لعدة عوامل كطبيعة نشاط المؤسسة، حجمها، هيكلها التنظيمي، وكذا النظام المالي والمحاسبي، ويدكن ذكر أهم هذه الوثائق والمستندات.[1]

أ- الطلبية: تعد هذه الوثيقة من القسم الذي يحتاج المواد، حيث توضح نوع المواد ومواصفاتها والكميات المطلوب منها، وهي وثيقة ضرورية بالنسبة لإدارة أو مصلحة المشتريات لإعداد أمر الشراء.

ب- الفاتورة: تعتبر من أهم المستندات لإثبات عمليات البيع أو الشراء، وتتضمن مجموعة من البيانات الأساسية في عملية التسجيل المحاسبي، كرقم الفاتورة، اسم العميل وعنوانه، اسم المورد وعنوانه، تاريخ تحرير الفاتورة...الخ.

ج- وصل استلام: هي وثيقة تثبت استلام المواد أو السلع من حيث الكميات والمواصفات والأسعار، كما تثبت المخالفات إن وجدت عن تلك الواردة في طلبية الشراء أو الفاتورة

د- مذكرة إدخال:هي عبارة عن مستند يثبت أن البضاعة أو المواد المستلمة قد أدخلت إلى المخازن بالكميات والمواصفات المطلوبة، وأصبحت برت مسؤولية أمتُ المخزن.

ت – بطاقة الوقت: تعد هذه الوثيقة لكل عامل يسجل فيها أوقات الحضور والانصراف خلال شهر،كما تسجل المصالح التي عمل فيها و الطلبيات والأعمال التي إنجازها ...الخ

هـ- وثيقة الشحن:عبارة عن مستند يحتوي على معلومات تشمل اسم وعنوان العميل ورقمه، بالإضافة إلى بيان الأصناف المرسلة، رقم ووسيلة الشحن، رقم رخصة التأمين...الخ

ح- إذن الدفع:هو مستند يحتوي معلومات تشمل اسم وعنوان المستفيد ومبلغ الشيك والغرض من السداد.

[1] عبد الرزاق محمد قاسم ، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية ، مرجع سبق ذكره ، ص 176-178.

2-2 دور وأهمية المستندات في إثبات قانونية العمليات المحاسبية

أ- دور المستندات: تعتبر الوثائق السابقة الذكر مستندات قانونية يعتمد عليها المحاسب في عمله، فهي تبين انتقال القيم والتدفقات بين المتعاملين الاقتصادية على امتداد الدورة المالية ،كما أنها تخدم عدة أغراض منها[1]:

-التفويض ببدء عملية معينة، فأوامر المبيعات مثلا تؤدي إلى تفويض لشحن البضاعة إلى العميل

-تراقب التدفق الطبيعي للموارد، فمثلا أوامر المبيعات يمكن أن تراقب حركة البضاعة المطلوبة من الخازن إلى منطقة شحن البضاعة للعميل .

- تعكس المسؤولية والمحاسبة عن الأعمال المتخذة ، فمثلا فواتير الموردين يتم التوقيع عليها للتأكد من دقة البيانات المدونة بها.

-تقديم البيانات اللازمة لإعداد المخرجات، فمثلا البيانات في أوامر البيع ضرورية لتحرير فواتير المبيعات وملخص مبيعات الفترة.

ب- أهمية المستندات: يمكن أن تتجسد أهمية المستندات فيما يلي:

تشكل المستندات مصادر معلومات للقيود المحاسبية عن طريق تتبع الأحداث الاقتصادية، وبالتالي فإن طبيعة نشاط المؤسسة هو العامل الأول الذي يملي شروط تصميم المستند ويحدد خط سيره.

تشكل المستندات وسيلة لإحكام الرقابة الإدارية على عمليات المشروع عن طريق وضع طريقة موحدة لنقل المعلومات داخل المشروع،مما يجعل المستندات ودورتها تتأثر بالهيكل التنظيمي للمشروع وحجمه الجغرافي تواجد المؤسسة و فروعها.

تعد المستندات بمثابة سجل تاريخي للمعلومات المتعلقة بالأحداث الاقتصادية التي تحدث في المشروع.

تعد المستندات وسيلة لخفض تكاليف نقل المعلومات .

[1] كمال الدين الدهراوي ، سمير كمال محمد ، نظم المعلومات المحاسبية ،دار الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 2002، ص70.

ثانيا: مخرجات نظام المعلومات المحاسبي

تنقسم مخرجات نظم المعلومات المحاسبية بشقيها المالي والإداري إلى قسمين رئيسيين هما[1]:

1- مخرجات يومية روتينية :

ويتضمن المخرجات اليومية الخاصة بتوثيق النشاط والمعاملات الروتينية العادية للوحدة الاقتصادية، سواء مع الجهات خارج الوحدة، أو بين مراكز المسؤولية داخل الوحدة. ومن أمثلة هذه المخرجات: أوامر الشراء، محاضر، استلام الشيكات المدفوعة، فواتير البيع للعملاء، أوامر الشحن، إيصالات صرف وإيداع النقدية، شيكات رواتب ومكافآت العاملين، أذونات المواد والمهمات وغيرها. هذا وتعتبر البيانات التي تتضمنها هذه المخرجات، مدخلات رئيسية لعمليات التشغيل اليومي في نظام المحاسبي بشقيه و الإداري .

2- المعلومات التغذية العكسية

يحتاجها مستخدمي النظام المحاسبي بغرض تنظيم وإدارة وتقييم الأنشطة داخل الوحدة الاقتصادية. ويمكن تصنيف معلومات التغذية العكسية إلى ثلاثة أنواع:

-نوع الأول: خاص بتسجيل الأحداث التي تصف الماضي

-نوع الثاني: فيلفت النظر ويوجه الانتباه إلى شيء معين

-النوع الثاني: من المعلومات العكسية يكون في شكل تنبؤات ترتبط باتخاذ القرارات في المستقبل ويتم تقديم هذه الأنواع الثلاثة من المعلومات في شكل تقارير ينتجها النظام المحاسبي، ويتم تصنيفها إلى ثلاث فئات عريضة بما يتماشى مع تصنيف المعلومات العكسية وهي:

أ- تقارير تشغيلية

والتي تم بعكس صورة أحداث الماضي والحالات والأوضاع الجارية للعمليات داخل الوحدة الاقتصادية وتتضمن تقارير وصفية وتقارير عن النشاط. والهدف من التقارير التشغيلية عموما هو تقديم الدعم للأفراد المسئولين عن

[1] فياض حمزة الرملي، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الإدارية، الأباي للنشر والتوزيع، الخرطوم، 2003، ص 83-84،

النشاط والهدف من التقارير التشغيلية عموما هو تقديم الدعم للأفراد المسئولين عن تنفيذ الأنشطة التشغيلية للوحدة الاقتصادية في مجال الأعمال.

ب– تقارير تخطيطية:

وهي تختص بمساعدة المديرين في مجالات التخطيط واتخاذ القرارات المستقبلية، وذلك من خلال توفير فهم واضح لسلوك العمل أو النشاط الذي يخضع لإشراف هؤلاء المديرين، بغرض تحسين عمليات التخطيط والرقابة.

وعادة ما تكون هذه التقارير في شكل تقارير تحليلية تتضمن قيم تقديرية لفترة أو لعدة فترات في المستقبل.

ج .– التقارير الرقابية

والتي تختص بمساعدة الإدارة في التحقق من أن العمليات تسير وفق لما هو مخطط لها، وذلك من خلال مقارنة النتائج الفعلية بالنتائج المخططة مسبقا، وتحديد الاختلافات الجوهرية العامة وتحليلها لمعرفة مسببا، ومن ثم إجراء التصحيحات الملائمة.

–هذا بالإضافة إلى مقدرة نظم المعلومات المحاسبية على إنتاج مختلف التقارير التخصصية بشكل روتيني أوفق لطلب بما في ذلك تقارير القوائم المالية والإيضاحات المرفقة

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على نظام المعلومات المحاسبية

أدى التطور والتقدم في أنظمة الشركات المعاصرة إلى خلق صعوبة أمام المحاسب في تأديته لوظيفة تزويد الجهات المختلفة بالمعلومات الملائمة، ومن أجل مواجهة هذا التحدي أصبح من الضروري على المحاسب أن يلم بمجالات المعرفة الأخرى بجانب الموضوعات التقليدية في المحاسبة، ومن مجالات المعرفة التي يجب أن يكون المحاسب ملما بها نجد التحليل السلوكي والأساليب الكمية والكمبيوتر[1].

[1] ستيفن أ.موسكوف ومارك .ج .سيمكن ، نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات ، ترجمة كمال الدين سعيد ، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية ،2005، ص 53.

أولا– التحليل السلوكي

يجب أن يأخذ المحاسب بعين الاعتبار العوامل السلوكية النفسية التي يوجهها الأفراد أثناء أداء عملهم، سواء كان في محاسبة التكاليف أو في إعداد الموازنات أو في دراسة المنظم، فليست العبرة بتصميم نظم سليمة وصحيحة، بل بمدى قبولها بواسطة الأفراد ومنسوبي المنشأة عند تطبيقها، ولا يلزم هنا أن يكون المحاسب محللا نفسيا بل يكفي أن يكون ملما وعلى فهم بسبل تشجيع الأفراد نحو تحقيق أهداف المؤسسة.

ويجب الاعتراف عند عمل تعديلات في نظم المعلومات بأن بعض الأفراد سيرضون تلك التعديلات بالرغم من أنها ستؤدي تحقيق أهداف الشركة ككل، فقد يؤدي التعديل في النظام المستخدم حاليا إلى حمل بعض الأفراد على التعديل من طريقة أدائهم لمهام وظائفهم، مما قد يسبب في وجود حالة من عدم الرضا، ومن أجل التغلب على تلك المصاعب يجب على المحاسبين تشجيع الموظفين على المشاركة في خطوات دراسة النظام، بحيث لا يقتصر على تزويدهم بمعلومات عن التعديلات المقترحة بل تمتد إلى مطالبتهم بتقديم مقترحاتهم فيما يتعلق باختصاصاتهم ومسؤوليات عملهم، وبذلك يكون من السهل تنفيذ تلك التعديلات التي ساهم في إحداثها هؤلاء المسئولين عن تنفيذها.

ثانيا– الأساليب الكمية :

تتضمن الأساليب الكمية عددا من الطرق التحليلية التي تستخدمها الإدارة في اتخاذ القرارات، ومنها التحليل الإحصائي والبرمجة الخطية والمحاكاة ونظرية خطوط الانتظار وما إلى ذلك.
ويقوم المحاسب باستخدام الأساليب الكمية ،للمساهمة في رفع كفاءة المعلومات التي يزود بها الإدارة، فقد يساهم المحاسب في قرار عمل توسعات في المؤسسات القائمة أو بناء مصانع جديدة، بهدف مواجهة الزيادة المطلوبة على منتجات الشركة، من خلال تقدير النفقات والمنافع المتوقعة تحت كل من البديلين والتي على أساسها يقدم مقترحاته، وقد يستخدم المحاسب نظرية الاحتمالات الإحصائية لعمل التقديرات

ثالثا: الكمبيوتر

أدى استخدام نظم معالجة البيانات الكترونيا، إلى تغيير ملموس في وظيفة المحاسب حيث أدت إلى انخفاض مقدار الوقت والعمل الروتيني، الذي كان يقضيه يوميا في عمليات التسجيل اليدوي للعمليات الاقتصادية.

ويتم الآن انجاز معظم هذه العمليات بواسطة الحاسوب، مما أدى إلى توفير الوقت الذي يمكن استثماره استثمارا جيدا بواسطة المحاسب بالاشتراك في تحليل المعلومات اتخاذ القرارات، وقد ساهم استخدام بمسؤولياته في دراسة النظم ووضع الموازنات وعمل التوصيات المتعددة، التي تؤثر على القرارات الإدارية المتنوعة لأوجه النشاط الاقتصادي المختلفة بالمؤسسة.

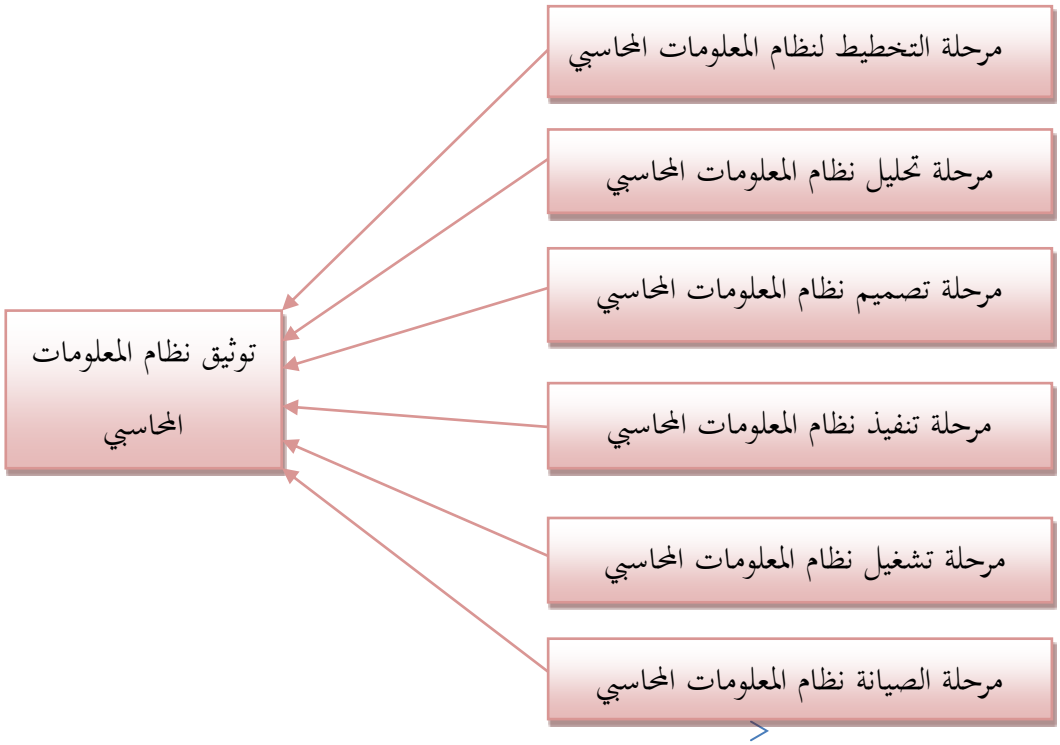
ويجب أن يتعاون كل من "قسم المحاسبة " و"قسم معالجة البيانات " بصفة مستمرة، حيث يمثل جزءا كبيرا من المعلومات التي يعالجها قسم معالجة البيانات المحاسبية، لذلك يجب أن يكون المحاسب على دراية بطاقة وإمكانية الحاسوب في معالجة تلك البيانات بكفاءة وفعالية.

المطلب الرابع: تطوير نظام المعلومات المحاسبي .

حتى تستفيد منشأة الأعمال من ميزات نظام المعلومات المحاسبي يجب عليها أن تستحدث ذلك النظام إن لم يكن لديها ، أو أن تقوم بتعديل القائم ، سواء استحدثت نظاما جديدا أو عدلت النظام القديم فإن ذلك ما يسمى بتطوير نظام المعلومات المحاسبي ، ومراحل تطوير النظام عموما تسمى بدورة حياة النظام ، وسوف نتناول في هذا المطلب كيفية تطوير نظام المعلومات المحاسبي ، وهذا التطوير لا يكون بمهمة واحدة إنما تمر عملية التطوير بمراحل متتالية لا يتم الانتقال للمرحلة التالية إلا بعد الانتهاء من المرحلة السابقة مع وجود التغذية العكسية بين مراحل المنجزة ، هذه المراحل التي يجب القيام بها من أجل تطوير نظام المعلومات المحاسبي[1] يمكن أن نعرضها في الشكل 1-3

[1] حسين بلعجوز ، دور نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإنتاجية ، رسالة ماجستير ، المدرسة العليا للتجارة ، 2002 ، ص 20.

الشكل رقم (1-3): مراحل تطوير نظام المعلومات المحاسبي.



مصدر : محمد يوسف الحفناوي، نظم المعلومات المحاسبية، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 163

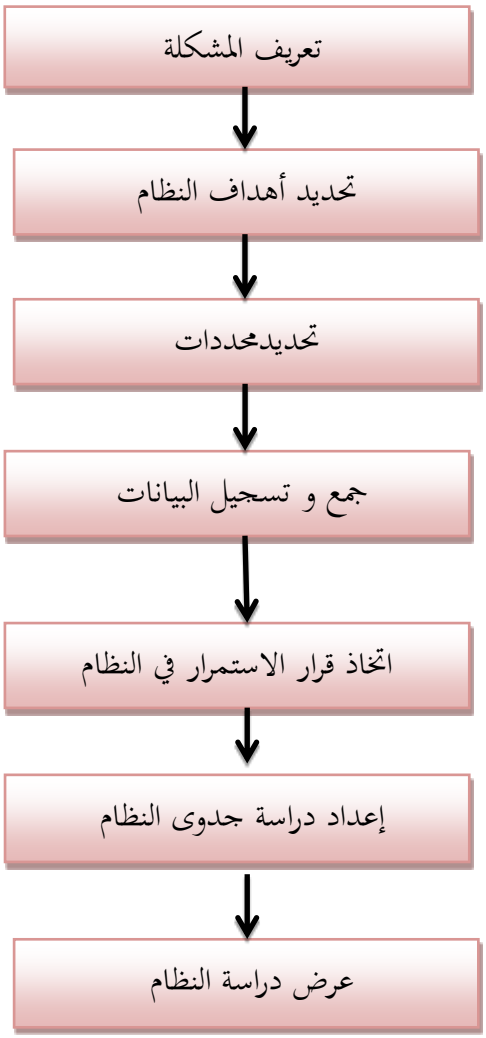
أولا: مرحلة التخطيط لنظام المعلومات المحاسبي

إن أي عمل ناجح لابد له من عمل مميز ويعرف في أدبيات الإدارة بأنه ، عملية ذكية وتصرف ذهني لعمل الأشياء بطريقة منظمة للتفكير قبل العمل ، و العمل في ضوء الحقائق بدلا من التخمين فإذا ما أسقطنا هذا التعريف على العمل في تطوير نظام المعلومات المحاسبي لمشاة مالو جدنا أهمية وجود تصرف عقلاني في مبني على وضع أشياء مرتبطة لهذا التطوير و بالتالي القيام به على أساس من العلم قبل العلم [1].

فالدراسة المنطقية المسبقة للعمل تساعد بشكل كبير على تقريب المستقبل المجهول و تقليل المخاطر و بالتالي الدراسة المسبقة لتنفيذ المشروع تقلل من التكلفة و تقلص فرص فشل المشروع وخطوات هذه المرحلة من المراحل التطوير كما هي موضحة في شكل 1-4

[1] محمد يوسف الحفناوي ، نفس المرجع ، ص 163.

الشكل رقم (1-4): خطوات مرحلة التخطيط لنظام المعلومات المحاسبي



مصدر : محمد يوسف الحفناوي، نظام المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص 165.

ثانيا: مرحلة تحليل نظام المعلومات المحاسبي.

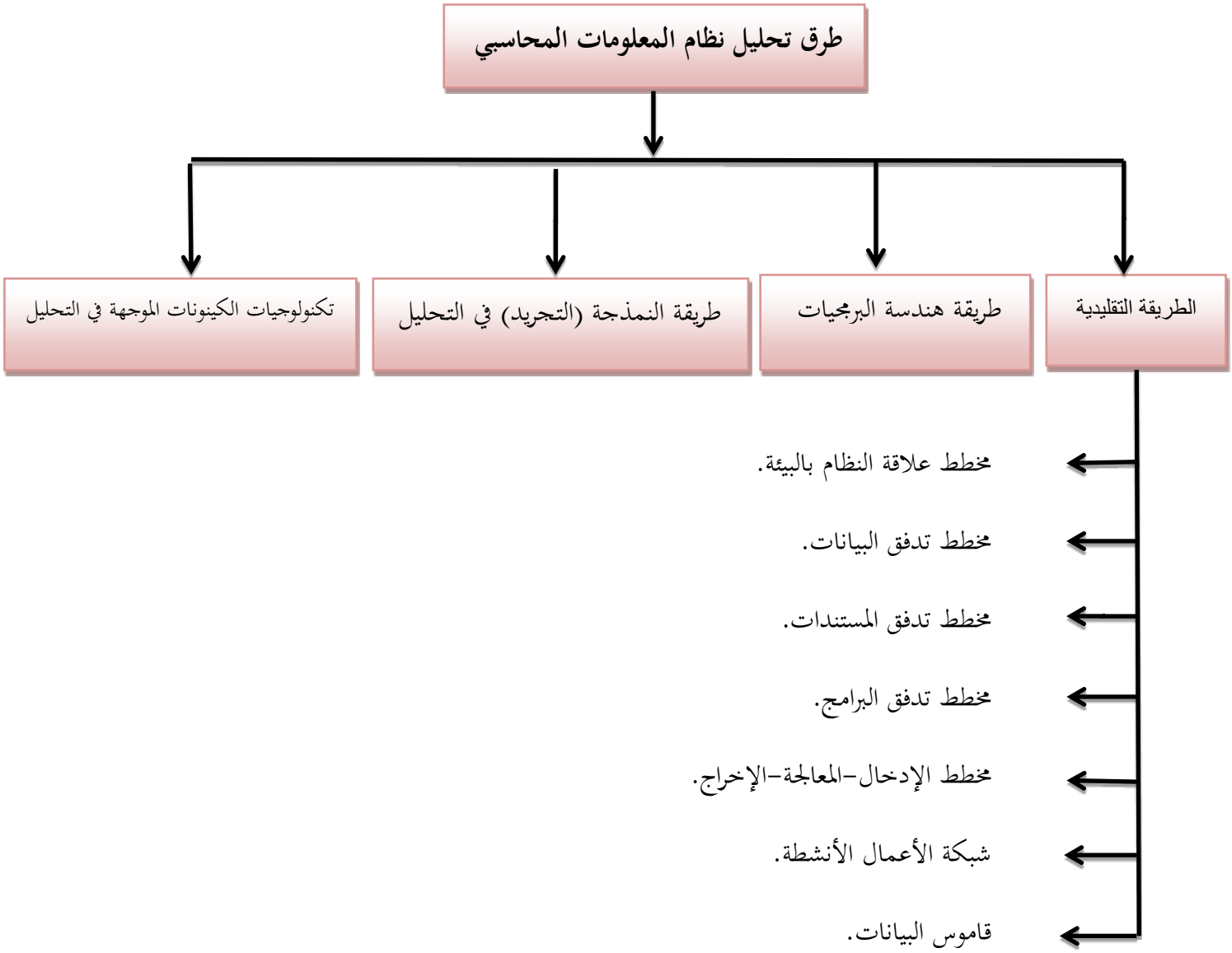
يتم في هذه المرحلة تجزئة نظام معلومات محاسبي لعناصر أو أجزاء يتم دراستها كل على حدا مع إيجاد روابط فيها وعلاقات من شأنها أن تشكل بمجموعها نظاما معلوماتيا محاسبيا، فتحليل نظام المعلومات المحاسبي يهدف من خلال معرفة أجزائه التفصيلية، من أقسام وقواعد بيانات وبرمجيات محاسبية وحواسب وشبكات اتصال و أفراد ومستندات وأوراق تجارية، وكيف تترابط هذه الإجراء في سبيل تكوين فكرة شاملة وتفصيلية حول متطلبات نظام المعلومات المحاسبي الجديد وهذا بحد ذاته الهدف الأهم لهذه المرحلة، إذا كان نظام المعلومات المحاسبي سيطر من خلال التعديل على النظام القائم فإن هذه المرحلة تأخذ شكلا تمحيصيا ونقديا

لنظام القديم ، من خلال تصميم المعلومات التي تستخرج منه، بعد معالجة البيانات الداخلية فيه، ففي هذه المرحلة يتم مثلا تحديد الحسابات الإجمالية والمقررة في الإنشاء العام ودراسة دليل الحسابات والإجراءات المحاسبية في ذلك النظام، فلابد من استخراج التقارير ودراستها من اجل معرفة قدرتها على الوفاء في احتياجات المستفيدين منها.

ويمكن أن تحمل ضرورة هذه المرحلة في تحديد متطلبات نظام المعلومات المحاسبي من خلال معرفة مدخلاته من بيانات اقتصادية إحصائية ومالية مثبتة على مستندات وأوراق ثبوتية مدخلة لنظام، ومن ثم تحديد ما يجري على هذه البيانات من معالجات محاسبية وحسابية، من اجل الوصول للمعلومات المخرجة من النظام على شكل تقارير بأشكال مختلفة حيث يمكن أن تتم العملية بعدة طرق[1]

[1] محمد يوسف الحفناوي ، نظم المعلومات المحاسبية ، مرجع سبق ذكره ، ص163.

الشكل رقم (1-5): طرق تحليل نظام المعلومات المحاسبي.



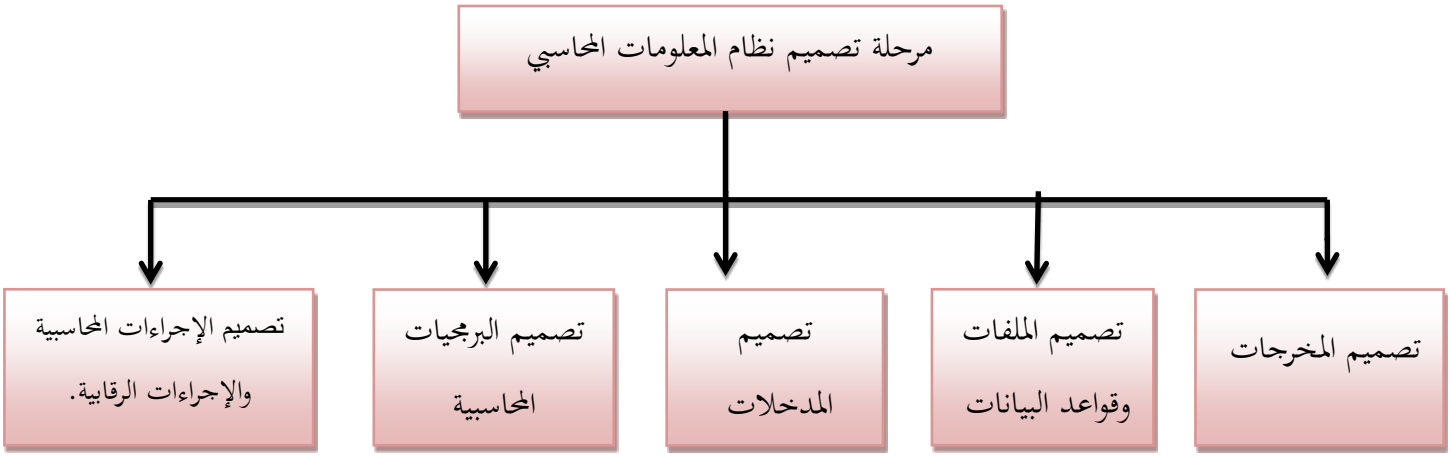
المصدر : من إعداد الطالبتين واعتمادا على محمد يوسف الحفناوي ، مرجع سبق ذكره.

ثالثا: مرحلة تصميم نظام المعلومات المحاسبي.

إذا وافق الإداريون على الاستمرار في التطوير يتم البدء بالتصميم لمرحلة لاحقة لتحليل النظام ، وعملية التصميم هذه تهدف إلى وضع مخطط عام لهذا النظام من اجل تحديد التفصيلات الدقيقة بعد ذلك لهذا النظام أن كان النظام المطلوب مركزيا بحيث تتم جميع أنشطة التشغيل للنظام في مركز واحد يستفيد من نتائجه عدة مستخدمين موزعين في النظام، فانه عندها تكون طريقة التصميم الأنسب من الأعلى إلى الأسفل، والتي تتم

فيها أو لا تحديد أهداف ومتطلبات الإدارة العليا لطبيعة النظام التصميمي، ومن ثم التدرج شيئا فشيئا في تحديد متطلبات الإدارة العليا، أما إن كان المطلوب من النظام أن يكون لا مركزيا فانه عندها ستكون طريقة التصميم من الأسفل إلى الأعلى، بحيث يتم الوفاء أولا باحتياجات المستويات التشغيلية لطبيعة التصميم ومن ثم الاتجاه الأعلى حتى استفاء احتياجات ومتطلبات الإدارة العليا من طبيعة وشكل التصميم .[1]

الشكل رقم (1-6): مرحلة تصميم نظام المعلومات المحاسبي.



المصدر:من إعداد الطالبتين اعتمادا على محمد الفيومي، مرجع سبق ذكره.

رابعا: مرحلة تنفيذ نظام المعلومات المحاسبي.

بعد القيام بالتحليل والتصميم يتم تنفيذ على ضوء مصمم وحلل وهنا تكمن فائدة المراحل السابقة لتنفيذ في أنها تساهم في تخفيض كبير للتكلفة ، فتصور معنا لو أن نظاما تم تنفيذه في منشأة ما دون تخطيط وتحليل وتصميم مسبق، كيف سيكون رد فعل مستخدميه ، هل سيقبلون بالنظام بديلا عن أعمالهم التي اعتادوا عليها ؟.

مبدأ عملية التنفيذ لنظام المعلومات المحاسبي باختيار الموقع المادي الذي ستمارس على أرضه الإجراءات والمهام المحاسبية من خلال أفراد النظام المستخدمين لهذا الغرض تكنولوجيا المعلومات من حسابات الكترونية وبرمجيات تطبيقية وقواعد بيانات واتصالات.

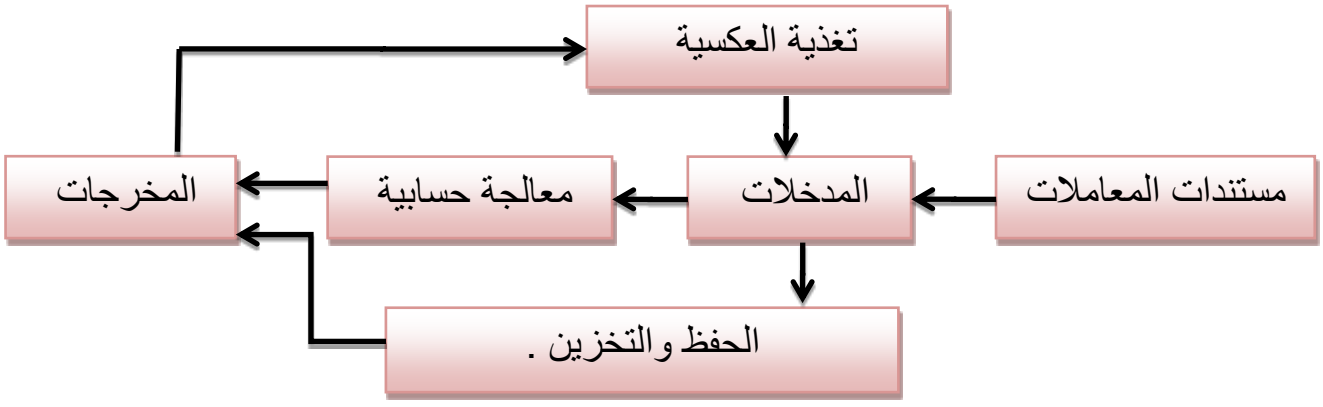
[1] محمد الفيومي ، تصميم وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية ، بدون دار النشر ،مصر ، 1999، ص52

يتم اختيار المعدات الالكترونية والميكانيكية والكهربائية التي تستعمل في النظام وهذا بعد الاتفاق على طبيعة بيئة العمل ومكانها والتأكد من تناسبها كما يتم اختيار لغات البرمجة التي ستبرمج البرمجيات التطبيقية المحاسبية وهذا الاختيار يجب أن يكون مبنيا على دراسة تحليلية لمنتجات الشركات المتخصصة في هذا المجال من خلال قوائم التقييم لها .[1]

خامسا: مرحلة تشغيل نظام المعلومات المحاسبي.

قبل التشغيل الرسمي لنظام المعلومات المحاسبي وتفاعله مع الأنظمة الأخرى يتم اختيار هذا النظام من حيث مدى كفاءة مكوناته وفعالياتها من برمجيات، معدات وأفراد في تكاملها لتحقيق أهداف النظام ومتطلباته ، وبعد هذا العمل اللاروتيني يمكن إصدار تقرير من لجنة التحكيم والمراقبة حول إيجابيات وسلبيات النظام ليتم على ضوئه إزالة المستوى قبل التشغيل الرسمي للنظام ، وبالنسبة لكيفية تشغيل فإنها مختلفة في حالة أن النظام تم تطويره من الصفر أو انه عبارة عن تطوير على النظام القديم إذا كان النظام مطور من الصفر فإن تشغيله سيكون مباشرة من خلال إدخال بيانات المعاملات المالية فيه من البيئة الداخلية والخارجية ومن ثم معالجتها وإخراج المعلومات المحاسبية وتخزينها [2] كما هو مبين في الشكل التالي :

الشكل رقم (1-7): تشغيل نظام المعلومات المحاسبي المطور من الصفر .



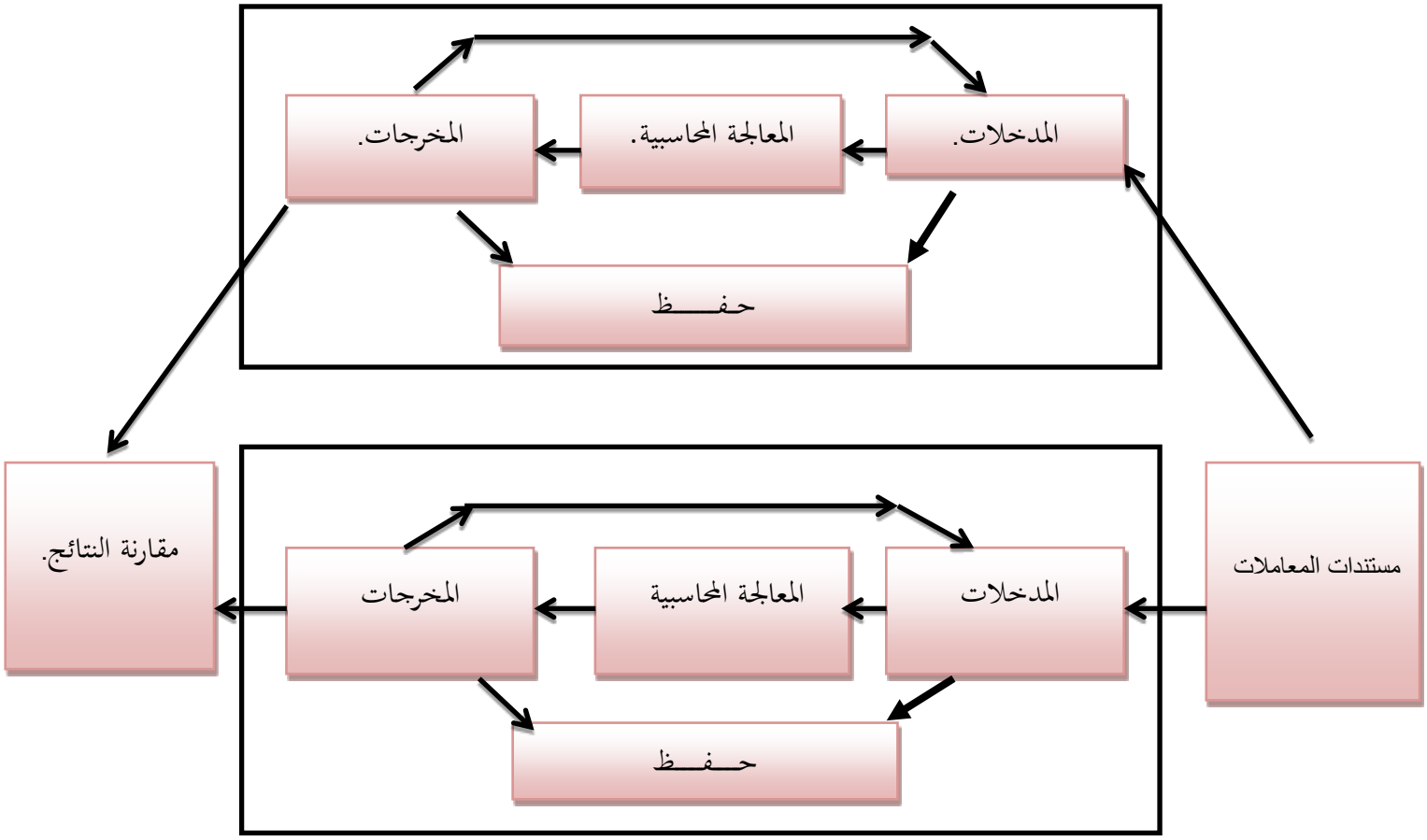
المصدر : محمد يوسف الحفناوي، مرجع سبق ذكره، ص200.

[1] حسين بلعجوز ، دور نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإنتاجية ، مرجع سبق ذكره ،ص75.

[2] محمد يوسف الحفناوي ، نفس المرجع ، ص192.

أما في حالة كون نظام المعلومات المحاسبي مطورا من خلال التعديل المحسن في إطار وتفاصيل النظام القديم ، فإن النظام القديم في هذه الحالة سيكون نواة النظام الجديد التي يتم توسيع تأثيرها من خلال التحسينات والإضافات، فمثلا لو كانت سعة الحواسيب في النظام القديم 1.3 جيغا وسرعتها 266ميغاهرتز، فإن التطوير سيشملها من خلال زيادة السعة مثلا إلى 3جيغا والسرعة إلى300ميغا هرتز [1]،ويمكن أن يتم التشغيل في حالة التطوير على النظام القديم بطريقة متوازنة [2]، كما هو موضح في الشكل التالي :

الشكل الرقم (1–8): تشغيل نظام المعلومات المحاسبي المطور بالتوازي مع النظام القديم .



المصدر : محمد يوسف الحفناوي، مرجع سبق ذكره، ص202.

[1] محمد الفيومي ، تصميم وتشغيل نظام المعلومات المحاسبية ، مرجع سبق ذكره ، ص 117.

[2] محمد يوسف الحفناوي ، نظم المعلومات المحاسبية ، مرجع سبق ذكره ، ص 194.

سادسا: مرحلة صيانة نظام المعلومات المحاسبي.

بعد تنفيذ النظام وتشغيله تأتي مرحلة الختامية من مراحل التطوير التي ستزامن عمل نظام المعلومات المحاسبي المطور إلى أن تبدأ دورة حياة جديدة.

يقصد بالصيانة متابعة عمل اجراء النظام ليتأكد من أنها تتكامل فيما بينها لتحقيق أهداف ومتطلبات النظام وتشمل الصيانة للنظام ، صيانة المعدات الالكترونية والميكانيكية والكهربائية وكذلك صيانة البرمجيات وصيانة المعدات الصلبة.[1]

[1] محمد يوسف الحفناوي ، نفس المرجع ، ص202.

خلاصة:

يمثل نظام المعلومات المحاسبي أحد أهم و أبرز النظم الفرعية في النظم الإدارية وبالتالي الحاجة إلى نظام متكامل للمعلومات المحاسبية في أي مؤسسة اقتصادية وتأتي من خلال إيجاد علاقات التنسيق والتبادل والترابط بين نظام المعلومات المحاسبي بكافة النظم الفرعية وهذا ما يبرز مدى الحاجة إليه في مجال الرقابة، وخلصنا في هذا الفصل إلى أنه نظام يعمل على تجميع بيانات الأحداث الاقتصادية للمؤسسة مع ذاتها ثم يقوم بتبويبها وتسجيلها، تحليلها، توثيقها وتخزينها ثم توليد ما يتلاءم من المعلومات واحتياجات الإدارة لأغراض اتخاذ القرار في صورة مخرجات هادفة، وعند بناء و تصميم هذا النظام يجب مراعاة مجموعة من المبادئ و المناهج التي تعتبر أساسية في هذه العملية من اجل قيام هذا النظام بعمله المنوط به .



الفصل الثاني

عملية اتخاذ القرار على مستوى مؤسسة اقتصادية

تمهيد:

تعد إدارة المؤسسة الناجحة والمتميزة في عالم الأعمال، هي التي يتجسد هدفها الأساس في عملية اتخاذ قرارات سديدة لتمكينها من الوصول إلى غايتها. فعملية اتخاذ القرارات ما هي إلا عملية انتقاء البديل الأجدى والأمثل من بين البدائل المتوفرة لتحقيق الأهداف الموضوعة وبأدنى التكاليف.

فنجد في المؤسسة الاقتصادية اقتران وثيق بين القرارات الإستراتيجية والقرارات المالية، وبصفة خاصة قرار التمويل، فلا يمكن للمؤسسة مزاولة أي نشاط استثماري وإنشاء المشاريع والعمل على تطويرها ونموها وازدهارها ما لم تتوفر على مصادر تمويل كافية، وبالتالي إعاقتها عن بلوغ أهدافها.

والوصول إلى اتخاذ قرارات مالية صائبة يشارك في استمرارية المؤسسة الاقتصادية وتعظيم قيمتها، أي أن هناك تسلسل في القرارات المالية فبوجود قرار تمويلي سليم سيقود إلى قرار استثماري ناجح، ومن هذا المنطلق سوف نتطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

-المبحث الأول: عموميات حول اتخاذ القرارات.

-المبحث الثاني: القرارات المالية.

-المبحث الثالث: أهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات.

المبحث الأول: عموميات حول اتخاذ القرارات

يعتبر القرار الجوهري العملية الإدارية ووسيلتها الإدارية في تحقيق أهداف المنظمة على مستوى القطاع العام والخاص، وقد حظي اتخاذ القرار باهتمامات استثنائية في مجالات مختلفة للإدارة لأنه يساهم بشكل اساسي في تمكين المنظمة من مواصلة أنشطتها الإدارية بكفاءة وفعالية لاسيما انه يعتمد على المستقبل، وتعتمد كفاءة متخذ القرار على اختيار القرار الناجح إزاء المواقف المختلفة وعليه سنتناول في هذا المبحث مفاهيم حول اتخاذ القرارات.

المطلب الأول: مفهوم اتخاذ القرار و أهميته

تحظى عملية اتخاذ القرار بأهمية بالغة وتعد من أهم العمليات الإدارية وأكثرها تأثيرا في حياة الفرد والمؤسسة، وهذا من خلال الدور الذي تلعبه في اختيار القرار الأفضل بين مجموعة من البدائل.

أولا: مفهوم اتخاذ القرار.

قبل التطرق إلى مفهوم اتخاذ القرار يجب أولا معرفة ما المقصود بالقرار؟

1-تعريف القرار:

يعرف نيجرو nigro: القرار بأنه الاختيار المدرك والواعي بين البدائل المتاحة في موقف معين[1] وعرف أيضا على انه " تعبيرات إدارية أو رغبة معينة لدى شخص معين (مادي أو معنوي)حيث يتم الإعلان عن ذلك بشكل شفهي أو مكتوب من أجل بلوغ أهداف معينة، ويفترض في هذه الحالة توفير البدائل والاختيارات اللازمة لبلوغ ما يصبوا إليه متخذ القرارات من أهداف.[2]ويعرفه ياغي بأنه " عملية اختيار واعية لأحد البدائل المتاحة لتحقيق هدف معين لمعالجة مشكلة معينة.[3]من خلال التعاريف السابقة أن القرار هو اختيار البديل الأفضل من بين عدة بدائل و الحلول المتاحة أمام متخذ القرار.

[1] نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظري والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2009، ص83.

[2] مؤيد الفضل، أساليب الكمية والنوعية في دعم قرارات المنظمة، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2008، ص23.

[3] ربحي مصطفى عليان، عمليات إدارية ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2013، ص100.

ثانيا : مفهوم عملية اتخاذ القرارات

تعرف عملية اتخاذ القرار على أنه عملية لتفكير مركبة تهدف إلى اختيار أفضل لبدائل أو الحلول المتاحة للفرد في موقف معين من أجل الوصول إلى تحقيق الهدف المنشود.[1]

ومن هنا وصفة عملية اتخاذ القرارات بأنها قلب الإدارة ومحور العملية الإدارية، وأنها من الناحية العملية يشمل كافة جوانب التنظيم الإداري، ولا تقل أهمية عن عملية التنفيذ وترتبط بها ارتباطا وثيقا.[2]

كما عرفت على أنها عملية اختيار بديل واحد من بين بديلين محتملين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة في ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية والموارد المتاحة للمنظمة [3]ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف عملية اتخاذ القرار كما يلي: هو ذلك السلوك أم التصرف المنطقي الذي يمثل الحل أو البديل الذي تم اختياره على أساس المفاضلة بين عدة البدائل أو الحلول الممكنة والمتاحة لحل المشكلة، حيث هذا البديل يجب أن يكون أكثر فعالية بين تلك البدائل المتاحة لمتخذي القرار.

ثالثا: أهمية اتخاذ القرار.

لاتخاذ القرار أهمية كبيرة في المؤسسات ومن بيانها :

نكمن أهمية اتخاذ القرار في الفصل بين أمرين متضادين مما يجعل القرار صعبا أو ربما به نوع من الخطورة، إن اتخاذ القرارات الإدارية من المهام الجوهرية والوظائف الأساسية للمدير، إن مقدار الإنجاح الذي تحققه أية منظمة، إنما يتوقف في المقام الأول على قدرة وكفاءة القادة الإدارية وفهمهم للقرارات الإدارية وأساليب اتخاذها، وبما لديهم من مفاهيم نضمن رشد للقرارات وفعاليتها، وندل أهمية وضوحها ووقتها،ونعمل على متابعة تنفيذها و تقويمها. [4]

---

[1] محمد على العبد ، سامية خدا شهوان ، استراتيجيات التفكير الفعال ، الدار قرطبة للنشر والتوزيع ، الرياض ، السعودية ، الطبعة الأولى ، 2003 ، ص 199.

[2] علي فهمي، نظم دعم القرار والأنظمة الذكية، دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، بدون طبعة، 2004، ص 60.

[3] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، تنظيم و إدارة الأعمال، المكتب العربي الحديث للنشر و التوزيع، الإسكندرية، مصر، 1993، ص 132.

[4] عادل معايعة ، أحمد الخطيب، الإدارة الحديثة نظريات و استراتيجيات و نماذج حديثة ، حداد للكتاب العالمي ، عمان ، طبعة أولى ،ص.250

نستمد عملية اتخاذ القرارات أهميتها بالنسبة للعملية الإدارية كونها تمثل نقطة البدء بالنسبة لجميع النشاطات والفعاليات اليومية في حياة المؤسسة ولأن التوقف على اتخاذها يؤدي إلى شلل العمل والنشاط ونراجع المؤسسة ومن هنا اعتبرت عملية اتخاذ القرارات جوهر العملية الإدارية، وإنها العمل الغالب للمدراء ونظرا لذلك فإن نجاح المؤسسة يتوقف إلى حد كبير على اتخاذ القرارات سليمة و مناسبة. [1]

ترتبط عملية اتخاذ القرارات بالتنظيم من عدة جوانب مثل تقسيم العمل وتحديد الاختصاصات للعاملين وتصنيف الوظائف، وانتقال اتخاذ القرارات إلى جميع أفراد التنظيم من أعلى إلى أسفل أو من أسفل إلى أعلى أو على المستوى الأفقي، إضافة إلى التنظيمات غير الرسمية داخل التنظيم الرسمي وأثرها على اتخاذ القرارات، ويعتمد التنظيم الإداري في تحقيق أهدافه على السرعة في اتخاذ القرار والاقتصاد وحسن الأداء.[2]

إن اتخاذ القرارات له أهمية بالنسبة للفرد والمؤسسات المختلفة حي أنه لا يمر يوم في حياة الفرد إلا وعليه اتخاذ القرار وكذلك في المؤسسات والمنظمات التي نضع نصب عينيها النجاح وتحقيق الأهداف المرجوة من الخطط التي وصفها، وإن صاع القرار ومن ثم اتخاذه هو العامل الأساسي للتقدم والنجاح في القيادة الإدارية لأن من صفات القائد النجاح قدرنه على اتخاذ القرار عادما يعلن قراره عليه استخدام قوة دوره في تهيئة الظروف الملائمة ليكون القرار هو الناجح وجذب الناس إلى هذا القرار النافع[3] .

المطلب الثاني: مراحل اتخاذ القرار

اختلف الباحثون في مراحل اتخاذ القرار إلا أن هناك عناصر اتفاق بينهم كذلك، حيث تمر عملية اتخاذ القرار بمجموعة من المراحل إلا أنهم اختلفوا في عدد هذه المراحل وترتيبها، من بين أهم هذه المراحل لدينا:

أولا: مرحلة تشخيص المشكلة:

المشكلة يعد أهم خطوة في عملية اتخاذ القرار، فالتشخيص الخاطئ يؤدي إلى قرار خاطئ مهما كانت الدقة والوضوح في تنفيذ الخطوات التالية، فلا يقتصر دور المدير على اتخاذ القرار في المشكلة المعروضة

[1] ادرة أيوب ، نظرية القرارات الإدارية ، الدار الجامعية ، عمان ، ص 10.

[2] العلاق بشير ، أسس الإدارة الحديثة ،دار اليازوري للنشر و التوزيع ، عمان ، 1999 ،ص 169.

[3] معين محمد عياصرة ، مروان محمد أحمد، القيادة و الرقابة و الاتصال الإداري ،دار حامد للنشر ، عمان ، 2008،ص 122-123

بل يجب التعرف على الجوانب للمشكلة ، تشخيصها وتحديدها تحديدا دقيقا من حيث نوعها وكيف نشأت و إيضاح الأسباب الثانوية، وعند التعرف على هذه الأسباب توجه الجهود لحل هذه المشكلة ومن هذه الأمور المهمة التي ينبغي على المدير إدراكها وهو بصدد التعرف وإبعادها هي تحديده لطبيعة الموقف الذي خلق المشكلة، درجة أهمية المشكلة، عدم الخلط بين أعراضها وأسبابها والوقت الملائم للتصدي لحلها واتخاذ القرار الفعال و المناسب لشأنها.[1]

ثانيا: تحليل المشكلة:

يتم تحديد حجم المشكلة ودرجة تعقيدها، و طبيعة الحل المطلوب لها، وبعد أن يتم جمع المعلومات والبيانات اللازمة يقوم متخذ القرار بتحليلها ، والأسباب التي أدت إلى حدوث لمشكلة، ويتم تحليل ومعرفة العلاقة بين هذه الأسباب ويقارن بين الحالات التي تحقق فيها النتائج والأهداف المرجوة، والحالات التي أخفقت في الوصول إلى النتائج المحددة، إذن فأهمية البيانات والمعلومات تقودنا للتعرف على أسباب المشكلة وتحديد البدائل الممكنة لحلها.[2]

ثالثا: تحديد البدائل الممكنة

بعد تحديد وتحليل المشكلة يجب التفكير في الحل المناسب لها،ويمكن التوصل إلى هذه الحلول وذلك بدراسة البيانات والمعلومات المتاحة للقائم بعملية التحليل وتحديد النتائج المتوقعة من كل بديل، وكلما زادت البيانات والمعلومات المطلوبة عن كل بديل، يتمكن متخذ القرار من التوصل بسهولة إلى نتائج كل بديل، وعلى عكس ذلك فإن نقص المعلومات يمثل احد المعوقات التي تمنع من التعرف على النتائج المتوقعة.[3]

رابعا: إختيار البديل الأفضل

---

[1] مصعب إسماعيل طبش، دور نظم وتقنيات الاتصال الإداري في خدمة اتخاذ القرارات، حالة تطبيقية على وزارة التربية والتعليم في قطاع غزة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص 57.

[2] فاتن عبد الله صالح،أثر تطبيق الذكاء الاصطناعي والذكاء العاطفي على جودة اتخاذ القرارات،مذكرة نيل رسالة ماجستير، الشرق الأوسط للدراسات العليا،سوريا،2009،ص 62.

[3] الطيب الوافي،دور وأهمية نظام المعلومات في اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مجمع اسمنت الشرق الجزائري،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، عباس فرحات سطيف، الجزائر، 2012،ص 92.

يستعين متخذ القرار بمجموعة من المعايير،توفر له درجة كبيرة من الدقة والموضوعية في اختيار مثل المعلومات المتاحة عن ظروف البيئة المحيطة،ومدى مساعدتها لتنفيذ البديل ونجاحه،ومدى النقص في المعلومات التي تبني عليها الحل ومقدار الخطأ الذي يمكن أن يترتب على هذا الخطأ.

خامسا: تنفيذ القرار وتقيمه

عند التوصل إلى البديل المناسب على ضوء المعلومات التي توافرت، وقبل اتخاذ قرار باختيار هذا البديل دون غيره يجب أن تخضع عملية التقييم إلى مراجعة من حيث مدى دقة المعلومات التي يستند عليها مشروع القرار،هل يرتبط القرار بأهداف المنظمة؟، هل تم تقييم جميع البدائل؟،وهل توجد معلومات جديدة قد تؤثر على الاختيار النهائي للبديل؟، فإذا ما تمت هذه المراجعة يتم اتخاذ القرار النهائي من جانب الإدارة وإعطاء الأمر بتنفيذه.

ولكي تضمن الإدارة أن القرارات التي تقوم باتخاذها يتم وضعها فعلا في التطبيق العملي،فلابد من إجراء متابعة للإجراءات التنفيذية للقرارات والتعرف على مدى الاستجابة للقرارات من جانب العاملين،وهذه المتابعة قد توضح الحاجة إلى إجراء تعديل في القرارات في المراحل الأولى لتنفيذها،بما يضمن مستوى مرضي للأهداف المحددة في هذه القرارات[1].

سادسا: مرحلة التأكد من الخطة

يتم عرض خطة القرار مرة أخرى للتأكد من تقبلها وفهم الأعضاء لها.

سابعا: مرحلة إنهاء الجلسة

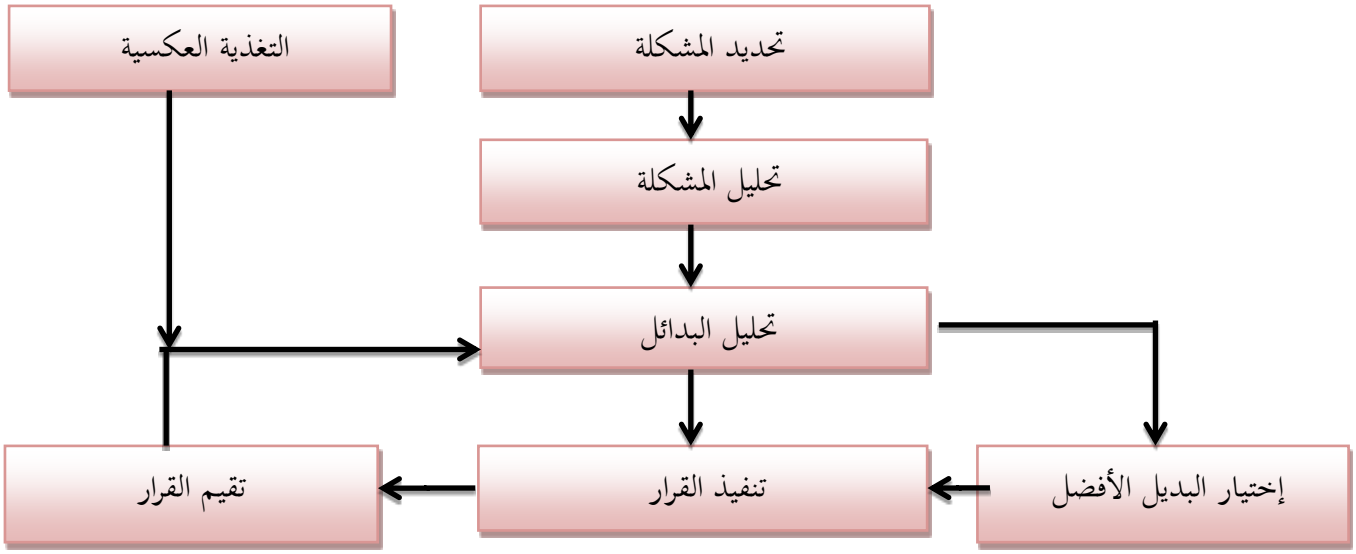
ويتم هنا التأكد من توثيق الجلسة وخطة العمل، ثم يتم الإعلان عن الجلسة القادمة ونهاية الجلسة الحالية تمهيدا لانصراف المجموعة.[2]

والشكل التالي يوضح هذه المراحل لعملية اتخاذ القرار .

[1] فاتن عبد الله صالح، أثر تطبيق الذكاء الاصطناعي و الذكاء العاطفي على جودة اتخاذ القرارات، مرجع سابق، ص63.

[2] علي أحمد أبو الحسن، المحاسبة الإدارية المتقدمة، اتخاذ القرارات، تقارير الأداء، تقييم الأداء، بدون طبعة، الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، مصر،،1995ص ص 24،25.

الشكل رقم (2-1): مراحل اتخاذ القرار.



المصـــدر: فـاتن عبـد الله صـالح، أثر تطبيـق الـذكاء الاصـطناعي والـذكاء العـاطفي علـى جـودة اتخـاذ القرارات، مرجع سابق، ص64.

المطلب الثالث: أساليب اتخاذ القرار

قد تختلف الأساليب والطرق في اتخاذ القرارات إلى أساليب كمية وأساليب كيفية وصفية والتي تعتمد بالدرجة الأولى على الاهتمام بالعلاقات الإنسانية.

أولا: الأساليب الكمية

1- بحوث العمليات:

وهي عبارة عن دراسة المشكلات العملية لتحقيق الاستقلال الأمثل للموارد المتاحة للأهداف المحددة، وإن أهمية بحوث العمليات تكمن في قدرتها على توضيح المواقف الحقيقية في المجالات المختلفة، واستخدام أساليب خوارزميات عملية ورياضية في تحليل دراسة تلك النماذج واستخلاص الحلول المثلى التي تساهم بشكل فعال في اتخاذ القرار، وتستخدم أيضا في حل المشكلات المعقدة التي لا تصلح معالجتها بطرق أخرى[1].

[1] عادل بومجان، دور التحليل المالي في اتخاذ القرار، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص 16.

2- الاحتمالات:

تعتمد عملية الاختيار الأمثل على قياس الاحتمالات، والاحتمال درجة الاعتقاد في حدث ما، وقيمة الاحتمال تبدأ من الصفر إذا كان الموقف مستحيل الحدوث، وقد تكون واحد إذا كان الموقف المتوقع الحدوث بنسبة 100٪ أي مؤكدة، ومن أسباب صعوبة وتعقد هذه المرحلة هو اختيار البديل الأفضل وسيتبعه اختيارات لاحقة مما يتطلب من متخذ القرار التأكد من احتمالات المستقبل وقياسها إذا أمكن[1].

3- شجرة القرارات:

وقد صور لنا كل من "كونتر وأدولنيل"،"koontr and odolonnell "هذا الأسلوب على شجرة تتفرع منها ثلاث متغيرات وهي: البدائل المطروحة لحل المشكلة والقيم التي تمثل إجمالي الفوائد المتوقعة خلال فترة محددة، فإذا كان هناك مثلا مشكلة يوجهها المدير وكان أمامه بديلان وقرار للاختيار، وطبقا لمفهوم هذا الأسلوب فإن تحديد ما إذا كان الحدث المتوقع حدوثه مناسبا أم لا يتطلب من مدير متخذ القرار أن يحل نتائج القرار واحتمالات همن نهاية الشجرة إلى بدايتها حتى يصل إلى اختيار البديل المناسب على ضوء معايير واختيارات أهمها: النتائج المتوقعة من كل بديل، الممكنات والموارد المتاحة لتنفيذ البديل ودرجة المخاطرة ودرجة النجاح المتوقع من البديل.[2]

4- نظرية المباريات:

يقوم مفهوم نظرية المباريات على افتراضات مبنية على أساس التفكير المنطقي المسبق الذي يقول بأن الإنسان يسعى إلى تحقيق أكبر قدر من الأرباح مع أقل قدر من الخسارة، وأنه يتصرف بحكمة، وأن منافسة من يكون بنفس القدر من الفهم والحكمة في مواقف وظروف المنافسة. [3]

[1] سعاد حرب قاسم، أثر الذكاء الاستراتيجي على عملية اتخاذ القرارات، رسالة ماجيستر، كلية التجارة ،الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011،ص57

[2] نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية (بين النظرية و التطبيق)،دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة الأولى، 2000 ، ص 196.

[3] بشير العلاق، الإدارة الحديثة: نظريات ومفاهيم، مرجع سابق، ص160

5- البرمجة الخطية:

هو أسلوب يستخدم في تحديد الاستغلال الأفضل للإمكانيات والموارد المتاحة عندما يكون هناك منتجان أو أكثر يتنافسان على هذه الإمكانيات المتاحة، وهو مجموعة من النماذج الرياضية والرسوم البيانية.

6- التماثل (المحاكاة):

تستخدم المحاكاة من خلال الحاسبات الإلكترونية والتكنولوجيا الحديثة لاختيار صلاحية النماذج الرياضية والرسوم البيانية والمسارات في تقييم البدائل وتوقعات نتائج القرارات الإدارية.[1]

ثانيا: الأساليب الكيفية (الوصفية):

1- أسلوب الحكم الشخصي:

إن المعيار في اتخاذ القرار من وجهة نظر الحكم الشخصي للمدير هو نظر المدير للأمور وتقديرها، والتبني عادة يبنى على أسس شخصية غير موضوعية، وتنطلق من التكوين النفسي، الأفضلية والتأثير بمجريات الأحداث، والمدير عند اتخاذه للقرارات في هذه الحالة قد يستمدها من خلفيات ومعلومات سابقة، وقد لا تكون كل القرارات التي يتخذها المدير باستخدام هذا الأسلوب من طبيعة واحدة ولكن قد يلاحظ وجودة نمط معين أو صفة مشتركة لكل القرارات التي يتخذها المدير في هذا النوع.[2]

2- التجربة:

لقد بدأ إجراء التجارب في مجالات البحث العلمي ثم انتقل تطبيقه إلى الإدارة للاستفادة منه في مجال اتخاذ القرار، وذلك بأن يتولى متخذ القرار بنفسه إجراء التجارب مع الأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل الملموسة وغير الملموسة والاحتمالات المرتبطة بالمشكلة محل القرار، حيث يتوصل من خلال هذه التجارب إلى اختيار البديل الأفضل معتمداً على خبرته العلمية.

[1] سعاد حرب قاسم، أثر الذكاء الاستراتيجي على عملية اتخاذ القرارات، مرجع سابق، ص58

[2] جمال الدين لعويسات، الإدارة وعملية اتخاذ القرار، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003،ص 106

3- دراسة الآراء والاقتراحات وتحليلها:

يعنى هذا الأسلوب اعتماد المدير على البحث ودراسة الآراء والاقتراحات التي تقدم إليه حول المشكلة وتحليلها ليتمكن على ضوئها من اختيار البديل الأفضل، وتشمل هذه الآراء والاقتراحات تلك التي يقدمها المستشارون والمتخصصون والتي تساعد في إلقاء الضوء على المشكلة محل القرار وتمكن المدير من اختيار البديل الأفضل.[1]

المطلب الرابع: خصائص عملية اتخاذ القرار.

أولا: خصائص عملية اتخاذ القرارات.

تتمثل الخصائص المميزة لعملية اتخاذ القرارات فيما يلي:

1- القابلية لترشيد: تفترض عملية اتخاذ القرار بأنه ليست هناك إمكانية الوصول إلى ترشيد كامل القرار، وإنما يمكن الوصول إلى حد من الترشيد.

2- التأثير بالعوامل ذات صيغة إنسانية: تتأثر عملية اتخاذ القرارات بالعوامل السيكولوجية النابعة من شخصية متخذ القرار والمرؤوسين و المساهمين في اتخاذها أو المتأثرين بها ، كما تتأثر بعوامل نابعة من بيئة القرار سواءا عوامل داخلية أو خارجية.[2]

3- **الاعتماد على الجهود الجماعية المشتركة:** إن التنوع الكبير للمشكلات التي تواجه المنظمات الحديثة على اختلاف أنواعها يتطلب ضرورة مشاركة المعنيين وذو الرائي والخبرة لحل تلك المشاكل، سواءا متأثرين بها بصورة مباشرة أو غير مباشرة ولاسيما أن القرارات الإدارية لها أبعاد تنظيمية وإنسانية وقانونية واقتصادية.[3]

---

[1] نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية (بين النظرية والتطبيق)، مرجع سابق، ص184.

[2] عدنان عواد الشوابكة ، دور نظم وتكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان ،الطبعة الأولى ، بدون سنة النشر ، ص239.

[3] شهاب ابراهيم بدر ، مشاركة العاملين في صنع القرارات الإدارية ، عمان ، 1995، ص209.

4- الاعتماد على الحقائق العلمية: يعتبر علماء الإدارة القرار الإداري مشكلة إدارية وعملية معقدة وفي سبيل ذلك يمكن الاعتماد على الحقائق العلمية المرتبطة بالمشكلة التي تحاول الإدارة اتخاذ القرار بشأنها وبدون هذه الحقائق العلمية و البيانات الدقيقة لا يمكن الوصول إلى قرار سليم.[1]

5- العمومية والشمولية:

تقوم عملية اتخاذ القرارات على أسس عامة بالنسبة لجميع المنظمات سواءا كانت قرارات تتعلق بالتكنولوجيا أو خدمات، سواءا كانت هذه المنضمات تجارية أو صناعية أو خدماتية، كما أنها تتصف بالشمولية، حيث يجب توفير القدرة على اتخاذ القرارات في جميع من يشغلون المناصب الإدارية على اختلاف مستوياتها العليا والوسطية والإشرافية .[2]

[1] الرياض محمود حسين الزعبي ، اليات عملية اتخاذ القرار الأكاديمية للجامعات الأردنية الواقع والاتجاهات الإدارة المعاصرة ، رسالة دكتورة ، الأردن ،2009،ص78.

[2] نواف كنعان ، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق ، مرجع سبق ذكره ،ص118.

المبحث الثاني: القرارات المالية

تعد القرارات المالية من أهم المواضيع التي تحظى بالاهتمام الأكبر في أي مؤسسة اقتصادية، لأنها تعتبر بطاقة ضمان لاستمرارها لذلك سنحاول بيان مفهوم قرار الاستثمار وقرار التمويل.

المطلب الأول: القرارات المالية الاستثمارية.

أولا: مفهوم القرار الاستثمارية

الاستثمار "هو عملية خطيرة، وبذلك الشركة لا تسمح بعمل استثمار دون تخطيط النتائج، وبذلك سوف تأخذ في الاعتبار عوامل مختلفة التي يعتمد عليها الاستثمار:

- تطور الطلب.
- التكلفة النسبية لعوامل الإنتاج.
- القيود المالية.
- التكلفة."[1]

عرف قرار الاستثمار "بأنه القرار الذي ينطوي عليه تخصيص قدر معلوم من الأموال في الوقت الراهن على مدار مدة زمنية دف تحقيق ربح في المستقبل، وهو يكون عرضة لدرجات مختلفة من الخطر وعدم التأكد.[2]

القرار الاستثماري "هو المشروع كفكرة تخضع للدراسة والتقييم، الأمر الذي يعني القبول أو الرفض لهذه الفكرة في ضوء تعظيم وخلق القيمة عندما تكون قيمة الاستثمار أعلى من كلفته في السوق.[3]

[1] Roland Portait et autres, Les décisions Financières de l'entreprise Méthodes et applications, Edition entièrement refondue, France, 2004, p 470.

[2] بتهاج إسماعيل يعقوب، علي عبد الرضا طاهر، "العوامل المؤثرة بجودة الأرباح ودورها في تعزيز قرارات المستثمر دراسة ميدانية في سوق العراق للأوراق المالية "، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد ،2014 ،101ص .24

[3] عدنان محمد الشدود،"كفاءة القرار الاستثماري في العراق- محافظة ذي قار/دراسة حالة"-، مجلة جامعة ذي قار، المجد ،8العدد ،2013 ،4ص .

يستنتج مما تقدم أن قرار الاستثمار ما هو إلا عملية ترك جزء من الأموال بغرض استرجاعه في المستقبل مضافا إليها العوائد الناتجة عن استخدام هذا المال.

المطلب الثاني: أنواع ومقومات القرارات الاستثمارية

أولا: أنواع القرارات المالية

إعطاء نبذة مختصرة عن أنواع القرارات الاستثمارية كما يظهر من التحليل التالي : [1]

أ- قرارات تحديد أولويات الاستثمار:

ويتم اتخاذ القرار الاستثماري في هذه الحالة من بين عدد معين من البدائل الاستثمارية المحتملة والممكنة لتحقيق نفس الأهداف ويصبح المستثمر أمام عملية اختيار البديل الأفضل بناء على مدى ما يعود عليه من عائد أو منفعة خلال فترة زمنية معينة، ومن ثم يقوم بترتيب أولويات الاستثمار طبقا للأولويات التي يحددها واهتمامات كل مرحلة فإذا اعتبر أن العائد على الاستثمار هو الذي يحكم تفضيلاته فإنه سيقوم بترتيب البدائل الاستثمارية طبقا لهذا المدخل، فإذا كان أمام المستثمر خمس بدائل هي البديل (أ) الذي يدر عائد 30%والبديل (ب)الذي يدر عائد 15%والبديل (ج) الذي يدر العائد 20%والبديل (د) الذي يدر عائد 12%والبديل (هـ) الذي يدر عائد ،35%فإن المستثمر في هذه الحالة يختار البديل)هـ(ويرتب باقي البدائل على هذا الأساس، فيكون البديل التالي هو (أ) ثم (ج)ثم (د)ويأخذ قرارا بالبدء في تنفيذ المشروع (هـ) على أن يؤجل باقي البدائل إلى التوقيت المناسب في المستقبل إذا رغب فيذلك.

ب- قرارات قبول أو رفض الاستثمار:

وفي هذه الحالة يكون المستثمر أمامه بديل واحد لاستثمار أمواله في نشاط معين أو الاحتفاظ بها دون استثمار، وهذا القرار يجعل فرص الاختيار أمام المستثمر محدودا جدا وهو يختلف عن الوضع السابق الذي يتميز بوجود فرص وبدائل كثيرة وكانت المشكلة هي اتخاذ قرار بعد وضع أولويات، أما في هذه الحالة فالمستثمر عليه أن يقبل البديل الاستثماري الذي اكتملت وتمت له دراسة الجدوى التفصيلية أو يرفضه لعدم إمكانية التنفيذ، ومن هنا تصبح مساحة الاختيار أضيق بكثير من قرارات تحديد الأولويات.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، مصر، ،2006ص .45-43

ج- قرارات الاستثمار المانعة تبادليا:

وفي هذا النوع من القرارات توجد العديد من فرص الاستثمار ولكن في حالة اختيار المستثمر إحدى هذه الفرص في نشاط معين فإن ذلك لا يمكن المستثمر من اختيار نشاط آخر، فالنشاط يمنع تبادليا النشاط الآخر، فإذا تم اختيار الاستثمار في مشروع صناعي فإن ذلك لا يمكن المستثمر من اختيار نشاط آخر فالنشاط يمنع تبادليا النشاط الآخر، فإذا تم اختيار الاستثمار في مشروع صناعي فإن ذلك يمنع الدخول في مشروع زراعي، وإذا تم اختيار مشروع للسوق المحلي فإن ذلك يمنع الدخول في مشروع تصديري في نفس الوقت وهنا نتحكم في تلك العملية بمفهوم تكلفة الفرصة البديلة فإنه عندما اختار بديل في نشاط معين ضحى في نفس الوقت ببديل آخر في نشاط آخر

د- القرارات الاستثمارية في ظروف التأكد والمخاطرة وعدم التأكد:

حيث يمكن أن تتخذ القرارات في ظروف التأكد حيث تكاد تنعدم المخاطرة أو تقترب من الصفر ومن ثم تتم عملية اتخاذ القرار الاستثماري، وبسهولة وبساطة حيث تكون لدى متخذ القرار معلومات كاملة ولديه دراية تامة بالمستقبل ونتائجه وهو وضع يكاد لا يحدث إلا قليلا فيما يتعلق بالقرارات الاستثمارية لأنها دائما مصحوبة بدرجة معينة من المخاطر.

و- القرارات الاستثمارية التي تعتمد على التحليل الوصفي والتحليل الكمي :

حيث يمكن أن نجد قرارات استثمارية تعتمد على التحليل الوصفي فقط وهذه قليلة الحدوث في عالم اليوم أو قرارات تعتمد على التحليل الكمي فقط وهي أيضا ليست بكثيرة الحدوث ولكن في الواقع العملي يغلب على القرارات الاستثمارية فيه، الأخذ بالتحليل الوصفي والكمي معا.

ثانيا: مقومات القرارات المالية

يقوم القرار الاستثماري الناجح على ثلاث مقومات أساسية هي:[1]

أ-تبني إستراتيجية ملائمة للاستثمار:

[1] محمد مطر، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية، ط 3،دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004،ص41-45.

تختلف استراتيجيات الاستثمار التي يتبناها المستثمرون وذلك حسب اختلاف أولوياتهم الاستثمارية، وتتمثل أولويات المستثمر بما يعرف بمنحنى تفضيله الاستثماري والذي يختلف بالنسبة لأي مستثمر وفق ميله تجاه العناصر الأساسية الثلاثة التالية :

-الربحية.

-السيولة.

-الأمان.

ب- الاسترشاد بالأسس والمبادئ العلمية لاتخاذ القرار:

يفترض في متخذ القرار الاستثماري الرشيد مراعاة أمرين:

-الأمر الأول :أن يسلك في اتخاذ هذا القرار ما يعرف بالمدخل العلمي لاتخاذ القرار، والذي يقوم عادة على خطوات محددة أهمها ما يلي:

✓تحديد الهدف الأساسي للاستثمار.

✓تجميع المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار

✓تحديد العوامل الملائمة ليتم من خلالها تحديد العوامل الأساسية أو المتحكمة في القرار.

✓تقييم العوائد المتوقعة للبدائل الاستثمارية المتاحة.

✓اختيار البديل الاستثماري المناسب للأهداف.

-الأمر الثاني :فهو أنه يجدر بمتخذ القرار الاستثماري أن يراعي بعض المبادئ أو المعايير في اتخاذ قراره.

ت – مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطرة:

بناء لما تقدم لا يمكن للمستثمر أن يضمن تماما تحقق العائد الهدف على استثماراته إلا بتحقق شرطين هما:

-أن تكون التدفقات النقدية المتوقعة من الاستثمار مؤكدة تماما من حيث القيمة.

-أن تكون أيضا مؤكدة تماما من حيث التوقيت.

وأي خلل يحدث في الشرطين السابقين بسبب حالة عدم التأكد المحيطة بالمستقبل ينعكس ضمنا على العائد الهدف.

لذا ينشأ عن احتمال عدم تحقق أي من الشرطين السابقين مخاطرة تحيط بالاستثمار. وتتنوع مخاطرة كما يتفاوت مداها وفقا لطبيعة أدوات ومجالات الاستثمار.

المطلب الثالث: مفهوم القرارات التمويلية

عرف القرار التمويل على "أنه القرار الذي يبحث عن الكيفية التي تتحصل بها المؤسسة على الأموال الضرورية للاستثمارات، فهل يجب عليها إصدار أسهم جديدة أم اللجوء إلى الاستدانة.[1]

كما يعرف قرار التمويل بأنه "القرار الذي يتعلق بأنواع مصادر الأموال وكيفية الحصول عليها، والموازنة بين أنواعها المختلفة في سبيل الوصول إلى هيكل رأس المال الأمثل ".[2]

الطابع الأمثل لهذه القرارات المالية جلب عددا من الباحثين لاقتراح أساليب البحوث التشغيلية لحل المشاكل التي تنطوي عليها هذه القرارات على سبيل المثال مشكلة تحديد الهيكل الأمثل لرأس المال، الأبحاث العملية تستغل أيضا مفهوم الاستخدام الأمثل ووضع نماذج المشاكل بالطريقة الكلاسيكية، النماذج الكلاسيكية تعبر عن بعض مشاكل المال كمشاكل التحسين (تعظيم أو تقليل) تحت ضغوط حيث الحل يمثل الخيار الأفضل[3].

يستخلص مما سبق أن القرار التمويلي هو العملية التي تتحرى المؤسسة من خلالها عن طرق الحصول الأموال الضرورية لانتعاش مشاريعها الاستثمارية، وتكمن منفعته عند اتخاذه في الوقت الملائم و المناسب.

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في القرارات التمويل

يتأثر القرار التمويلي بجملة من العوامل التي تلعب دورا أساسيا في اتخاذه، والتي يجب مراعاتها ودراستها، والإلمام بها في عملية اتخاذ القرار التمويلي، ويمكن إجمال مختلف تلك العناصر في النقاط الآتية[4]:

---

[1] مليكة زغيب، إلياس بوجغادة، دراسة صناعة قرار التمويل بالمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي: صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، يومي2009/04/1514 :ص.02.

[2] محمود جمام، أميرة دباش، "أثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية دراسة حالة البنوك التجارية بولاية جيجل"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد ،4ديسمبر 2015 ،ص 71.

[3] Roland Portrait, Op.cit., p 75

[4] محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ،2006، ص 277.

أ- عنصر الملائمة:

يتحقق ذلك من خلال الحرص على أن يكون مصدر التمويل ملائما ومتوافقا مع المجال فيه الذي تستخدم فيه الأموال، فالملائمة بين مصادر التمويل، ومجال الإنفاق والاستخدام، من العناصر الأساسية التي يجب مراعاتها في عملية اتخاذ القرار التمويلي.

ب- وضع السيولة النقدية للمؤسسة:

يجب على متخذ القرار التمويلي أن يكون عارفا بالوضع المالي للمؤسسة، وملما بحالة السيولة النقدية داخلها ومدركا للسياسات التي تتبعها المؤسسة في إدارة تلك السيولة، ففي حالة ما إذا كان وضع السيولة في المؤسسة حساسا وحرجا، فقد تكون المؤسسة مضطرة إلى البحث عن مصادر تمويل طويلة الأجل، لتجنب الضغط على السيولة مستقبلا.

ت -القيود المفروضة على المؤسسة المقدمة، أو سياسة توزيع الأرباح داخل المؤسسة، أو قيود على مصادر تمويل أخرى لذا يجب على متخذ القرار التمويلي الالتفات إلى مختلف تلك القيود المفروضة، وتحليلها ودراستها، لاعتماد القرار التمويلي وفقا لما يلاءم المؤسسة من تلك القيود.

ث- المزايا الضريبية:

تعتبر المزايا الضريبية من أبرز العوامل المؤثرة في القرار التمويلي، إذ أن مصادر التمويل الخارجي تحقق وفورات ضريبية، تخفض من المتوسط المرجح لتكلفة الأموال، لذا يجب مراعاة تلك المزايا الضريبية في عملية اتخاذ القرار التمويلي.

ج- تكلفة المصادر المختلفة للتمويل:

إذ يجب على متخذ القرار التمويلي مراعاة تكلفة مصادر التمويل المختلفة، التي يمكن اعتمادها في تمويل.

المبحث الثالث: أهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية

تعتبر المعلومات المحاسبية ركيزة الأساس لاتخاذ قرار مالي رشيد، فمتخذو القرارات يعتمدون على ما ينتجه النظام المعلومات المحاسبي لاتخاذ القرار سواء كان استثماري أو تمويلي.

المطلب الأول: مدى صلاحية المعلومات المحاسبية كأساس لترشيد القرارات

أولا: تحليل نظري عن العلاقة بين البيانات المحاسبية وعملية اتخاذ القرارات في المشروع:

يقوم التحليل المذكور على تمييز عملية اتخاذ القرارات بثلاثة عوامل رئيسية هي:[1]

أ- مدخلات القرارات

ب- مخرجات القرارات.

ت- نماذج اتخاذ القرارات

- فمدخلات القرار "عبارة عن العوامل التي يستند إليها متخذ القرار بصدد اتخاذ القرار الإداري".
-ومخرجات القرار "عبارة عن القرار الذي يقوم باتخاذه مدير المشروع".

-أما نماذج اتخاذ القرارات فهي "تمثل العلاقة بين القرار ومجموعة من مدخلات القرار"

وتجدر الإشارة إلى أن أحد الأغراض الرئيسية لإعداد وتوزيع البيانات المحاسبية هو مساعدة متخذ القرارات في عملية التنبؤ بقيمة المتغيرات يعتبر ركنا أساسيا في عملية اتخاذ القرارات. لذلك يمكن القول بأن مساهمة نظام المعلومات المحاسبي تنحصر في توليد البيانات ذات الطابع الاقتصادي التي يستند إليها متخذ القرارات في التنبؤ بقيمة المتغيرات في نماذج اتخاذ القرارات التي يقوم بإتباعها في الاختبار من بين استعمالات الموارد الاقتصادية المحدودة لإدارة المشروع.

يستنتج أن متخذ القرار يعتمد على ما يطرحه نظام المعلومات المحاسبي في عملية اتخاذ القرار، فهذا الأخير تكمن مهمته في إنتاج معلومات محاسبية ذات قيمة ومنفعة للأطراف المعنية

[1] نذر يحي الداية، أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة دراسة ميدانية ، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص39.

ثانيا: المعلومات المحاسبية كأساس لترشيد القرارات:

يُري أن المعلومات المحاسبية تعتبر أحد الأركان الأساسية للنظام المتكامل لاتخاذ القرارات سواء على مستوى المنشأة أو على مستوى أي وحدة اقتصادية مشتقة منها، بل إن من أهم أسباب وجود المحاسبة وتطورها المستمر يتمثل في أنها توفر معلومات تعتبر أساس لاتخاذ القرارات، حيث يقوم المحاسب بتوفير المعلومات المناسبة سواء لمواجهة احتياجات الإدارة بمستوياتها المختلفة أو لمواجهة احتياجات الأطراف الخارجية لترشيد عملية اتخاذ القرارات وإذا كان الأمر كذلك، فهل هناك معايير معينة للحكم على مدى صلاحية المعلومات التي ينتجها نظام المحاسبة بغرض استخدامها كأساس لاتخاذ القرارات وترشيدها؟

في الواقع أن إحدى اللجان المنبثقة عن مجمع المحاسبين الأمريكي قد أصدرت تقريرا عن تطوير نظرية المحاسبة أو ركزت اهتمامها في هذا التقرير على أربعة خصائص أساسية للمعلومات المحاسبية المناسبة لترشيد القرارات، وتتمثل تلك الخصائص فيما يلي:

- الملائمة أو المناسبة أو الصلاحية.
- القابلية للتحقق.
- التحرر من التميز.
- القابلية للقياس الكمي.

ولكن ما هو المعيار الذي يجب أن يستخدم في تحديد المعلومات المفيدة أو النافعة، وما هي المواصفات التي يجب توافرها في المعلومات المحاسبية حتى تكون نافعة، لذلك علقت اللجنة في مقدمة تقرير مجمع المحاسبين الأمريكي كمايلي:

إن معيار المنفعة يعتبر المعيار الوحيد الذي لا يخضع لأية قيود في مجال قابلية للتطبيق على كافة العمليات المحاسبية وتقاس درجة منفعة المعلومات المحاسبية بمدى توافقها مع احتياجات متخذي القرارات. وإذا كان البعض يقرر أن معيار المنفعة يعتبر المعيار الوحيد الذي لا يخضع لأية قيود في مجال التطبيق على كافة المعلومات والعمليات المحاسبية إلا أن هناك قيودا عديدة يخضع لها هذا المعيار في مجال التطبيق ومن أهمها:

- وقت إتاحة المعلومات المحاسبية.

- اختلاف مستويات استخدام هذه المعلومات داخليا.

- اختلاف الأطراف الخارجية الأخرى التي تستخدم هذه المعلومات.

-اختلاف طريقة عرض المعلومات المحاسبية.

- اختلاف الأشخاص في درجة إدراكهم لهذه المعلومات.

ويجب أن نلاحظ أن هذه القيود ذكرت على سبيل المثال لا الحصر، ورغم ذلك فإن معيار المنفعة يعتبر في رأينا المعيار العام أو الرئيس الذي يحتل مكان الصدارة بين معايير المعلومات المحاسبية، هذا بالإضافة إلى أن المعايير الأخرى يمكن اعتبارها مشتقة من هذا المعيار، أو اعتبارها مواصفات للمعلومات النافعة.[1]

ويمكن القول أنه لا يختلف اثنان حول جسامة وأهمية المعلومات بالنسبة لاتخاذ قرارات رشيدة، ولكن ثار نقاش حول معيار المنفعة إن كانت هناك قيود تحكمه أم لا، وتم التوصل إلى وجود قيود تضبط هذا المعيار في مجال التطبيق مع الأخذ بعين الاعتبار أنه المعيار الأساسي والمعايير الأخرى تنبع منه .

المطلب الثاني: أهمية المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار

أولا: أنواع المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار الاستثماري:

يحتاج قرار الاستثمار الذي يتم فيه تخصيص موارد حالية بقصد الحصول على موارد مستقبلية في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد إلى معلومات تساعد متخذي القرار على اتخاذ القرار الصحيح.

يمكن تفصيل المعلومات المتنوعة اللازمة لاتخاذ القرار كالآتي:[2]

أ- معلومات عن البيئة الخارجية للشركة:

وتتضمن تلك المعلومات معلومات اقتصادية عن الوضع الحالي والمتوقع للاقتصاد القومي، ومعدلات الناتج القومي، والاستهلاك، وأسعار الفائدة في البنوك، ومعدلات التضخم، ومعدلات الضرائب، بالإضافة إلى

[1] أحمد عبد الهادي شبير، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية دراسة تطبيقية على الشركات الساهمة العامة في فلسطين، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006،ص 83-86

[2] أحمد عبد الهادي شبير، نفس المرجع .ص 83-86

معلومات اجتماعية عن عادات وتقاليد المجتمع ومستوى المعيشة وأنماط الاستهلاك فيه، ومعلومات توضح درجة الاستقرار السياسي عامة واستقرار سياسات الاستثمار خاصة وأخيرا معلومات عن سوق رأس المال ودرجة نموها وحجم التعامل فيها والخطر المنتظم للسوق وأسعار الأوراق المالية

ب- معلومات عن القطاع الذي تنتمي إليه الشركة:

وتتضمن معلومات عن معدلات الأرباح وعوائد الأسهم في ذلك القطاع ودرجة المخاطرة المرتبطة بالاستثمار فيه ودرجة المنافسة وتأثيرها على تخصيص الموارد الاقتصادية سواء بين القطاع والقطاعات الأخرى أو في داخل القطاع ومعلومات عن معدل نمو الطلب على منتجات القطاع ومستوى التكنولوجي فيه ومعلومات عن وتقرير مجلس الإدارة أو معلومات غير محاسبية عن كمية الإنتاج والطلب على منتجات الشركة ومعدلات نموه ودرجة المنافسة وتأثيرها على الشركة وأسعار أسهم الشركة.

أما المعلومات غير الكمية فهي معلومات عن البيئة الداخلية للشركة العمالة.

ج- معلومات عن الشركة:

وهي "المعلومات التي تصدر بواسطة الشركة أو جهات أخرى تحدد النشاط في الشركة بصورة تفصيلية سواء كانت معلومات كمية أو غير كمية"

والمعلومات الكمية سواء كانت معلومات محاسبية تتمثل في معلومات عن نتائج الأعمال والمركز المالي السنوي أو المؤقت والتقارير الجزئية والتوقعات المستقبلية

مثل سمعة الإدارة وقدرتها على تحقيق الأهداف وسمعة مراقب الحسابات وحجم الشركة وحدود منتجاتها.

ثانيا: مصادر الحصول المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرار الاستثماري:

يمكن تقسيم مصادر الحصول على المعلومات المحاسبية لتحليل أي منشأة إلى نوعين هما:

أ- مصادر داخلية من المنشأة:

تشمل المصادر الداخلية للمعلومات المحاسبية ما يلي:

-القوائم المالية الأساسية

وتشمل أربع قوائم أساسية هي قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية.

-المذكرات والمرفقات المرفقة بالقوائم المالية

وتعد تلك الملاحظات جزءا ضروريا من مصادر المعلومات المفيدة وتوفر معلومات إضافية غير موجودة في القوائم المالية.

-التقارير المؤقتة:

والتي تقدم على مدار السنة (نصف سنوية أو ربع سنوية).

-تقارير مجلس الإدارة:

والتي تحتوي على معلومات مفيدة تتناول بيانات مالية وإحصائية وبعض الخطط المستقبلية.

-تقرير مراقب الحسابات:

وما قد يحتويه من ملاحظات أو تحفظات خاصة بالقوائم المالية التي تم راجعتها

ب- مصادر خارجية:

وتشمل المصادر الخارجية للمعلومات المحاسبية ما يلي:

-الصحف:

يوجد العديد من الصحف المتخصصة التي مال مستثمرين.

-المجلات المالية المتخصصة

هناك العشرات من مجالات التي تهم جمهور المستثمرين.

-مطبوعات استشاري الاستثمار:

يقصد باستشاري المؤسسات المتخصصة في الاستثمار.

-مطبوعات بيوت السمسرة:

عادة ما يوجد في بيوت السمسرة الكبيرة أقسام متخصصة للبحوث والدراسات من شأنه أن تحقق لبيت لسمسرة مركزا تنافسيا بين أقرانه.

ويتيح قسم البحوث للعملاء الحاليين والمحتملين معلومات مجانية مفيدة عن حالة توقع رأس المال والأوراق المالية التي ينصح ببيعها أو بشرائها بما يناسب كل فئة من فئات المستثمرين.

-المطبوعات الحكومية:

تعتبر المطبوعات الحكومية من أهم مصادر المعلومات عن الأحوال الاقتصادية بصفة عامة والجوانب المالية لها بصفة خاصة وذلك إضافة إلى كونها مصدرا للمعلومات عن العديد من الصناعات.

– بنوك المعلومات:

توفر للمستثمرين بيانات تفصيلية عن الأوراق المالية المتداولة وعن المنشآت التي أصدرتها.

-الأصدقاء والشائعات.

-الأسرار المنقولة عن المشروع.

-بيانات الغرفة التجارية والإحصاءات عن العمالة والاقتصاد .

المطلب الثالث: المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرار التمويل

أولا:مفهوم التحليل المالي:

يعرف التحليل المالي بأنه "عملية يتم من خلالها استكشاف، واشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية، والنوعي حول نشاط المشروع الاقتصادي مما يساهم في تحديد أهمية، وخواص الأنشطة التشغيلية، والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية، ومن مصادر أخرى لاستخدامها ليقيم أداء المنشأة لاتخاذ القرارات"[1]

[1] محمود عزت اللحام، أيمن هشام عزريل، "دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادي دراسة ميدانية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد49 ،2016 ، ص 304.

ثانيا: تقييم هيكل التمويل باستخدام مؤشرات التوازن المالي:

أ –مفهوم التوازن المالي:

يعتبر التوازن المالي هدفا ماليا تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس باستقرار المؤسسة المالي، ويمثل "التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترة المالية، يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرها."

مما سبق يظهر أن التوازن المالي يساهم في توفير السيولة واليسر المالي للمؤسسة، وتكمن أهمية بلوغ هدف التوازن المالي في النقاط التالية:

-تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة.

– ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير وتدعيم اليسر المالي.

– الاستقلال المالي للمؤسسة اتجاه الغير.

– تخفيض الخطر المالي الذي تواجهه المؤسسة[1].

نستنتج أن التوازن المالي هو تساوي الاستخدامات مع مصادرها، أي يجب أن يكون قدر كافي من مصادر طويلة الأجل لتغطية الاستخدامات الثابتة والقروض قصيرة الأجل تمول الأصول المتداولة، وذلك خلال مدة زمنية محددة.

ويتم قياس التوازن المالي باستخدام المؤشرات التالية :

ب- رأس المال العامل:

يمكن تعريف رأس المال العامل على أنه "حجم الاستثمار المتاح في الموجودات قصيرة الأمد أي

[1] عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم –دراسة حالة– مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة (2000–2002)مذكرة ماجستير ، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، قسم علوم التسيير كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002–2001ص ص36-37.

الموجودات المتداولة في فقرات النقدية والذمم المدينة والمخزون والاستثمارات المؤقتة[1]"

كما يعرف على أنه "فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة، بمعنى الحصة من الأموال الدائمة التي يمكن توجيهها لتمويل الأصول المتداولة". ويمكن حساب رأس المال العامل بطريقتين[2] :

من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

من أسفل الميزانية :

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل

ويعتبر رأس المال العامل من المؤشرات الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسة في إبراز توازنها المالي في الأجل الطويل وهناك من يطلق عليه هامش أمان المؤسسة، بحيث يسمح بمجابهة الاستحقاقات القصيرة الأجل المتمثلة في الديون القصيرة الأجل في حالة تأخر بيع المخزون أو تأخر تحصيل الحقوق... ولذلك يلعب رأس المال العامل دور صمام الأمان.

من خلال العلاقة التي يحسبها رأس المال العامل نجد ثلاث حالات يمكن أن يكون عليها:

-رأس مال عامل موجب:

في هذه الحالة تكون الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة ويبقى للمؤسسة هامش أمان، والذي يمكن تخصيصه لتمويل دورة الاستغلال أو لمواجهة استحقاقية الديون.

[1] حسين وليد حسين، عبد الناصر علك حافظ، "دراسة تأثير سياسات رأس المال العامل على أرباح أسهم الشركة"، مجلة كلية الإسلامية الجامعة، العدد 15، 2011، ص341.

[2] عبد الحكيم سليماني، دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية –دراسة حالة– مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013،ص129-135.

– رأس مال عامل معدوم:

هنا المؤسسة تمول أصولها الثابتة بطريقة مناسبة مع عدم تحقيق أي هامش، هذه الحالة غير آمنة، بحيث ينجم عنها مخاطر في الأجل القصير، خاصة فيما يتعلق بالقدرة على السداد.

–رأس مال عامل سالب :

يشير المؤشر أن المؤسسة عجزت عن تمويل أصولها الثابتة باستخدام مواردها وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية.

ج– احتياجات رأس المال العامل:

ينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر أهمها المخزونات، حقوق العملاء، حقوق الموردين، الرسم على القيمة المضافة، الديون الاجتماعية والجبائية، ويتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديوان المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين، ومخزوناتها بالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز وهو ما يصطلح عليه الاحتياج في رأس المال العامل.

ويمكن تعريف احتياجات رأس المال العامل على أنها "الفرق بين الاحتياجات الدورية للمؤسسة)الأصول المتداولة ما عدا القيم الجاهزة(وبين الموارد الدورية)الديون القصيرة الأجل ما عدا سلفات مصرفية

ويمكن حساب الاحتياج في رأس المال العامل من خلال العلاقتين التاليتين :

الاحتياج في رأس المال العامل = (الأصول المتداولة – قيم جاهزة)– (الديون قصيرة الأجل – تسبيقات بنكية)

الاحتياج في رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + قيم محققة)–(ديون قصيرة الأجل – تسبيقات بنكية)

ث– الخزينة:

تمثل الخزينة مجموعة الأموال التي بحوزة المؤسسة خلال دورة الاستغلال. وتعرف الخزينة على أا "إجمالي النقديات الموجودة باستثناء السلفات المصرفية"، كما تعرف "بالفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل.

يمكن القول أن الخزينة تمثل مجموع الأموال الجاهزة والموجودة في صندوق المؤسسة خلال دورة الاستغلال لكن لا تشمل السلفات المصرفية.

ويمكن حساب الخزينة بطريقتين:

الخزينة = قيم جاهزة – سلفات مصرفية

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات في رأس المال

ترتبط الخزينة برأس المال العامل واحتياجاته بحيث يمكن أن تظهر ثلاث حالات:

– خزينة موجبة:

ويكون رأس المال العامل أكبر من الاحتياجات وهذا يعني وضعية حسنة للمؤسسة لكن يجب مراعاة أن لا يكون الفرق كبيرا هذا يعني وجود موارد معطلة يجب استثمارها

– خزينة معدومة:

أي تساوي رأس المال العامل مع الاحتياجات وهذا يمثل توازن مالي أمثل للمؤسسة والوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد ومن ثم التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية.

– خزينة سالبة:

عندما تكون الاحتياجات أكبر من رأس المال العامل هذا يعتبر خطر على المؤسسة لأنها تكون بحاجة إلى موارد لمواصلة نشاطها لذا عليها التخفيض من الاحتياجات والرفع من الموارد.

ثالثا: تقييم هيكل التمويل باستخدام النسب المالية

تعتبر النسب المالية من بين الأدوات المهمة والشائعة في تحليل القوائم المالية، بحيث تمكن نتائجها من الإجابة عن الكثير من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي للمؤسسة ومدى فعالية السياسات التشغيلية والتمويلية للمؤسسة.

ويمكن تقسيم النسب المالية كما يلي :

أ –النسب الهيكل المالي:

تعبر هذه النسب عن الهيكل التمويلي للمؤسسة ومكوناته، كما تقيس المديونية وقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها ومن أهم هذه النسب :

-نسبة التمويل الدائم:

تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة للمؤسسة وتحسب وفق العلاقة الآتية

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة الصافية

إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد، هذا يعني وجود فائض من الأموال الدائمة يمثل رأس مال عامل والذي يعبر عن هامش أمان يوجه لتمويل الأصول المتداولة وهي تمثل حالة التوازن.

أما إذا كانت النسبة أقل من الواحد، هذا يدل أن جزء من الأصول الثابتة ممول بقروض قصيرة الأجل وهذا مؤشر سلبي وخطير على المؤسسة وهذا يدل على حالة عدم التوازن[1].

[1] سلامى ، محضرات تحليل المالي ، جامعة المدية ، لسنة ثالث ليسونس تخصص إدارة مالية ، 2018/2017 ، ساعة 11.

-نسبة التمويل الخاص:

تعبر هذه النسبة عن مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها على أموالها الخاصة، وتبين النسبة التي تحتاجها المؤسسة من القروض الطويلة الأجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل، وتحسب وفق العلاقة الآتية:

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة /الأصول الثابتة الصافية

وتعبر هذه النسبة عن مدى استقلالية المؤسسة اتجاه دائنيها واعتمادها على أموالها الخاصة في التمويل

وتحسب وفق العلاقة الآتية :

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

كلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد يدل أن المؤسسة غير مثقلة بالديون وبإمكانها التعامل مع دائنيها بمرونة في شكل اقتراض أو تسديد ديون

-نسبة قابلية السداد:

وتعبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في حالة تعرضها إلى وضعية مالية صعبة قد تصلبه إلى الإفلاس، وبالتالي فهي تعبر عن مدى ضمان المؤسسة لأموال الغير، ويعبر عنها بالعلاقة الآتية:

نسبة قابلية السداد= مجموع الديون /مجموع الأصول

كلما كانت هذه النسبة منخفضة (يستحسن أن تكون أقل من 0.5)كان الضمان أكثر لديون الغير وبالتالي حظ أكثر للحصول على ديون أخرى في حالة طلبها.

ب – نسب السيولة

وهي "نسب تقيس القدرة على أداء الالتزامات القصيرة الأجل وتعبر عن قابلية المؤسسة على تحويل أصولها المتداولة إلى سيولة نقدية للإيفاء بالالتزامات المستحقة خلال السنة المالية". ومن أهم هذه النسب:

-نسبة التداول (السيولة العامة)

تظهر هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة، وبالتالي فهي تعمل على قياس التوازن المالي أي تحقيق التناسق بين الاستخدامات القصيرة الأجل والمصادر المالية القصيرة الأجل. ويعبر عنها وفق العلاقة الآتية :

نسبة التداول = الأصول المتداولة /الخصوم المتداولة.

كلما زادت هذه النسبة دل على قدرة المؤسسة على مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئ دون اللجوء إلى تحويل جزء من الأصول الثابتة إلى سيولة أو الحصول على قروض جديدة.

-نسبة السيولة المختصرة

توضح مدى قدرة الأصول المتداولة على تغطية الالتزامات القصيرة الأجل دون الاعتماد على عنصر المخزون لصعوبة تصريفه وبطئ تحويله إلى سيولة. ويعبر عنها وفق العلاقة الآتية:

نسبة السيولة المختصرة= الأصول المتداولة – المخزون /الخصوم المتداولة

-نسبة السيولة الجاهزة:

تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بواسطة السيولة المتوفرة لديها دون اللجوء إلى القيم المحققة أو قيم الاستغلال لأنها لا تستطيع ضمان تحويل القيم الأخرى إلى سيولة بسرعة، وتحسب وفق العلاقة الآتية

نسبة السيولة الجاهزة= القيم الجاهزة /الخصوم المتداولة

ج- نسب المردودية:

تعتبر المردودية أو الربحية من أهم الموضوعات التي تهتم بها المؤسسة، فتحقيقها يعني التحسن في الأداء المالي ويعكس كفاءة السياسات والإجراءات والقرارات المتخذة، وتظهر هذه النسب الآثار المشتركة للسيولة والمديونية وإدارة الأصول على نتائج المؤسسة، ومن أهم هذه النسب:[1]

[1] سلامى ، نفس المرجع

-نسبة هامش الربح:

تعبر هذه النسبة على قدرة المؤسسة عن تحقيق الأرباح من دورة استغلالها فكلما زادت هذه النسبة زادت إمكانية تحقيق الأرباح الصافية، وتحسب وفق العلاقة الآتية:

نسبة هامش الربح=صافي الربح / صافي المبيعات.

-المردودية الاقتصادية:

"وهي تبين مدى فعالية المؤسسة في استغلال أصولها، وبالتالي فهي تقيس كفاءة الإدارة في استخدام الأصول في توليد الأرباح، وتعبر عن العلاقة بين النتيجة الاقتصادية التي تحققها المؤسسة ومجموع الأموال التي استعملتها". وتحسب وفق العلاقة الآتية:

المردودية الاقتصادية =النتيجة الصافية/مجموع الأصول

-المردودية المالية:

وتسمى أيضا معدل العائد على الأموال الخاصة، وتقيس هذه النسبة مقدار العائد المحقق من استخدام أموال الملاك ومدى نجاح الإدارة في زيادة ثروتهم،وبالتالي كلما ارتفعت هذه النسبة زادت أهمية وجاذبية أسهم المؤسسة، والحكم على مدى كفاية هذه النسبة يتم بالمقارنة مع مؤسسات نفس القطاع أو المقارنة مع أسعار الفائدة. وتحسب العلاقة الآتية:

المردودية المالية = النتيجة الصافية /الأموال الخاصة

المطلب الرابع: دور نظام المعلومات المحاسبي باتخاذ القرارات

تعد المعلومات المحاسبية في الوقت المعاصر من الحاجات الهامة لأي مؤسسة، إذ أن التحكم والاستغلال الأمثل لها يحقق أرباحا ونجاحا للخطط المستقبلية، وضمانا لاستمرار وتطور المؤسسات.

ويعتبر نظام المعلومات المحاسبي جزءا من النظام الكلي للمعلومات، ويلعب هذا النظام دورا هاما وفعالا يتمثل في تزويد مختلف مستويات اتخاذ القرارات بمعلومات جاهزة ودقيقة وصحيحة في الوقت المناسب لمساعدتهم في اتخاذ مختلف القرارات، ويتم توفير هذه المعلومات عن طريق التقارير والقوائم المالية. كما أن

المعلومات المحاسبية يمكن أن يكون لها دور ايجابي في سلامة القرارات الإدارية ومن ثم نجاح خطط التنمية، وهذا الدور يتمثل في توفير المعلومات اللازمة لإعداد هذه الخطط وتنفيذها ومتابعتها.

هناك من يقول بأن اتخاذ قرار جيد يعتمد بنسبة 90%على المعلومات و10%على الذكاء والإلهام، فكل القرارات تتطلب معلومات والغرض الرئيسي للحصول على المعلومات هو استخدامها للوصول إلى القرارات وتنفيذها [1] .

ومن البديهي أن درجة جودة المعلومات المتوفرة لمتخذ القرار لها تأثير كبير على درجة جودة القرار المتخذ، فكلما زادت درجة جودة تلك المعلومات كان اختيار متخذ القرار أفضل، الأمر الذي يعني ضرورة أن تبحث الإدارة باستمرار عن أفضل المعلومات فيما يتعلق بالأهداف والنتائج المتوقعة للتصرفات البديلة. فالمعلومات تزيد من معرفة متخذ القرار وتقلل من جوانب المخاطرة المرتبطة باتخاذ القرارات وفي حقيقة الأمر فإن اتخاذ القرارات والمعلومات موضوعان مرتبطان لا يمكن التعرض لأحدهما دون الآخر. كما أن متخذي القرارات يحتاجون إلى المعلومات في جميع المؤسسات، فمتخذو القرارات بجميع مستوياتهم يقومون بصفة مستمرة بأداء مهام وظائفهم الإدارية، ونجاح أي عمل إداري يتحدد بمدى تنفيذهم هذه الوظائف بطريقة جيدة، ويعتمد ذلك على احتياجات متخذي القرارات للمعلومات بصورة مناسبة، حيث أن كل وظيفة من الوظائف الإدارية تتضمن اتخاذ قرار، ويجب أن يكون اتخاذ .

القرار مدعما بمعلومات جيدة، فإذا كانت معلومات متخذ القرار خاطئة، فسوف يؤدي ذلك إلى قرار خاطئ يصبح نتيجة هذه المعلومات الرديئة، وبالتالي لن يحقق العمل الإداري الأهداف المرجوة ويمكن القول بأن المعلومات ذات الجودة العالية في يد من يستخدمها بكفاءة ستحقق له أفضل القرارات، حيث أن القرارات الجيدة ستقوده إلى الأداء الفعال للأنشطة الإدارية، والأداء الإداري الكفء سيؤدي إلى بلوغ النجاح المنشود لأهداف المؤسسة، وهكذا تصبح المعلومات وسيلة الربط بين جميع أجزاء المؤسسة، ويمكن توضيح دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات على النحو التالي:

[1] رحيمة العيفة ، نفس مرجع سابق ، ص 64-66.

أولا-إعداد الموازنات التخطيطية :تمثل الموازنة التخطيطية خطة العمليات المستقبلية التي تدفع المؤسسة القيام بها خلال فترة معينة، بحيث تعكس الأهداف العامة بشكل أهداف تفصيلية وتحدد المسؤولية عن كل هدف تفصيلي وتعتبر مقياسا للأداء ومعيار للرقابة.

أولا: تصميم نظم المعلومات المحاسبية :حيث تصمم على أساس التنظيم الموضوع للوحدات المحاسبية وطبيعة النشاط الاقتصادي، وبتوقف تصميم النظم المحاسبية على عاملين رئيسي [1]

-المبادئ العلمية المحاسبية.

-الأساليب المحاسبية، التي تتمثل في القواعد والإجراءات والسياسات الواجب إتباعها لتنفيذ المبادئ المحاسبية

ثانيا: تسجيل العمليات: وتتضمن هذه المرحلة تسجيل كافة العمليات وتبويبها، وتمثل هذه المرحلة مدخلات نظام المعلومات المحاسبية، التي تؤدي أساسا إلى إنتاج مخرجات هذا النظام في صورة قوائم مالية[2].

ثالثا: المراجعة ومراقبة تنفيذ الموازنة: وتهدف المراجعة إلى تقييم الإجراءات التي تمت بالمؤسسة، بما في ذلك ضمان حقوق المؤسسة والمحافظة على أصولها والتأكد من سلامة القيود المحاسبية ونظام المعلومات ودقة القوائم المالية[3].

رابعا: تحليل وتفسير القوائم المالية:يتم فحص القوائم المالية وتحديد العلاقات بين أجزائها وإظهار التغيرات التي تطرأ على عناصرها،وذلك لخدمة أغراض القرارات الإدارية الجارية والاستثمارية ورسم الخطط والسياسات المستقبلية، إذ تعتبر المعلومات المحاسبية ذات أهمية بالغة للجهات الداخلية للمؤسسة كمتخذي القرار ورؤساء الأقسام والمشرفين وما شابه، حيث تساعدهم على اتخاذ قرارات تقع ضمن المجالات التالية[4] :

1-التخطيط طويل الأجل:تعتبر مهمة التخطيط طويل الأجل وعمل الاستراتيجيات للمؤسسة من أهم أعمال ومسؤوليات إدارة المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة لها، وتلعب نظم المعلومات المحاسبية هنا دورا

[1] محمد موسى فرج الله، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في ظل ظروف عدم التأكد، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، غزة، 2011، ص 62-63.

[2] أحمد محمد الراوي، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ، 1999 ، ص 259.

[3] محمد موسى فرج الله ، مرجع سبق ذكره، ص 63.

[4] محمد موسى فرج الله، نفس المرجع سابق، ص 63-65.

بارزا في تزويد إدارة المؤسسة بتقارير عن التوقعات المستقبلية المختلفة، بحيث تساعد الإدارة على تقييم المعلومات الموجودة بهذه التقارير، والعمل على اختيار أفضل بديل ووضعه في الخطة طويلة الأجل .

2-**التنظيم والتوجيه وتوزيع الموارد** :حيث أن الموارد الموجودة بأي مؤسسة هي محدودة بطبيعتها وتقع على عاتق ومسؤولية متخذي القرارات توزيع هذه الموارد النادرة واستعمالها في المؤسسة بأقصى كفاءة وفعالية ممكنة، وتتعلق مهام التنظيم والتوجيه وتوزيع الموارد بعملية تنفيذ الخطط الموضوعة للتوصل إلى أهداف المؤسسة المرسومة، وأن القرارات المتعلقة بالمهام المذكورة تتطلب نظام معلومات محاسبي دقيق للتوصل إلى اتخاذ القرارات السليمة.

3-تقييم الإنجاز والرقابة: ترغب إدارة المؤسسة بمعرفة كيفية تنفيذ الخطط المرسومة ومدى صلاحيتها ومدى ملاءمتها، وتتسلم الإدارة عادة معلومات عن الإنجاز الفعلي والتوقعات الموضوعة. وتتم الرقابة وتقييم الإنجاز في المؤسسات الصغيرة بالملاحظة الشخصية لمتخذ القرار، أما في المؤسسات الكبيرة فلا بد من وجود نظام معلومات منهجي للتقييم، ويتم ذلك عن طريق إعداد الموازنات ومعرفة مراكز المسؤوليات وإعداد التقارير وتقييم الإنجاز، وتلعب المعلومات المحاسبية دورا بارزا ومهما في إعداد الموازنات المتنوعة وتقارير تقييم انجاز العاملين وأقسام المؤسسة المختلفة .

خلاصة:

إن عملية اتخاذ القرار قائمة في جوهرها على الاختيار والمفاضلة بين البدائل المتاحة، وليتم اختيار البديل الأفضل يجب أن يتم ذلك في ضوء معلومات كافية ومناسبة ومحددة، وتوفير هذه المعلومات مهمة يتكفلها نظام المعلومات المحاسبي وذلك لتقييم الأداء أي مقارنة ما تم تنفيذه فعلا بما تم التخطيط له، ونظام المعلومات المحاسبي له دور فعال في زيادة المعرفة لدى متخذي القرارات.

الفصل الثالث

دراسة حالة الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بالمدية

تمهيد:

تطرقنا في الجانب النظري إلى نظام المعلومات المحاسبي من خلال التعرف على ماهيته والتطرق إلى أهم أساسياته وتم بيان ماهية القرارات والتعرف قراري الاستثمار والتمويل.

وبالاعتماد على ما جاء في الجانب النظري سنحاول تسليط الضوء على إحدى المؤسسات الجزائرية، وعليه تم انتقاء إلى شركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء و الغاز بالمدية ، وستتم المحاولة إلى كيفية التوصل إلى اتخاذ قرارات مالية بناء على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على مستوى هذه المؤسسة. وذلك من خلال وتحليل الوثائق والمعلومات المتحصل عليها لإدراك نتائج الدراسة، هذا ما سنحاول الإلمام به في هذا الفصل .

لذا تبادر لنا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسية و تتمثل فيما يلي :

المبحث الأول: عرض عام للشركة محل الدراسة و الإطار المنهجي.

المبحث الثاني: استخدامات مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات.

المبحث الأول: عرض عام للشركة محل الدراسة و الإطار المنهجي.

يعتبر قطاع الطاقة عصب الاقتصاد الجزائري، لا سيما قطاع الكهرباء والغاز متمثلا في الشركة الوطنية للكهرباء والغاز (شركة قابضة). تحت المسمى (مجمع سونلغاز)، ومدى تأثيرها على جميع الجوانب سواء الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للدولة و المواطن على حد سواء.

المطلب الأول : لمحة تاريخية للشركة الوطنية للكهرباء والغاز (مجمع سونلغاز).

أولا: النشأة والتطور التاريخي.[1]

- بداية القرن العشرين ، اشتركت 16 شركة في امتيازات كهربائية في الجزائر ، ومجموعة ليبون (الشركة المركزية لإضاءة الغاز) ، وشركة الإضاءة والقوة الجزائرية (SAEF) في الوسط والغرب، Compagnie du Bourbonnais إلى الشرق ومصانع Lévy في قسنطينة.
- 1947، تم نقل الشركات الامتياز 16 إلى شركة تحت المسمى شركة كهرباء و الغاز الجزائريةُEGA، كلفت بإنتاج، نقل و توزيع الطاقة الكهربائية و الغاز.
- 1962: الاحتفاظ بالإطار القانوني لشركة EGA ، و ذلك بمقتضى القانون رقم 62/157 الصادر ب1962./12/31
- 1969: حل شركة كهرباء والغاز الجزائرية (EGA) و إنشاء الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز تحت المسمىSONELGAZ"" ، و ذلك بمقتضى القانون رقم 69/059 الصادر ب 1969/07/26، مع إبقاء نفس المهام.
- 1983 إعادة الهيكلة الأولى: ميلاد 05 شركات تابعة متخصصة في الأشغال (KAHRIF، KAHRAMA، KANAGHAZ، INERGA'ETTARKIBK)،بالإضافة إلى شركة تصنيع AMC.
- 1991 تغير الإطار القانوني للشركة لتصبح مؤسسة عمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري (SONELGAZ EPIC)و ذلك بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91/457 الصادر ب 1962/12/14.

[1] الموقع الإلكتروني للشركة القابضةSONELGAZhttp://www.sonelgaz.dz، 24 فيفري 2020 .

- 1995 التمتع بشخصية قانونية و الاستقلال المالي' ويؤكد المرسوم التنفيذي رقم 95-280 المؤرخ 1995/09/17 على طبيعة سونلغاز كمنشأة صناعية وتجارية عامة توضع تحت إشراف وزير الطاقة والمناجم.
- 1998 إنشاء فروع خدمات منها (MPV, CAMEG, SAT INFO).
- 2002 تغير الإطار القانوني للشركة لتصبح شركة ذات أسهم SPA ، بعد صدور القانون رقم 01/02 المؤرخ 02/05 /2002.
- 2004 الإعلان عن إعادة هيكلة و برنامج توسعي لأنشطة الإنتاج، النقل و التوزيع و تغير الإطار القانوني لتصبح مجموعة صناعية و كذا أصبحت Sonelgazشركة قابض،تم إنشاء بعض الكيانات المسؤولة عن أعمالها الأساسية كشركات تابعة تضمن هذه الأنشطة:

✓ الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء.(SPE)

✓ الشركة الجزائرية لإدارة شبكة نقل الكهرباء.(GRTE)

✓ شركة إدارة شبكة نقل الغاز الجزائرية.(GRTG)

- 2006 توسيع و تطوير مهام المجمع و إنشاء فروع للتوزيع جديدة و دمج شركات الأشغال و الخدمات إلى المجمع، من أهمها :

✓ مشغل النظام الكهربائي (OS) ، المسؤول عن التحكم في €

إن مجالس إدارة الشركات التابعة هي المرحلات الرئيسية التي تمكن الشركة القابضة من مراقبة وإدارة الشركات التابعة.

- 2017:إعادة هيكلة الشركات بتجميع عدة شركات في شركة واحدة و تقسم أنواع الشركات كما يلي:

✓ الشركات الخاضعة: يكون رأسمالها 100% من المجمع، و تضم 13 شركة (06 شركات مهنية و 07 شركات أشغال).

✓ الشركات المختلطة: يكون رأسمالها 51% من المجمع، و تضم 07 شركات (شركات الإنتاج المختلطة + 03 شركات جديدة).

✓ شركات مشاركة مع شركات مجمع سونلغاز: و هي الشركات المساعدة حسب هيكلة 2009 و تضم 20 شركة

✓ شركات مشاركة مع شركات أخرى : و هي شركات مشاركة مع سونلغاز حسب هيكلة 2009 و تضم 05 شركات.

ومن أهم الشركات الموحدة هي شركات التوزيع في شركة واحدة تحت المسمى: الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء و الغاز والتي ضمت « SDC,SDE,SDO,SDA » بمسهما جديدة: SADEG في 2020 .

ثانيا: مهام المجمع.[1]

منذ نشأة الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز تركزت أهم مهامها فيما يلي:

- ضمان أنتاج، نقل و توزيع الكهرباء و الغاز لجميع المواطنين بأقل التكاليف في الإطار القانوني.
- تركيب و صيانة و إعادة تجديد مراكز الإنتاج و النقل و التوزيع للطاقة.
- تخطيط و ضع برامج إستراتيجية لضمان توفير الطاقة و تقديم أحسن الخدمات.
- ضمان التمويل اللازم لتحقيق و تنفيذ البرامج المسطرة.
- تحديد السياسة التجارية و التعريف بالإمكانيات المتعلقة بالتطبيق و كذلك بأجهزة الحساب والقياس.
- تطوير الهياكل الكهربائية و الغازية و التماشي متطلبات السوق
- عصرنه قطاع الطاقة و المساهمة في تحديث آليات العمل.

ثالثا: أهداف المجمع:[2]تتمثل أهداف الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز فيما يلي:

- البحث عن الفعالية في كافة الميادين، وبأقل تكلفة ممكنة للطاقة الموزعة و الحصول على موارد.
- توسيع النشاط و فتح باب المنافسة لجميع القطاعات التابعة للمجمع حسب استراتيجيات التنموية.
- استقلالية التسيير و مسايرة قوانين التجارة العالمية
- الوصول لاستقلالية مالية في تمويل الاستثمارات و المساهمة في خلق فرص العمل .

الرفع من الأداء الاجتماعي للخدمات المقدمة لمختلف أنواع الزبائن .

[1] الموقع الإلكتروني للشركة القابضةSONELGAZ ، مرجع سابق

[2] الموقع الإلكتروني للشركة القابضةSONELGAZ ، مرجع سابق

المطلب الثاني: ماهية الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز الوسط (فرع مجمع سونلغاز).

أولا: تعريف الشركة:[1]

- أقر المخطط التنظيمي الجديد المعد من طرف السلطات العمومية إنشاء الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز المسماة اختصارا SDC شركة ذات أسهم ، كنتيجة لضم شركات التوزيع للشرق والوسط والغرب من جهة وإلحاق شركة التوزيع للجزائر كفرع من جهة أخرى . حيث أنشئت الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز " SDC ش ذ أ " شركة ذات أسهم بتاريخ 2017/04/04 برأس مال يفوق 64 مليار دينار جزائري يتواجد مقرها الاجتماعي بـ 20 نهج محمد بوضياف بالبليدة ، تسير عبر 52 مديرية للتوزيع ل 48 ولاية موزعة عبر التراب الوطني .
- تطور الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز مجموعة من النشاطات تمس مجال شراء الطاقتين (الكهرباء والغاز) وبيعهما للزبائن النهائيين (توتر عالي ،متوسط ومنخفض وضغط عالي ،متوسط ومنخفض)، كما تسير الشركة نمو وتطور الشبكات والتركيبات الكهربائية والغازية وتضمن معها تلبية كافة طلبات الربط بالتوتر المتوسط والمنخفض والضغط المتوسط والمنخفض في إطار دفاتر الشروط و النظام ساري المفعول .
- اعتمدت شركة توزيع الكهرباء و الغاز للوسط ميثاق خطي جديد لتحديد هويتها و موقعها بالنسبة للشركة القابضة و بالنسبة لشركات التوزيع الأخرى.

ثانيا: مهام الشركة:[2] وتتمحور مهام الشركة حول:

تكييف الشبكات الحالية مع التكنولوجيات الحديثة، من أجل البقاء دوما على استعداد لتلبية حاجيات الزبائن

- تأمين الهياكل والبنيات الأساسية لمواجهة تزايد الاستهلاك وخاصة استهلاك الطاقة الكهربائية (قدرات الشبكات والمحولات الرئيسية، تأمين الخطوط من العوامل المناخية) من جهة ، والتزايد المستمر في الإنتاج والحوادث واسعة النطاق.
- تلبية طلبات الربط بالكهرباء والغاز في أحسن الظروف .

[1] الموقع الإلكتروني للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء و الغاز http://www.sqozo.dz، يوم 24 فيفري 2020

[2] الموقع الإلكتروني للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء و الغاز، مرجع سابق

- المساهمة في بناء السياسة الاجتماعية انسجاما مع قيم وأهداف الشركة.
- التماشي مع سياسة الحكومة في إطار برامج الدولة مرافقة وإنجاز مشاريع التنمية وفقا لمهام الشركة.
- توزيع الطاقة الكهربائية و الغازية عبر القنوات و ضمان احتياجات الزبائن مع توفر الشروط المطلوبة من حيث التكلفة، نوعية الخدمة و الأمن.
- ضمان نوعية واستمرارية الخدمة و استغلال و صيانة شبكات توزيع الكهرباء و الغاز
- تطوير شبكات الكهرباء و الغاز من أجل ربط الزبائن الجدد و كذا ضمان أمن و فعالية الشبكات
- ضمان التوازن بين العرض و الطلب على الطاقة و تسويق الكهرباء و الغاز

ثالثا: الشركة في أرقام [1]:

شركة توزيع الكهرباء و الغاز للوسط تضمن و تطور مجموعة من النشاطات التجارية و كذا الاستغلال و صيانة المنشآت الكهربائية و الغازية بغرض تموين زبائنها في أحسن الظروف الممكنة.

- عدد الزبائن (الكهرباء والغاز): تحصي الشركة 8312810 زبون في الكهرباء و 4911959 زبون في الغاز.
- تطور الشبكات الكهربائية و الغازية : تحصي الشركة بتسيير 1333316 كلم للشبكة الكهربائية و 92108 كلم لشبكة الغاز.
- عدد العمال: تسير الشركة بتعداد إجمالي للعمال يفوق 30600 عامل معظمهم من الموارد الشابة والمؤهلة.

تسير الشركة عبر 52 مديرية للتوزيع ل 48 ولاية موزعة عبر التراب الوطني منها **مديرية المدية لتوزيع للكهرباء والغاز** و هي المديرية محل دراستنا لأعمال نهاية السنة المالية .

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمديرية المدية لتوزيع الكهرباء و الغاز (مديرية تابعة لـ SDC).

أولا: تعريف المديرية:[2]

أنشأت المديرية سنة 1947 لتوزيع الطاقة الكهربائية والغاز، وتلبية حاجيات الزبائن على مستوى إقليم التيتري (ولاية المدية حاليا)، مع الأخذ بعين الاعتبار التكلفة ونوعية الخدمة والأمان وتعتبر الوحدة المسماة بـ: مديرية المدية لتوزيع الكهرباء و الغاز فرع من الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز إحدى (

[1] نفس المرجع

[2] مقابلة مع سيد زكرياء مغراوي ، مكلف بمصلحة محاسبة .

الشركات المهنية التجارية الخاضعة لمجمع سونلغاز)، والواقع مقرها الاجتماعي بالبليدة وتعمل المديرية على ضمان التسيير الإداري واستغلال شبكات الكهرباء من نوع الضغط العالي والضغط المتوسط والضغط المنخفض، وتوكل إليها مهمة تطوير الشبكات وصيانتها

ثانيا: التغطية الإقليمية:

تقع مديرية التوزيع وسط مدينة المدية،ب شارع بن عياد الطاهر يقابلها مستشفى محمد بوضياف، تغطي 64 بلدية ب 08 وكالات تجارية لعدد الزبائن الموصولون بالكهرباء : 219 156زبون ،عدد الزبائن الموصولون بالغاز : 899 67 زبون ، موزعة على (المدية 1 و2 ، البرواقية، قصر البخاري، بني سليمان ، عين بوسيف، تابلاط ، الشهبونية)

و6 وكالات تقنية في مجال الكهرباء تغطي شبكة كهربائية ب 67899 كم، و05 وكالات تقنية في مجال الغاز تغطي شبكة غازية تقدر ب 3296 كم.

ثالثا: أهداف المديرية[1]

- السهر على تقديم و تطوير و تحديث أحسن الخدمات لمختلف أنواع الزبائن
- تطوير وتعزيز شبكة التوزيع بإقليم الولاية و تفعيل كل نشاط له علاقة بالصناعات الكهربائية والغازية.
- إنجاز المخططات الاستثمارية في أجالها المحددة.
- توفير بيئة عمل على تحصيل ديونها مع مختلف زبائنها في الآجال المتفق عليها و تحقيق أكبر أرباح ممكنة.
- مراعاة الجانب الاجتماعي تماشيا مع أهداف الشركة الأم.
- الحفاظ على مناصب الشغل وتحسين مستوى العمال.

[1] الموقع الإلكتروني للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء و الغاز، مرجع سابق.

رابعا: الهيكل التنظيمي للمديرية المدية لتوزيع الكهرباء والغاز[1]

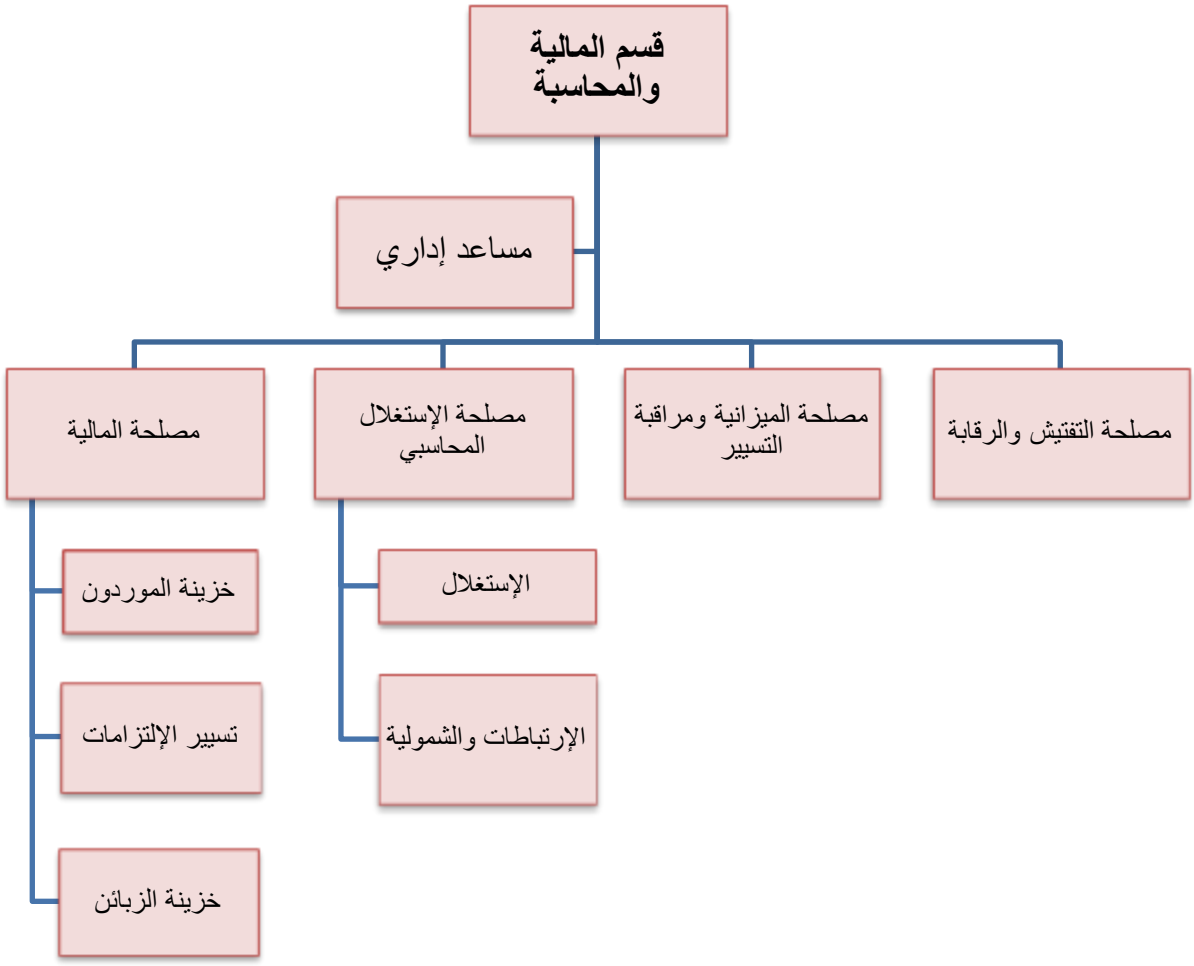
الشكل رقم (1-3) الهيكل التنظيمي لشركة التوزيع بالمدية



المصدر: مصلحة الشؤون القانونية بمديرية المدية

[1] مقابلة مع سيد زكرياء مغراوي ، مكلفة بمصلحة محاسبة

الشكل رقم (2-3) الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة



المصدر: قسم المالية و المحاسبة لمديرية التوزيع بالمدية.

خامسا تقديم قسم المالية والمحاسبة :DFC

قسم المالية والمحاسبة يهتم بتسجيل العمليات محاسبيا والقيام بأعمال نهاية السنة (قيد الدراسة) بالإضافة إلى إعداد القوائم المالية والجداول الملحقة حساب الضرائب وتقديم التصريحات وكذا الضمان الاجتماعي ,إعداد الموازنات التقديرية ، أعداد جدول التقارب البنكي والقيام بالمراقبة الدورية لمختلق الأقسام، و يتفرع قسم المالية والمحاسبة إلى المصالح التالية:

1- المصلحة المالية:

المهام الأساسية لهذه المصلحة هي متابعة حركة الأموال سواء كانت بغرض استثماري أو استغلالي, بحيث تخص كل عمليات الدفع، أي التدفقات المالية التي تتعلق بالمؤسسة مع البنوك ومصالح البريد.

2 – مصلحة الاستغلال المحاسبي:

تقوم هاته المصلحة بجمع كل المعلومات و معالجتها محاسبيا مع مراعاة النظام المحاسبي ومبادئه، بإتباع جميع مراحل التسجيل المحاسبي (بما فيها تسجيل عمليات المحاسبة التحليلية) للوصول إلى القوائم المالية و تحديد النتيجة.

3- مصلحة الموازنة ومراقبة التسيير :

و تقسم أعمالها إلى قسمين

أ- الموازنات التقديرية : تسهر على إعداد موازنة تقديرية خلال فترة معينة, سواء على المدى الطويل أو القصير من ناحية التدفقات ومقارنتها مع الموازنات الفعلية لحساب الانحراف ولتقييم أداء المؤسسة .

ب- مراقبة التسيير :مراقبة جميع العمليات وتحليل الوضعية التسييرية للمؤسسة من خلال الجدول التحليلي ودراسة الحلول الممكنة, وتحديد مراكز المسؤولية وتحسين المردودية في المؤسسة وتحليل الانحرافات واكتشاف أسبابها واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة .

4- مصلحة الفحص والمراقبة:

تقوم هذه المصلحة بمراقة عمليات التسيير لمختلف الأقسام و مدى احترام الإطار القانوني و المبادئ الأساسية لأدوات التسيير لكل قسم.

المبحث الثاني : استخدامات مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات.

من خلال هذا المبحث نحاول التطرق إلى استخدام أهم القوائم المالية في اتخاذ القرارات ، بالإضافة إلى التقارير المهمة في تحليل نشاط المؤسسة ، ثم نقدم بعض الشروط اللازمة لبناء نظام معلوماتي محاسبي فعال في المؤسسة بناء على أهم النقائص التي تميز القوائم المالية .

المطلب الأول: دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة محل الدراسة.

أولا:الوضعية المالية

الجدول التالي يوضح تطور الخزينة، رقم الأعمال وتدفق النقدي لسنوات الثلاثة (2017-2018-2019) بالنسبة للمؤسسة محل الدراسة.

ملاحظة : بتوجهات من طرف رئيس قسم المالية و محاسبة ، و نظرا لقيمة المبلغ الكبير المعتمدة في دفتر المؤسسة سنلخص قيمة المبالغ باستعمال وحدة (كيلو دينار KDA) بحيث (1KDA=1000DA).

الجدول رقم (3-1): تطور الخزينة و رقم الأعمال و تدفق النقدي

البيان	2017	2018	2019
رأس مال العامل FR	(928 420)	63 041	353156
احتياجات رأس مال عامل BFR	(1123 570)	(49 517)	249462

الخزينة TN	195150	112 558	103696
رقم الأعمال	4 389 603	4997105	4909295
التدفق النقدي	12283499	13404800	13657582
التدفق النقدي المتراكم	12283499	25688299	39345881

المصدر : من إعداد الطالبتين والاعتماد على ملاحق (1-3).

ومنه :

- رأس مال عامل = الموارد الثابتة – الاستخدامات الثابتة .

- احتياجات رأس المال العامل = الأصول المتداولة معدا الخزينة – الخصوم المتداولة معدا الخزينة.

- الخزينة الصافية = رأس مال العامل – احتياجات رأس مال العامل.

-التدفق النقدي = النتيجة الصافية + مجموع الإهتلاكات والمؤونات.

جدول رقم (3-2): النسب المالية .

النسب		**1**		**2**	**3**
نسب الهيكل المالي	نسبة التمويل الدائم	**0.93**	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة الصافية	**1**	**0.33**
	نسبة تمويل الخاص	**0.72**	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة الصافية	**0.75**	**0.76**
	نسبة الاستقلالية المالية	**1.41**	الأموال الخاصة / الديون	**1.75**	**1.84**
	نسبة قابلية لسداد	**0.41**	الديون / الأصول	**0.36**	**0.35**
نسب السيولة	نسبة التداول	**0.79**	الأصول المتداولة /الخصوم المتداولة	**0.79**	**1.14**
	نسبة السيولة المختصرة	**0.79**	(الأصول المتداولة –ا لمخزون) / خصوم متداولة	**1.02**	**1.14**

نسب المردودية	نسبة هامش الربح	صافي الربح / صافي المبيعات	(**0.29**)	(**0.20**).	(**0.3**)
	المردودية الاقتصادية	نتيجة الصافية / الأصول	(**0.06**)	(**0.05**)	(**0.07**)
	المردودية المالية	نتيجة الصافية / الأموال الخاصة	(**0.11**)	(**0.08**)	(**0.12**)

المصدر : من إعداد الطالبتين والاعتماد على الملاحق رقم (1-3)

ثانيا: تحليل نتائج الدراسة

أ-التحليل المالي

-رأس المال العامل FR

بالنسبة لسنة 2017: رأس مال العامل سالب هذا يدل على أن المؤسسة عجزت عن تمويل أصولها الثابتة باستخدام مواردها و بالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية ونلاحظ أن FRو BFRنتيجتهما سالبتين حيث يمكن رأس مال العامل لا يغطي احتياجات الدورة.

بالنسبة لسنة 2018: رأس المال العامل موجب هذا يدل على أن المؤسسة تحقق توازن مالي في الأجل الطويل، أي أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة مع تحقيق فائض مالي يمكنها من تمويل احتياجاته المالية لدورات الاستغلال المقبلة.

نلاحظ كذلك أن FR>BFR، وهذا هو الشرط الثاني من شروط التوازن المالي حتى يمكن القول أن رأس المال العامل يغطي احتياجات الدورة.

بالنسبة لسنة 2019: رأس المال العامل موجب هذا يدل على أن المؤسسة تحقق توازن مالي في الأجل الطويل، أي أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة مع تحقيق فائض مالي يمكنها من تمويل احتياجاتها المالية لدورات الاستغلال المقبلة.

نلاحظ كذلك أن FR>BFR، وهذا هو الشرط الثاني من شروط التوازن المالي حتى يمكن القول أن رأس المال العامل يغطي احتياجات الدورة.

-احتياجات رأس المال العامل:

بالنسبة لسنتين 2017 و2018: احتياجات رأس المال العامل سالب.

بالنسبة لسنة 2019: احتياجات رأس مال العامل موجب

-الخزينة: يظهر في جميع السنوات أن خزينة المؤسسة موجبة أي أن المصادر الدائمة تغطي أصولها جيدا، بمعنى رأس المال العامل يغطي كافة احتياجات الدورة وبالتالي هناك توازن مالي للنشاط.

-نسب السيولة

- **نسبة الهيكل المالي**

✓ **نسبة التمويل الدائم :**

نلاحظ أن في سنة 2017 وسنة 2019 نسبة تمويل الدائم أقل من 1 وهذا يعني الجزء من الأصول الثابتة ممول بقروض قصيرة الأجل وهذا مؤشر سلبي على المؤسسة وهذا يدل على حالة عدم التوازن.

أما بنسبة لسنة 2018 نسبة تمويل دائم يساوي 1 وهذا يعني وجود فائض من الأموال الدائمة يمثل رأس مال عامل والذي يعبر عن هامش أمان يوجه لتمويل الأصول المتداولة وهي تمثل حالة التوازن.

✓ **نسبة تمويل الخاص:** بالنسبة لكل سنوات نسبة تمويل الخاص اقل من الواحد هذه النسبة تعبر لنا عن احتياجات المؤسسة من القروض طويلة الأجل بهدف توفير الحد الأدنى من رأس المال العامل، نلاحظ انخفاض نسبة تمويل الخاص في كل السنوات أي المؤسسة تعتمد على أموالها الخاصة في تمويل استثماراتها

✓ **نسبة الاستقلالية المالية:** نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية لكل سنوات أكبر من الواحد وهذا يعني أن مؤسسة بإمكانها التعامل مع دائنيها بمرونة والأموال الخاصة لديها تغطي الديون البنكية بشكل كامل .

✓ **نسبة قابلية السداد:** ونلاحظ أن نسبة قابلية السداد اقل من 0.5 وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على ضمان ديون الغير ومنه لديها فرص أكثر في الحصول على قروض في حالة طلبها.

-نسب السيولة

- ✓ **نسبة التداول (نسبة السيولة العامة)** :توضح هذه النسب درجة تغطية الأصول المتداولة بالخصوم المتداولة، خلال هذه الفترة عرفت المؤسسة تذبذب في هذه النسب بين انخفاض وارتفاع، حيث كانت أكبر نسبة في السنة الثالثة ، وبالتالي المؤسسة تستطيع مجابهة خطر سداد الالتزامات المتداولة .
- ✓ **نسبة السيولة المختصرة** : هذه النسب تعبر عن قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل اعتمادا على الأصول المتداولة ما عدا المخزون ، حيث حققت أكبر نسبة في السنة الثالثة وهي الأعلى نسبة، بينما حققت أقل نسبة في السنة الأولى ومنه المؤسسة لها القدرة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل بواسطة الأصول المتداولة .

-نسب المردودية

- ✓ **نسبة هامش الربح:** توضح لنا هذه النسب قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من دورة استغلالها، أي أنها تشير إلى نسبة ما تحققه المبيعات من أرباح بعد تغطية تكلفة المبيعات وكافة المصروفات الأخرى من مصاريف إدارية وعمومية ومصاريف تمويلية وغيرها.

تعطي لنا نسبة فوائد من تقرير رقم الأعمال، كمعدل سنوي على مدى سنتين الأولى والثانية تصبح حوالي 0.20%وهذا مهم في رقم الأعمال، لأن هذا سيفرض أن كل دينار مكتسب خلال تقديم خدمة سيتنبأ بالحصول على 20سنتيم كفائدة، أما بنسبة لسنة ثالثة كان رقم الأعمال كالمعدل سنوي 0.30% وهذا سيتنبأ بالحصول على 30 سنتيم كفائدة.

حيث عرفت النسب تزايد في الثلاث السنوات أي كلما زادت هاته النسب زادت إمكانية تحقيق أرباح صافية .

- ✓ **نسبة المردودية الاقتصادية:** تعبر النسبة عن مدى كفاءة وفعالية المؤسسة في استغلال أصولها وإدارة كل الأموال المتاحة لديها من أصول والأموال المقترضة في تحقيق عائد على تلك الأموال، وينتظر تحقيق معدل على عائد الاستثمار يوازي تكلفة الأموال على أقل تقدير.
- ✓ **نسبة المردودية المالية** : تقيس هذه النسب مقدار العائد المحقق من استخدام أموال الملاك ومدى نجاح الإدارة في زيادة ثروتهم، في حالة تملك المؤسسة اسما في البورصة ستجلب أرباح إضافية للمالك، ولكن تبقى منطقية مع تزامن الظروف الحالية للمؤسسة أين لا يوجد سوق مالي عملي بشكل واقعي .

فكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك جيدا، ويجب مقارنتها مع متوسط النسب المحققة في القطاع أو مع أسعار الفائدة السائدة والتي تقدر بـ 6،5% ومقارنتها مع هذه الأخيرة تعتبر جيدة فهي تتراوح بين (8%-12%) ، لكن يجب عدم استخدام هذه النسبة وحدها فربما بالرغم من ارتفاع النسبة في الكثير من الأحيان لا تحقق المؤسسة معدلا مناسبا للعائد على حقوق الملكية .

ب-اتخاذ القرار الاستثماري والقرار التمويلي بناءا على هذه النسب .

نظرا لخصوصية شركة توزيع و باعتبارها شركة وحيدة التي تساهم في توزيع الكهرباء و الغاز عبر كامل الوطن ، وكذا تعتبر الدولة المساهم الاكبر في رأس مال الشركة مما يعطيها الحق في اتخاذ القرارات استراتيجية تضمن التوافق الاقتصادي والاجتماعي للأفراد و المجتمع على حد سواء وهو ما ينعكس على السياسة الاستثمارية للشركة و التي تبقى مرتبطة بعدة عوامل تنعكس على القدرة التمويلية لهاذه الاستثمارات بشكل مباشر او غير مباشر و اهمها التدخل الحكومي في عزم زيادة تسعيرة البيع و الذي متوسط 4.5 دينار رغم ان سعر التكلفة يفوق 7.5 ، وتقسيم الإعانات المالية أو دعم المقدم من طرف الحكومة على عدة سنوات على شكل استثمارات او تحصيل قروض و التزامات بنكية وهو ما يؤثر سلبا على تمويل المشاريع الاستثمارية و يكون تنفيذ مشاريع استثمارية حكومية في مجال الطاقة و التسديد يكون دفعات ، مما ينعكس على قدرة التمويلية لمختلف المشاريع .

المطلب الثاني: تقيم نظام المعلومات المحاسبي للشركة محل الدراسة

إن نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة لا يمكن أن يؤدي دوره كما يجب نظرا للنقائص التي تميزه، و على هذا الأساس نحاول في هذا المطلب تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة، ثم اقتراح تعديلات ضرورية لهذا النظام حتى يكون فعالا .

أولا: تقيم نظام المعلومات المحاسبي

يتميز نظام المعلومات المحاسبي لشركة توزيع الكهرباء وغاز بالمدية بنقائص كثيرة يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

✓ اعتماده على المحاسبة العامة فقط، معناه استخدام القيم المحاسبية في الحساب، مما يجعل النتائج غير حقيقية لا تعبر عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة

✓عدم التفصيل في كيفية حساب المؤونات وتطبيقها، كخاصة الطريقة المعتمدة في حساب القيمة المحتملة للبيع، وبالتالي فإن عملية تسجيل المؤونة تتميز بطابع العشوائية من حالة لأخرى حسب اقتناعات المحاسب نفسه.

✓ لم يحدد المخطط الوطني للمحاسبة السجلات المحاسبية الواجب مسكها إلا باستثناء" دفتً اليومية ودفتر الجرد"،لذلك فإن شركة توزيع الكهرباء و غاز بالمدية من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية غير ملزمة بالسجلات الأخرى رغم أهميتها، مثلا إعداد كشف المقاربة البنكي.

✓الاعتماد على الاجتماعات فقط فيما يخص مختلف القرارات ،منها قرارات التمويل، مما لا يسمح بالاطلاع على الوضعية المالية للمؤسسة وبالتالي اتخاذ قرارات غبر صائبة في بعض الأحيان.

ثانيا: اقتراح نظام المعلومات المحاسبي فعال

بناء على النقائص التي ميزت نظام المعلومات المحاسبي في شركة "توزيع الكهرباء و الغاز بالمدية "يمكن تجسيد نظام معلومات محاسبي فعال للمؤسسة من خلال النقاط الآتية:

- تجديد النظام المحاسبي (Mis à jour)، أي إيجاد تصميم محاسبي جديد يسمح باكتشاف الأخطاء المحتملة، ويعني التجديد ضبط المعلومات المحاسبية من جميع الجوانب.
- تدعيم التسيير المحاسبي بوظيفة مراقبة التسيير كالتدقيق.
- إعطاء المعلومة المحاسبية حقيقتها السوقية، لأن حقيقة السوق تعتبر جسر عبور لاتخاذ القرارات التمويلية.

وعليه يمكن القول أن آليا تضبط المعلومات المحاسبية والمحافظة عليها من خلال ربطها بالسوق، يجعل المعلومة المحاسبية حركية غير ساكنة، وبالتالي يمكن نمذجتها بالاعتماد على أدوات رياضية كإحصائية للحصول في الأخير على نظام معلومات المحاسبي نموذجي أو معياري يساهم بطريقة فعالة في اتخاذ القرارات.

خلاصة:

إن التحليل المالي يعمل على إبراز وبيان حالة المؤسسة المالية خلال فترة زمنية معينة للوصول إلى تخطيط مالي سليم، يُعتمد عليه عند اتخاذ القرارات المالية، أي الوصول إلى درجة كبيرة من الثقة أن المشروع بإمكانه إحراز مستوى مقبول من الأرباح التجارية، من خلال الاعتماد على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المصاغة في شكل قوائم مالية مرتبطة بما تم تخطيطه من أجل تشغيل المشروع، بالإضافة إلى المعلومات المتحصل عليها من الجهات الأخرى، التي تعمل على مساعدة الأطراف المعنية على اتخاذ قرارات استثمارية وتمويلية صحيحة وآمنة.

ولقد عملنا في هذا الفصل على إظهار العلاقة بين معايير النسب المالية ودرجة اعتمادها على القوائم المالية التي تمثل أهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، ومن ثم قمنا بإسقاطها على شركة توزيع الكهرباء و الغاز بالمدية للحصول على نسب ومعايير يستعملها في اتخاذ قرارات مالية سليمة.


خاتمة عامة

خاتمة عامة:

نظرا للظروف التي صار الواقع الاقتصادي اليوم يفرضها على المؤسسة الاقتصادية، أصبح استمرارها مرهونا بمدى نجاح قراراتها المتخذة، وأي خطأ في اتخاذها سيقود إلى حتمية الإفلاس والزوال، لذلك أصبح الأمر يحتاج إلى قرارات حاسمة وناجحة، ولضمان هذا عليها العمل والاجتهاد لتحقيق النمو الدائم ،مما استوجب على الأطراف المعنية فهم مشاريعهم الاستثمارية فهما جيدا، ولبلوغ ذلك يجب القيام بالدراسات اللازمة المبنية على أسس وطرق علمية صحيحة.

وحتى تستطيع المؤسسة من تشخيص المحيط الذي تعمل فيه، وتتمكن من توقع تقلباته وإيجاد حلول للمشاكل التي يحتمل الوقوع فيها، وكذلك معرفة مكانتها في المحيط الذي تنشط فيه، والمثابرة من أجل زيادتها وتعزيزها، ازدادت حاجة الإدارة إلى معلومات متنوعة تسمح لها للقيام بذلك.

ولكي تتمكن الإدارة من اغتنام الفرص المتاحة أمامها، وبلوغ أهدافها، يجب عليها اتخاذ القرارات الصائبة ويتوقف هذا على أهم نوع من المعلومات وهو المعلومات المحاسبية ،لتي تتوقف جودتها وفعاليتها على سلامة نظام المعلومات المحاسبي الذي يولدها، فهو يعد من أهم الأنظمة في المؤسسة، فمخرجاته تُلخص وتشمل مختلف أنشطة المؤسسة بصورة دورية، فهذه المخرجات من أهم الركائز التي يُعتمد عليها في عملية اتخاذ القرار

ولفهم الموضوع أكثر قمنا بالبحث والاطلاع على كيفية مساهمة نظام المعلومات المحاسبي من خلال توظيف المعلومات المحاسبية المتحصل عليها لترشيد القرارات ، وكان ذلك باختيار شركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء و الغاز بالمدية لإسقاط الجانب النظري على ما هو مطبق في الواقع العملي .

نتائج اختبار الفرضيات:

بعد استعراضنا لمختلف جوانب الموضوع ،ومن خلال دراستنا السابقة ،توصلنا أثناء اختبار الفرضيات إلى النتائج التالية:

– فيما يتعلق **بالفرضية الأولى**: التي تنص " يعد نظام المعلومات المحاسبي من أهم النظم الفرعية المكونة لنظام المعلومات الإداري "، قد تم التوصل إلى صحة هذا الافتراض من خلال الدراسة، حيث وجدنا أن نظام

المعلومات المحاسبي يشكل حلقة وصلبين أنظمة المؤسسة المختلفة، لاعتباره المصدر الأساسي لتوفير المعلومات اللازمة التي تعمل على مساعدة الإدارة في القيام بوظائفها .

– فيما يتعلق **بالفرضية الثانية** : تم التأكد من صحة الفرضية الثانية، المتعلقة "باعتبار نظام المعلومات المحاسبي ركيزة أساسية وذات أهمية في عملية اتخاذ القرار" وذلك لاستناد متخذ القرار عليه عند اتخاذ أي قرار خاصة القرارات المالية .

– فيما يتعلق **بالفرضية الثالثة** : التي تنص " يدعم نظام المعلومات المحاسبي عملية اتخاذ القرارات المالية في شركة توزيع كهرباء وغاز بالمدية من خلال ضرورة تصميم نظام متكامل للمعلومات المحاسبية و الادارية " قد تم التوصل الى صحة هذا الافتراض من خلال الدراسة لأن نظام المعلومات من خلال ما يقدمه من قوائم مالية يساهم في الوصول إلى قرارات مالية أكثر فعالية وإصابة .

– نتائج البحث

بعد إنجاز الدراسة النظرية والتطبيقية توصلنا إلى جملة من النتائج تمثلت فيما يلي :

– النتائج النظرية:

- ✓ يشكل نظام المعلومات المحاسبي نقطة التقاء لمختلف الأنظمة في المؤسسة وأهم مصدر للمعلومات لديها
- ✓ من أبرز مخرجات نظام المعلومات المحاسبي هي القوائم المالية التي يعتمد عليها بصفة كبيرة في اتخاذ القرارات المالية
- ✓ كلما توفرت المعلومات المحاسبية على عدد أكبر من الخصائص، كانت ذات جودة وسهلة الاستخدام بالنسبة للأطراف المعنية بذلك.
- ✓ هناك علاقة طردية بين القرار الاستثماري والقرار التمويلي، لأن نجاح القرار التمويلي سيتبعه قرار استثماري سليم .

–النتائج التطبيقية :

- ✓ تعتمد شركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء وغاز بالمدية على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي لديها لاتخاذ القرارات .

- ✓ من بين أهم العوامل التي يتم الأخذ بها عند اتخاذ القرارات بالمؤسسة هي خبرة القائمين على نظام المعلومات المحاسبي.
- ✓ هناك مستوى جيد لنظام المعلومات في هذه المؤسسة ونعزز هذا المستوى من باب المقارنة مع المؤسسات الأخرى. فهذه المؤسسة لها خبرة في المجال خاصة ما يتعلق بجمع وتخزين ونشر المعلومات، كما أن المؤسسة قد شهدت قفزات نوعية في هذا المجال.
- ✓ هناك مستوى لابأس به في عملية اتخاذ القرارات خاصة في الجوانب التطبيقية والتقنية وتسيير عمال المؤسسة ونشاطاتها وإدارتها .
- ✓ يساهم نظام المعلومات في المؤسسة بقدر وافر في بلورة رؤية أوضح للمشاكل وبدائل حلولها وبالتالي إنتاج قرارات أكثر دقة ومرونة وفعالية بجهد ووقت أقل، كما يساهم في تحسين الإجراءات والسياسات ويحافظ على علاقة المؤسسة بمحيطها

التوصيات:

يمكننا اقتراح جملة من التوصيات التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة كالآتي:

- ✓ إعطاء قدر أكبر من الاهتمام من قبل الشركة لمسألة تصميم نظام المعلومات المحاسبي و العمل على تطويره بشكل دائم لمسايرة التطورات الحاصلة ، إلى الاستعانة بوسائل أكثر تطورا لتسهيل جمع و تحليل البيانات بشكل أسرع .
- ✓ ضرورة الاستناد أكثر على المعلومات المتحصل عليها من نظام المعلومات المحاسبي بما يضمن أكبر قدر ممكن من الفائدة لصالح المؤسسة .
- ✓ اقتراح تكوين مصلحة محاسبية تكنولوجية متخصصة بترقية نظام المعلومات المحاسبي بشكل يتماشى مع التطورات التكنولوجية بشكل عام .
- ✓ نظرا لظروف عدم الاستقرار التي يشهدها العصر الراهن، لابد من القيام بدراسة المالية لكل المشروعات ولضمان تحقيق الأهداف بأقل التكاليف.
- ✓ العمل على إشراك الموظفين في قرارات الشركة من أجل تحفيزهم على أداء مهامهم.
- ✓ على الشركة الاهتمام أكثر بالنتائج المتوصل إليها من خلال الأدوات المحاسبية المستخدمة خاصة تلك النتائج السلبية المتكررة من سنة إلى أخرى.

أفاق البحث:

في نهاية هذه الدراسة لا يمكن اعتبار أننا غطينا جميع جوانب موضوع دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات لذا نقترح في الآتي بعض النقاط التي يمكن إذا ما تم دراستها إثراء هذا الموضوع .

- ✓ استخدامات نظام المعلومات المحاسبي في تشخيص الفرص الاستثمارية.
- ✓ أثير نظام المعلومات المحاسبي في قرار توزيع الأرباح.
- ✓ أثر تكنولوجيا على نظام المعلومات المحاسبي .
- ✓ نظام المعلومات المحاسبي ودره في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية .

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

❖ الكتب:

1. أحمد فوزي ملوخية، نظم المعلومات الإدارية، مؤسسة حواس الدولية لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2005.
2. -أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجية، الإسكندرية، 1996.
3. -أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1997.
4. -أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2002-2003.
5. -أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2004.
6. -أحمد محمد الراوي، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1999 .
7. إبراهيم الجز راوي وعامر الجنابي، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
8. -املال بن عيسي، بالمجاهد زبير ، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرار، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس تخصص مالية، جامعة مدية،2007-2008.
9. -إبراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، أساسيات نظم المعلومات، دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
10. -إيهاب خالد عشماوي، إعداد القوائم المالية في إطار معايير المحاسبة والمفاهيم، جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، العدد 23سبتمبر 2004.
11. -السيد عبد المقصود دبيان، تصميم النظام المحاسبي، مؤسسة الشباب للنشر والتوزيع، الإسكندرية ، 1987. .
12. -السيد عبد المقصود دبيان، أساسيات نظام المعلومات المحاسبية، مؤسسة شباب للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2005.

13. -العلاق بشير، أسس الإدارة الحديثة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

14. ادرة أيوب، نظرية القرارات الإدارية، الدار الجامعية، عمان.

15. -السيد عبد المقصود دبيان وناصر نور الدين عبد اللطيف، نظم المعلومات المحاسبية والتكنولوجية المعلومات، الدار الجامعية، مصر، 2004.

16. -جمال الدين لعويسات، الإدارة وعملية اتخاذ القرار، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

17. -حسام عبد الله أبو خضرة وحسين سمير عشيش، نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

18. -حسن القاضي ومأمون حمدان، نظرية المحاسبة، دار الثقافة لنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

19. -حسين بلعجوز، دور نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإنتاجية، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، 2002.

20. -ربحي مصطفى عليا ، عمليات إدارية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.

21. -ستيفن أ .موسكوف ومارك .ج .سيمكن ، نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات، ترجمة كمال الدين سعيد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2005.

22. -سونيا محمد البكري ، نظام المعلومات الإدارية، دار النشر الجامعية الجديدة، القاهرة، مصر ،2002.

23. -طلال محمد علي الجحاوي، فؤاد عبد المحسن الجبوري، نظم المعلومات المحاسبية وفعاليتها في ظل الدور الاستراتيجي لمنظمات الأعمال، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة العربية 2014.

24. -شهاب ابراهيم بدر، مشاركة العاملين في صنع القرارات الإدارية ، عمان، 1995.

25. -صبحي محمود، نظام المعلومات المحاسبية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية،2008 .

26. -عبد الرحمن صباح، نظم المعلومات الإدارية، دار زهراء للنشر والتوزيع، طبعة الأولى، عمان، 1998.

27.-عطا الله أحمد الحسبان، نظم المعلومات المحاسبية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، طبعة العربية، 2013.

28.-عبد الرزاق محمد قاسم، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 1998.

29.-عصام الدين محمد متولي، نظم المعلومات المحاسبية، جامعة العلوم التكنولوجيا – صنعاء-اليمن، الطبعة

30.الثانية ،2015.

31.-عبد المقصود دبيان، كمال الدين مصطفى الدهراوي، ناصر نور الدين عبد اللطيف، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، 2005.

32.-عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى/الإصدار الثاني، 2006.

33.-عبد الرزاق محمد قاسم ، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1998 .

34.-عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف ، تنظيم و إدارة الأعمال، المكتب العربي الحديث للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1993.

35.-عادل معايعة، أحمد الخطيب، الإدارة الحديثة نظريات واستراتيجيات ونماذج حديثة، حداد للكتاب العالمي، عمان، طبعة أولى.

36.-عدنان عواد الشوابكة، دور نظم وتكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، بدون سنة النشر.

37.-عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، مصر، ،2006.

38.-علي فهمي، نظم دعم القرار والأنظمة الذكية، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، بدون طبعة، 2004.

39. -علي أحمد أبو الحسن، المحاسبة الإدارية المتقدمة، اتخاذ القرارات، تقارير الأداء ،تقييم الأداء، بدون طبعة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1995.

40. -فياض حمزة الرملي، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الإدارية، الأباي للنشر والتوزيع، الخرطوم، 2003.

41. -قاسم ابراهيم الحبيثي وزياد يحي السقا، نظم المعلومات المحاسبية، وحدة تتتتتت للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 2003.

42. -قاسم إبراهيم الحبيطي، زياد يحي السقا، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، الموصل، 2003.

43. -كمال الدين الدهراوي، نظام المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1988.

44. -كمال الدين الدهراوي، سمير كمال محمد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002.

45. -مهدي مأمون الحسين، نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، مكتب المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، طبعة الأولى 2013-1434.

46. -محمد شوقي بشادي، دراسات في النظم المحاسبة والإلكتروني، دار النهضة العربية، 1980.

47. -مهدي مأمون الحسين، نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، طبعة الأولى، 2013-2014.

48. -محمد الفيومي، أحمد حسين علي حسين، تصميم وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية مصر، 1998.

49. -محمد يوسف حفناوي، نظام المعلومات المحاسبية، دار وائل للنشر والتوزيع، السعودية، 2002.

50. -محمد يوسف الحفناوي، نظم المعلومات المحاسبية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001
.

51. -محمد الفيومي، تصميم وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية، بدون دار النشر، مصر، 1999.

52.-محمد على العبد، سامية خدا شهوان، استراتيجيات التفكير الفعال، الدار قرطبة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، 2003.

53.-مؤيد الفضل، أساليب الكمية والنوعية في دعم قرارات المنظمة، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2008.

54.-معين محمد عياصرة، مروان محمد أحمد، القيادة والرقابة والاتصال الإداري، دار حامد للنشر، عمان، 2008.

55.-محمد مطر، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية، ط 3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004

56.-محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

57.-نضال محمود الرمحي، زياد الحليم الذيبة، نظم المعلومات المحاسبية ن دار المسير للنشر وتوزيع والطابعة، عمان، 2011.

58.-نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظري والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

59.-نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية (بين النظرية والتطبيق)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة الأولى، 2000.

60. -

هشام أحمد عطية، مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية.

61. -

هشام أحمد عطية، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

الأطروحات والرسائل والمذكرات

62.-أحمد عبد الهادي شبير، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية دراسة تطبيقية على الشركات الساهمة العامة في فلسطين، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.

63. -الرياض محمود حسين الزعبي، اليات عملية اتخاذ القرار الأكاديمية للجامعات الأردنية الواقع والاتجاهات الإدارة المعاصرة، رسالة دكتورة، الأردن، 2009.

64. -الطيب الوافي، دور وأهمية نظام المعلومات في اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مجمع اسمنت الشرق الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، عباس فرحات سطيف، الجزائر، 2012.

65. -رحيمة العيفة، دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة التسيير السياحي بسكرة، لنيل شهادة ماستر علوم تسير تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2016-2017.

66. -سعاد حرب قاسم، أثر الذكاء الاستراتيجي على عملية اتخاذ القرارات، رسالة ماجيستر، كلية التجارة ،الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011.

67. -علي أحمد أبو الحسن، المحاسبة الإدارية المتقدمة، اتخاذ القرارات، تقارير الأداء، تقييم الأداء، بدون طبعة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1995.

68. -عادل بومجان، دور التحليل المالي في اتخاذ القرار، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة،الجزائر، 2014-2013 .

69. -عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم -دراسة حالة- مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة، (،2000-2002)مذكرة ماجستير ، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، قسم علوم التسيير كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2001-2002.

70. -عبد الحكيم سليماني، دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية -دراسة حالة- مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة قسم علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2012.

71. -فاتن عبد الله صالح، أثر تطبيق الذكاء الاصطناعي والذكاء العاطفي على جودة اتخاذ القرارات، مذكرة نيل رسالة ماجستير، الشرق الأوسط للدراسات العليا، سوريا، 2009.

72. -مصعب إسماعيل طبش، دور نظم وتقنيات الاتصال الإداري في خدمة اتخاذ القرارات، حالة تطبيقية على وزارة التربية والتعليم في قطاع غزة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008.

73. -محمد موسى فرج الله، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في ظل ظروف عدم التأكد، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، غزة، 2011.

74. -نذر يحي الداية، أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة دراسة ميدانية ، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة،2009 .

مجلات

75. -بتهاج إسماعيل يعقوب، علي عبد الرضا طاهر، "العوامل المؤثرة بجودة الأرباح ودورها في تعزيز قرارات المستثمر دراسة ميدانية في سوق العراق للأوراق المالية "، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 2014.

76. -حسين وليد حسين، عبد الناصر علك حافظ، "دراسة تأثير سياسات رأس المال العامل على أرباح أسهم الشركة"، مجلة كلية الإسلامية الجامعة، العدد 15، 2011.

77. -عدنان محمد الشدود،"كفاءة القرار الاستثماري في العراق- محافظة ذي قار/دراسة حالة"-، مجلة جامعة ذي قار، المجد، 8العدد ،.2013

78. -محمود جمام، أميرة دباش، "أثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية دراسة حالة البنوك التجارية بولاية جيجل"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد ،4ديسمبر 2015.

79. -محمود عزت اللحام، أيمن هشام عزريل، "دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادي دراسة ميدانية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد49 ،2016.

ملتقيات

80. -حجاج محمد الهاشمي، مسعودي حسام، واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى الوطني حول آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يوم 6-2013/05/5.

81. -حسين وليد حسين، عبد الناصر علك حافظ، "دراسة تأثير سياسات رأس المال العامل على أرباح أسهم الشركة"، مجلة كلية الإسلامية الجامعة، العدد 15، 2011.

82. -مليكة زغيب، إلياس بوجغادة، دراسة صناعة قرار التمويل بالمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي: صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، يومي2009/04/1514 :.

الموقع الإلكتروني :

83. http://www.sqozo.dz

المواقع باللغة الفرنسية

84. -Kenneth.GJone PP « les systémesd' in Formation de gestion » Organisation et réseaux stratégique,6éne éditions , paris , 2001.

85. -Roland Portait et autres, Les décisions Financières de l'entreprise Méthodes et applications, Edition entièrement refondue, France, 2004.

الملاحق

الملحق رقم 01:

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2017

CENTRE DD MEDEA **DATE** 24/04/2018 14.17.46

BILAN ACTIF

Provisoire

ACTIF	note	brut 2017	amort 2017	2017	2016
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Immobilisations corporelles					
Terrains		10 034 098,58		10 034 098,58	10 034 098,58
Agencements et aménagements de terrains		64 247 002,37	45 294 554,19	18 952 448,18	20 158 956,20
Constructions (Batiments et ouvrages		519 898 533,88	132 983 668,13	386 914 865,75	374 936 542,50
Installations techniques, matériel et outillage		23 160 683 149,68	12 278 477 386,64	10 882 205 763,04	10 278 901 064,45
Autres immobilisations corporelles		1 830 666 949,01	814 654 509,04	1 016 012 439,97	969 477 766,94
Immobilisations en cours		3 152 120 270,34		3 152 120 270,34	2 704 850 404,33
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		28 737 650 003,86	13 271 410 118,00	15 466 239 885,86	14 358 358 833,00
ACTIF COURANT					
Créances et emplois assimilés					
Clients		3 683 823 400,32	297 069 547,26	3 386 753 853,06	3 341 759 424,48
Stocks et encours		1 140 450,99		1 140 450,99	1 214 450,99
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		13 543 125,37		13 543 125,37	22 146 255,14
Impôts		32 267 090,40		32 267 090,40	66 099 317,12
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		209 928 674,71	14 777 554,10	195 151 120,61	179 639 413,08
TOTAL ACTIF COURANT		3 940 702 741,79	311 847 101,36	3 628 855 640,43	3 610 858 860,81
TOTAL GENERAL ACTIF		32 678 352 745,65	13 583 257 219,36	19 095 095 526,29	17 969 217 693,81

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2017

CENTRE DD MEDEA **DATE** 24/04/2018 14.19.18

BILAN PASSIF

Provisoire

PASSIF	note	2017	2016
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		609 178 902,10	609 178 902,10
Résultat net		- 1 299 757 983,59	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		0,00	134 446 317,68
compte de liaison**		11 865 200 794,27	9 616 814 891,82
TOTAL CAPITAUX PROPRES		11 174 621 712,78	10 360 440 111,60
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		87 885 576,56	81 608 756,36
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		3 275 312 692,52	3 212 626 305,60
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		3 363 198 269,08	3 294 235 061,96
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 196 785 654,52	1 463 056 142,42
Impôts		51 003 669,04	47 450 984,22
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		3 309 486 220,87	2 804 035 393,61
Trésorerie passif		0,00	0,00
compte transitoire**		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		4 557 275 544,43	4 314 542 520,25
TOTAL GENERAL PASSIF		19 095 095 526,29	17 969 217 693,81

mardi 24 avril 2018 Page 1 ol 1

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2017

CENTRE DD MEDEA **DATE** 24/04/2018 14.22.10

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Provisoire

	note	2017	2016
Ventes et produits annexes		4 389 603 115,27	4 263 861 229,10
Subvention d'exploitation		0,00	
Variations stocks produits finis et en cours		0,00	
Prestations reçues production energie et matériel		- 2 598 437 973,60	- 2 205 412 872,42
I - Production de l'exercice		1 791 165 141,67	2 058 448 356,68
Achats consommés		- 33 831 956,42	- 62 286 929,92
Services extérieures et autres consommations		- 507 101 338,60	- 454 555 148,44
Prestations reçues services		- 888 128 536,68	- 728 180 431,42
II - Consommation de l'exercice		- 1 429 061 831,70	- 1 245 022 509,78
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		362 103 309,97	813 425 846,90
Charges de personnel		- 969 571 190,28	- 837 813 902,26
Impôts, taxes et versements assimilés		- 82 680 364,43	- 76 831 430,27
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 690 148 244,74	- 101 219 485,63
Autres produits opérationnels		168 699 050,42	138 824 771,08
Autres charges opérationnelles		- 159 459,43	- 168 751,05
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 868 343 714,45	- 809 392 324,51
Charges d'amortissement et autres provisions reçues		- 82 583 546,31	- 94 693 718,90
Reprise sur pertes de valeur et provisions		184 290 678,79	6 539 689,81
Dotations d'amortissement et autres provisions fournies		0,00	
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1 288 245 235,72	- 860 109 819,20
Charges financières		- 9 863 845,99	- 5 558 493,91
Prestations reçues frais financiers		- 1 648 901,88	- 5 674 382,64
VI - RESULTAT FINANCIER		- 11 512 747,87	- 11 232 876,55
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1 299 757 983,59	- 871 342 695,75
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		4 742 592 844,48	4 409 225 689,99
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 6 042 350 828,07	- 5 280 568 385,74
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1 299 757 983,59	- 871 342 695,75
Charges hors exploitation reçues			
Produits hors exploitation reçues			
Produits hors exploitation fournis			
Charges hors exploitation fournies			
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		- 82 583 546,31	- 94 693 718,90
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 1 299 757 983,59	- 871 342 695,75

الملحق رقم 02:

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2018

CENTRE DD MEDEA **DATE** 22/05/2019 14.45.07

BILAN PASSIF

Provisoire

PASSIF	note	2018	2017
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		609 178 902,10	609 178 902,10
Résultat net		- 1 006 205 070,86	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		0,00	0,00
compte de liaison**		12 214 185 514,19	10 565 442 810,68
TOTAL CAPITAUX PROPRES		11 817 159 345,43	11 174 621 712,78
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		92 300 488,76	87 885 576,56
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		3 825 382 556,07	3 275 312 692,52
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		3 917 683 044,83	3 363 198 269,08
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		575 542 771,46	1 196 785 654,52
Impôts		52 558 873,82	51 003 669,04
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		2 191 281 248,08	3 309 486 220,87
Trésorerie passif		0,00	0,00
compte transitoire**		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		2 819 382 893,36	4 557 275 544,43
TOTAL GENERAL PASSIF		18 554 225 283,62	19 095 095 526,29

mercredi 22 mai 2019 Page 1 of 1

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2018

CENTRE DD MEDEA **DATE** 22/05/2019 14.35.17

BILAN ACTIF

Provisoire

ACTIF	note	brut 2018	amort 2018	2018	2017
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Immobilisations corporelles					
Terrains		10 034 098,58		10 034 098,58	10 034 098,58
Agencements et aménagements de terrains		69 973 332,00	46 628 313,95	23 345 018,05	18 952 448,18
Constructions (Batiments et ouvrages		572 238 896,27	144 905 550,72	427 333 345,55	386 914 865,75
Installations techniques, matériel et outillage		25 634 716 151,44	12 990 716 597,44	12 643 999 554,00	10 882 205 763,04
Autres immobilisations corporelles		2 110 397 899,29	944 754 506,41	1 165 643 392,88	1 016 012 439,97
Immobilisations en cours		1 401 445 706,58		1 401 445 706,58	3 152 120 270,34
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		29 798 806 084,16	14 127 004 968,52	15 671 801 115,64	15 466 239 885,86
ACTIF COURANT					
Créances et emplois assimilés					
Clients		2 963 886 226,68	281 012 961,37	2 682 873 265,31	3 386 753 853,06
Stocks et encours		1 934 100,99		1 934 100,99	1 140 450,99
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		23 528 374,43	1 899 396,99	21 628 977,48	13 543 125,37
Impôts		63 429 365,75		63 429 365,75	32 267 090,40
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		113 645 900,09	1 087 441,64	112 558 458,45	195 151 120,61
compte transitoire**		0,00		0,00	0,00
TOTAL ACTIF COURANT		3 166 423 967,94	283 999 799,96	2 882 424 167,98	3 628 855 640,43
TOTAL GENERAL ACTIF		32 965 230 052,10	14 411 004 768,48	18 554 225 283,62	19 095 095 526,29

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2018

CENTRE DD MEDEA **DATE** 22/05/2019 14.55.45

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Provisoire

	note	2018	2017
Ventes et produits annexes		4 997 104 574,49	4 389 603 115,27
Subvention d'exploitation		0,00	
Variations stocks produits finis et en cours		0,00	
Prestations reçues production energie et matériel		- 2 851 305 967,13	- 2 598 437 973,60
I - Production de l'exercice		2 145 798 607,36	1 791 165 141,67
Achats consommés		- 62 671 652,77	- 33 831 956,42
Services extérieures et autres consommations		- 364 605 221,13	- 507 101 338,60
Prestations reçues services		- 872 535 810,91	- 888 128 536,68
II - Consommation de l'exercice		- 1 299 812 684,81	- 1 429 061 831,70
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		845 985 922,55	362 103 309,97
Charges de personnel		- 941 875 481,88	- 969 571 190,28
Impôts, taxes et versements assimilés		- 95 107 502,31	- 82 680 364,43
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 190 997 061,64	- 690 148 244,74
Autres produits opérationnels		169 738 070,32	168 699 050,42
Autres charges opérationnelles		- 618 716,43	- 159 459,43
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 1 050 655 839,35	- 868 343 714,45
Charges d'amortissement et autres provisions reçues		0,00	- 82 583 546,31
Reprise sur pertes de valeur et provisions		66 784 472,97	184 290 678,79
Dotations d'amortissement et autres provisions fournies		0,00	
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1 005 749 074,13	- 1 288 245 235,72
Charges financières		- 455 996,73	- 9 863 845,99
Prestations reçues frais financiers		0,00	- 1 648 901,88
VI - RESULTAT FINANCIER		- 455 996,73	- 11 512 747,87
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1 006 205 070,86	- 1 299 757 983,59
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		5 233 627 117,78	4 742 592 844,48
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 6 239 832 188,64	- 6 042 350 828,07
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1 006 205 070,86	- 1 299 757 983,59
Charges hors exploitation reçues			
Produits hors exploitation reçues			
Produits hors exploitation fournis			
Charges hors exploitation fournies			
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	- 82 583 546,31
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 1 006 205 070,86	- 1 299 757 983,59

mercredi 22 mai Page 1 / 1

الملحق رقم 03:

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2019

CENTRE DD MEDEA **DATE** 04/08/2020 13.52.42

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2019	2018
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		609 178 902,10	609 178 902,10
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		- 10 201 486,06	0,00
compte de liaison**		11 487 292 354,69	11 207 980 443,33
TOTAL CAPITAUX PROPRES		12 086 269 770,73	11 817 159 345,43
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		98 725 220,81	92 300 488,76
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		4 017 835 667,44	3 825 382 556,07
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		4 116 560 888,25	3 917 683 044,83
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		775 309 444,31	575 542 771,46
Impôts		55 538 967,81	52 558 873,83
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		1 603 296 992,17	2 191 281 248,08
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		2 434 145 404,29	2 819 382 893,36
TOTAL GENERAL PASSIF		18 636 976 063,27	18 554 225 283,62

mardi 04 août 2020 Page 1 of 1

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2019

CENTRE DD MEDEA **DATE** 04/08/2020 13.52.40

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2019	amort 2019	2019	2018
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Immobilisations corporelles					
Terrains		10 034 098,58		10 034 098,58	10 034 098,58
Agencements et aménagements de terrains		75 461 600,00	48 170 458,15	27 291 141,85	23 345 018,09
Constructions (Batiments et ouvrages		572 238 896,27	156 827 433,33	415 411 462,94	427 333 345,55
Installations techniques, matériel et outillage		26 763 644 708,13	13 740 173 274,62	13 023 471 433,51	12 643 999 554,00
Autres immobilisations corporelles		2 193 868 637,69	999 015 364,35	1 194 853 273,34	1 165 643 392,88
Immobilisations en cours		1 178 611 484,68		1 178 611 484,68	1 401 445 706,58
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		30 793 859 425,35	14 944 186 530,45	15 849 672 894,90	15 671 801 115,64
ACTIF COURANT					
Créances et emplois assimilés					
Clients		2 805 861 672,41	194 428 198,16	2 611 433 474,25	2 682 873 265,31
Stocks et encours		977 850,99		977 850,99	1 934 100,96
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		31 765 146,56	7 375 365,66	24 389 780,90	21 628 977,48
Impôts		46 805 713,59		46 805 713,59	63 429 365,75
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		104 771 186,66	1 074 838,02	103 696 348,64	112 558 458,45
TOTAL ACTIF COURANT		2 990 181 570,21	202 878 401,84	2 787 303 168,37	2 882 424 167,98
TOTAL GENERAL ACTIF		33 784 040 995,56	15 147 064 932,29	18 636 976 063,27	18 554 225 283,62

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2019

CENTRE DD MEDEA **DATE** 04/08/2020 13.54.16

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2019	2018
Ventes et produits annexes		4 909 295 145,57	4 997 104 574,49
Production immobilisée		3 988 328,64	0,00
Subvention d'exploitation		0,00	
Variations stocks produits finis et en cours		0,00	
I - Production de l'exercice		1 815 640 037,08	2 145 798 607,36
Achats consommés		- 82 436 323,03	- 62 671 652,77
Services extérieures et autres consommations		- 389 672 566,72	- 364 605 221,13
II - Consommation de l'exercice		- 1 391 762 250,72	- 1 299 812 684,81
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		423 877 786,36	845 985 922,55
Charges de personnel		- 1 161 074 364,78	- 941 875 481,88
Impôts, taxes et versements assimilés		- 92 248 457,43	- 95 107 502,31
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 829 445 035,85	- 190 997 061,64
Autres produits opérationnels		193 798 862,09	169 738 070,32
Autres charges opérationnelles		- 8 268 953,29	- 618 716,43
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 1 058 455 822,17	- 1 050 655 839,35
Reprise sur pertes de valeur et provisions		213 064 559,98	66 784 472,97
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1 489 306 389,24	- 1 005 749 074,13
Charges financières		- 176 697,39	- 455 996,73
VI - RESULTAT FINANCIER		- 176 697,39	- 455 996,73
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1 489 483 086,63	- 1 006 205 070,86
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		5 320 146 896,28	5 233 627 117,78
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 6 809 629 982,91	- 6 239 832 188,64
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1 489 483 086,63	- 1 006 205 070,86
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 1 489 483 086,63	- 1 006 205 070,86